جـامـعـة الـشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بنموذج مخاطر التدقيق: دراسة ميدانية

The Extent of Compliance of Jordanian Audit Firms with the Audit Risk Model : An Empirical Study

اعداد

رائد صالح الخطيب

401020004

اشراف

الدكتور مضر عبد اللطيف

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة – كلية الاعمال

جامعة الشرق الاوسط

2012أيار

تفويض

أنا الطالب رائد صالح أحمد الخطيب أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً و إلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم : رائد صالح الخطيب

التاريخ : ٢/٦/٢٠١٦

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : "مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بنموذج مخاطر التدقيق: دراسة ميدانية" و أجيزت بتاريخ : .....٢٠١٢/٦/٣.........

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم		التوقيع
الدكتور مضر علي عبداللطيف	رئيساً ومشرفاً	....
الدكتورة ريم شاهر الاعرج	عضواً	....
الاستاذ الدكتور أحمد حسن الظاهر	ممتحناً خارجياً	....

شكر و تقدير....

إن الحمد والشكر لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً، يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على فضلك وتوفيقك لي لإنجاز هذا العمل....

أتقدم بالشكر والتقدير إلى والدي الدكتور صالح الخطيب على الدعم المعنوي والمادي الذي قدمه لي حتى وصلت إلى ما وصلت إليه الآن فله مني كل الشكر والمحبة والعرفان...

وإنه لمن دواعي سروري أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى الدكتور مضر عبداللطيف الذي تفضل بقبول الإشراف على رسالتي هذه، حيث إنه كان خير معلم ومرشد لي لإتمام هذه الرسالة ، فله مني كل الشكر والتقدير على نصائحه وإرشاداته ومتابعته المستمرة ....

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة رسالتي المتواضعة هذه....

كما أتقدم بخالص الشكر إلى زملائي الرائعين في جامعة الشرق الأوسط.....

فلكم مني جميعاً خالص الشكر والعرفان.....

الباحث

الإهـداء

إلىالذيلاتفيه كلمات الشكروالعرفانبالجميل..إلى الذي مهد ليطريقالعلم...

منأحمل اسمهوبكلفخر... والديأطالاللهعمرهوأمدهبالصحةوالعافيةومتعنيببرهوردجميله .

إلىمنعلمتنيأن الإنجازاتلاتتحققإلابالصبروالإصراروالعزيمة ...

إلىبسمةالحياةوسرالوجودوزهرةالحياةونورها... إلىمنكاندعاؤهاسرنجاحي...

إليكأميأهديهذهالرسالةجزاكاللهخيراً .. وأمدفيعمركبالصالحات .....

إلىالقلوبالطاهرةالرقيقة...إلىرياحينحياتي...(إخوتي و أخواتي)

إلى أجمل هدية أهداني إياها القدر إلى من أعادت لي البسمة والأمل ...(خطيبتي)

إليهمجميعاًأهديجهديالمتواضع

فهرس المحتويات

فهرسالجداول

الملخص باللغة العربية

مدىالتزاممكاتبالتدقيقفيالأردنبنموذجمخاطرالتدقيق: دراسةميدانية

اعداد رائد صالح الخطيب

اشراف الدكتور مضر عبد اللطيف

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق وذلك من خلال مخاطر التدقيق المقبولة، ومخاطر الرقابة، والمخاطر الملازمة والتعرف على أهم الاستجابات التي تطبقها مكاتب التدقيق في الأردن في حالة وجود هذه المخاطر .

لتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة تحتوي على سبعة عشر عاملاً من العوامل المؤثرة على مخاطر التدقيق والاستجابات المطبقة في حالة وجود هذه المخاطر، وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من 162 مدققاً من 17 مكتب تدقيق في الأردن.

لإجابة أسئلة الدراسة قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وتضمنت المتوسطات الحسابية ، و الانحرافات المعيارية ، و التحليل العاملي ، واختبار كروسكال واليس واختبار مان وتني ، واختبار one –sample t- test.

أظهرت نتائج الدراسة أن مكاتب التدقيق في الأردن تلتزم بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق بشكل محدود، إذ إنها تلتزم بتحديد مخاطر التدقيق المقبولة و تلتزمالمكاتببتحليلالمخاطرالملازمة ومخاطر الرقابةبشكل محدود في حالة وجود العوامل المؤثرة على مخاطر هذه المخاطر ، وأن أهم عامل من العوامل المؤثر على مخاطر التدقيق المقبولة هو وجود شكوك في أمانة العميل، وأهم عامل مؤثر على مخاطر الرقابة هو عدم وجود نظام محاسبي فعال لدى العميل، وأن أهم عامل مؤثر في المخاطر الملازمة هو وجود مؤشرات تدل على احتمال الاحتيال في القوائم المالية للعميل، كما أظهرت النتائج بأن مكاتب التدقيق في الأردن تستجيب لهذه المخاطر بشكل محدود علماً بأن الاستجابات الأكثر استخداماً كانت زيادة كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة وتغيير توقيت جمع الاختبارات واستخدام فريق تدقيق أكثر رتبة وخبرة .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها أنه يتوجب على مكاتب التدقيق في الأردن زيادة الاهتمام بتطبيق معايير التدقيق الدولية وخصوصاً تلك التي تتعلق بمخاطر التدقيق وبنموذج مخاطر التدقيق وبمفهوم تحليل المخاطر مما له أثار إيجابية على فاعلية عملية التدقيق وعلى جودة النتائج، وكذلك عملدوراتمتخصصةفيمجالتقييممخاطرالتدقيقلمدققيالحساباتفيالأردن.

ABSTRACT

The Extent of Compliance of Jordanian Audit Firms with the Audit Risk Model : An Empirical Study

Prepared by:

Raed Saleh ALkhatib

Supervised by:

Dr. Modar Abdullatif

This study aimed to explore the extent to which audit firms in Jordan apply the audit risk model. This was achieved by surveying the views of auditors on which risks are more important and affect planning the audit from a list of factors that affect acceptable audit risk, inherent risks and control risks. In addition, the study aimed to explore which responses are more likely to be applied in the presence of each different audit risk.

The study used a questionnaire that included 17 different risks and several responses to each risk. The questionnaire was administered to the study sample that consisted of 162 auditors from 17 audit firms.

The researcher used statistical methods to analyse the data and answer the study's questions. These include descriptive statistics (mean and standard deviation), and analytical statistics (one –sample t- test, factor analysis, and Kruskal- Wallis/ Mann – Whitney tests).

Findings of the study show that audit firms in Jordan apply the audit risk model only to a limited degree, regarding determining acceptable audit risks, and analysing inherent risks and control risks. The responses to each risk are also applied only to a limited degree.

More specifically , the most important risks auditors were found to consider as most important were the questioned integrity of client's management, the presence of fraud risk factors, and the weak accounting

information system. The most popular responses to audit risks, according to the auditors, were to increase the quantity of tests and sample size, to change the timing of audit procedures, and to use more experienced auditors.

The study recommended that audit firms pay more attention to the requirements of International Standards in Auditing regarding audit risks, and the audit risk model, and recommended more training of auditors on these issues.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1-1 تمهيد

2-1 مشكلة الدراسة

3-1 أهداف الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 حدود الدراسة

7-1 المصطلحات الإجرائية

1-1 : تمهيد :

الهدف الرئيسي من عملية التدقيق هوإعداد تقرير مهني محايد عن مدى صحة القوائم المالية محل التدقيق, وذلك بناءً على ما يقوم به مدقق الحسابات من اختبارات وإجراءات وفحوصات، فمدقق الحسابات يعمل ضمن بيئة تتميز باحتوائها على عوامل عدم التأكد، بالإضافة إلى اعتمادها على أسس اختبارية حيث يستخدم المدقق نظام العينات عند إجراء الاختبارات، وكذلك فإن أدلة التدقيق في طبيعتها أدلة مقنعة وليست أدلة قطعية، وكذلك فإن معظم القرارات التي يتخذها مدقق الحسابات تعتمد على الحكم الشخصي. بناءً على ما سبق فإن مدقق الحسابات يواجه درجة من الخطر في إبداء رأيه المهني في القوائم المالية، ويكمن هذا الخطر في فشل مدقق الحسابات باكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية وإبداء رأي غير صحيح في القوائم المالية محل الفحص.(Arens,Elder,&Beasley,2012)

عرف معيار التدقيق الدولي رقم (200) مخاطر التدقيق على أنها "مخاطرة أن يعبر المدقق عن رأي تدقيق غير ملائم عندما تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهرية" (الاتحاد الدولي للمحاسبين،2010 ، ص75). وبالتالي أصبحت مخاطر التدقيق التي تتضمنها عملية تدقيق الحسابات من العوامل المهمة التي يجب على مدقق الحسابات أن يأخذها بعين الاعتبار سواء عند قبول تدقيق القوائم المالية لعميل جديد أو الاستمرار في تدقيق القوائم المالية لعميل سابق وكذلك عند تخطيط عملية التدقيق، وعند تصميم إجراءات تنفيذ عملية التدقيق.(نور وعبيد وشحاته،2007).

وجاء في معيار التدقيق الدولي رقم 315 ما نصه " يجب على المدقق أداء إجراءات تقيم المخاطر لتوفير أساس لتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية وعند مستوى الإثبات لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات"،(الاتحاد الدولي للمحاسبين،2010).

ينبغي على مدقق الحسابات أن يقوم بالاستجابات المناسبةعند وجود مخاطر التدقيق، إذ ورد في معيار التدقيق الدولي رقم 330 ما نصه " ينبغي على المدقق أن يصمم ويؤدي إجراءات تدقيق إضافية تستند طبيعتها وتوقيتها ونطاقها إلى المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات وتستجيب لها" (الاتحاد الدولي للمحاسبين،2010، ص323)، هناك عدة استجابات قد يقوم بها المدقق مثل زيادة حجم عينة الأدلة, استخدام أدلة ذات موثوقية عالية، أو القيام بالاستعانة في خبراء من خارج مكتب التدقيق، ومن الممكن تغيير توقيت جمع الأدلة واستخدام فريق تدقيق أكثر خبرة.

2-1:مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة البحث في دراسة مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق، حيث تواجه مكاتب التدقيق في الأردن صعوبات في تحديد العوامل الأكثر أهمية عندما تقوم بتحديد مخاطر التدقيق المقبولة و تقييم مخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة، وقد جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (330) أنه يجب على مدقق الحسابات الاستجابة لمخاطر التدقيق، ومن هذه الاستجابات زيادة حجم العينة أو تغيير توقيت جمع الأدلة كما ذكر سابقاً. فمشكلة الدراسة تكمن بمدى تطبيق نموذج مخاطر التدقيق من قبل مدققي الحسابات الأردنيين وكيفية استجابتهم لما يقيمونه من المخاطر،ودراسة مدى تأثير خلفية المدقق من اختلاف في الخبرة أو الشهادة الأكاديمية أو المهنية، واختلاف في الرتبة المهنية، وكذلك نوع مكتب التدقيق وعلاقته مع مكتب تدقيق أجنبي،على تقييم مخاطر التدقيق والاستجابة لها.

وبعبارة أخرى فإنه يمكن إدراك مشكلة البحث وأبعادها من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتحديد مخاطر التدقيق المقبولة ، و ما العوامل الأكثر أهمية عند مكاتب التدقيق عند تحديد مخاطر التدقيق المقبولة؟

- ما مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتحليل المخاطر الملازمة و ما العوامل الأكثر أهمية عند مكاتب التدقيق عندما تقوم بتحليل المخاطر الملازمة؟

- ما مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتحليل مخاطر الرقابة ، و

ماالعواملالأكثرأهميةعندمكاتبالتدقيقعندماتقومبتحليلمخاطرالرقابة؟

- ما مدى ملاءمة الاستجابات لمخاطر التدقيق لدى مكاتب التدقيق في الأردن، و ما الاستجابات الأكثر تطبيقاً لدى مكاتب التدقيق في الأردن في حالة وجود هذه المخاطر؟
- ما تأثير خلفية المدقق من حيث الخبرة و الشهادة الأكاديمية و المهنية و الرتبة المهنية وعلاقة مكتب التدقيق مع مكتب أجنبي على تقييم مخاطر التدقيق والاستجابة لها؟

1-3:أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتقييم مخاطر التدقيق، وكذلك تهدف إلى التعرف على العوامل الأكثر أهمية التي تؤثر على تقييم مخاطر التدقيق عندما تقوم مكاتب التدقيق بتحديد مخاطر التدقيق المقبولة، والتعرف على الاستجابات الأكثر تطبيقاً في حالة تحقق مخاطر التدقيق ومدى ملاءمة هذه الاستجابات للمخاطر المقيمة، والتعرف إذا ما كان هناك اختلافات في تقييم مخاطر التدقيق والاستجابة لهذه المخاطر، بسبب اختلاف في خبرة المدقق أو اختلاف في الشهادة المهنية او الأكاديمية وكذلك الاختلاف في الرتبة المهنية، ويمكن إيضاح أهداف الدراسة بالنقاط التالية:

- التعرف على مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتحديد مخاطر التدقيق المقبولة، و التعرف على العوامل الأكثر أهمية عند مكاتب التدقيق في الأردن عند تحديد مخاطر التدقيق المقبولة.

- التعرف على مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتحليل المخاطر الملازمة، والتعرف على العوامل الأكثر أهمية عند مكاتب التدقيق في الأردن عند تحليل المخاطر الملازمة.
- التعرف على مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتحليل مخاطر الرقابة، والتعرف على العوامل الأكثر أهمية عند مكاتب التدقيق في الأردن عند تحليل مخاطر الرقابة.
- التعرف على مدى ملاءمة الاستجابات المطبقة من قبل مكاتب التدقيق في الأردن في حالة وجود مخاطر التدقيق ، والتعرف على الاستجابات الأكثر تطبيقاً عند تقييم مخاطر التدقيق لدى مكاتب التدقيق في الأردن.
- التعرف على تأثير خلفية المدقق (الخبرة،والشهادة الأكاديمية والمهنية، والرتبة المهنية)، على تقييم مخاطر التدقيق والاستجابة لها.

1-4: أهمية الدراسة :

نظراً لتنامي مخاطر عملاء مكاتب التدقيق وخاصة مع الأزمة المالية العالمية فإن التحليل المفصل للمخاطر والاستجابة الدقيقة لكل منها وتضمين ذلك في برنامج التدقيق يصبح أمراً مهمّاً جداً. تتطلب معايير التدقيق الدولية تقييم مخاطر التدقيق من قبل مكاتب التدقيق. وتكمنأهمية هذه الدراسة في التعرف على مدى وكيفية تعامل مكاتب التدقيق في الأردن مع معيار التدقيق الدولي رقم (315) الذي يتطلب تقييم مخاطر التدقيق ،وذلك من خلال تطبيق نموذج مخاطر التدقيق.

إن رأي المدقق المهني المحايد يؤثرعلى العديد من الأطراف. في حالة أن مدقق الحسابات أبدى رأياً غير مناسب في القوائم المالية، فإن هذا الرأي غير المناسب يؤثر بشكل سلبي على قرارات مستخدمي القوائم المالية، وكذلك فإنه يؤثر على سمعة المدقق وقد يعرضه للمساءلة القانونية.و تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على كيفية سلوك مكاتب التدقيق عند تحليل مخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة، وعند تحديد مخاطر التدقيق المقبولة ، والتعرف على أهم العوامل المؤثرة على مخاطر التدقيق والاستجابات المناسبة لهذه المخاطر، وذلك لتجنب إبداء رأي غير سليم في القوائم المالية .

إن من شأن التزام مدقق الحسابات بتعليمات معايير التدقيق الدولية أن يرفع من مستوى جودة عملية التدقيق في الأردن ومن مستوى موثوقية القوائم المالية التي يتم إصدارها و استخدامها في اتخاذ القرارات المالية. ويؤمل أن تسهم نتائج هذه الدراسة في تحسين مستوى وجودة خدمة التدقيق في الأردن وذلك من خلال إلقاء الضوء على أي قصور في تطبيق هذه المعايير.

1-5: فرضيات الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها تمت صياغة الفرضيات الرئيسة التالية؛ التي سيجرى اختبارها واستخلاص النتائج والتوصيات:

Ho1: لا تلتزم مكاتب التدقيق في الأردن بتحديد مخاطر التدقيق المقبولة.

Ho2:لاتلتزممكاتبالتدقيقفيالأردنبتحليلالمخاطرالملازمة.

Ho3:لاتلتزممكاتبالتدقيقفيالأردنبتحليلمخاطرالرقابة.

Ho4: لا تستجيب مكاتب التدقيق في الأردن لمخاطر التدقيق بالشكل الملائم.

Ho5: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التزام مكاتب التدقيق بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تعزى للمتغيرات الآتية:الخبرة و المؤهل العملي و المؤهل المهني و الرتبة المهنية و نوع مكتب التدقيق.

1-6:حدود الدراسة :

الحدود التنظيمية : اقتصرت الدراسة على مكاتب التدقيق الكبيرة والمتوسطة،وذلك لأنها غالباً ما تكون مطالبة بتقييم مخاطر التدقيق كجزء من متطلبات معايير التدقيق الدولية.

7-1:المصطلحات الاجرائية :

- نموذج مخاطر التدقيق: عبارة عن نموذج يستخدم من قبل مدققي الحسابات وذلك لتقييم مخاطر التدقيق، من خلال العلاقة ما بين مخاطر التدقيق المقبولة ومخاطر الاكتشاف ومخاطر الرقابة ومخاطر الملازمة، وذلك من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق واجراءات عملية التدقيق، بهدف إدارة مخاطر التدقيق والاستجابة لهذه المخاطر.(لطفي،2007)

مخاطر التدقيق المقبولة:مدى استعداد المدقق لقبول احتمال أن يكون بالقوائم المالية تحريف جوهري بعد انتهاء عملية التدقيق. (Arens,Elder,&Beasley,2012,P282)

- مخاطر الرقابة: مخاطرة تتمثل في أن الخطأ الذي قد يحدث في عملية تأكيد حول فئة من المعاملات أو رصيد حساب أو إفصاح والذي قد يكون خطأ جوهرياً، إما منفرداً أو لدى جمعه مع الأخطاء الأخرى، لن يتم منع حدوثه أو اكتشافهأو تصحيحه في الوقت المحدد من قبل الرقابة الداخلية للمنشأة.(الاتحاد الدولي للمحاسبين،2010, ص 77).
- المخاطرالملازمة: قابلية تعرض تأكيد حول فئة من المعاملات أو رصيد حساب أو إفصاح لوجود خطأ قد يكون جوهرياً، إما منفرداً أو لدى جمعه مع أخطاء أخرى، وذلك قبل النظر في أية أنظمة رقابة ذات علاقة.(الاتحاد الدولي للمحاسبين،2010,ص 77)
- مخاطر الاكتشاف: مخاطر أن لا تكشف الإجراءات التي يتبعها المدقق للتقليل من مخاطر التدقيق إلى مستوى متدن مقبول عن الأخطاء في البيانات المالية والتي تكون موجودة وقد تكون جوهرية،إما بشكل فردي أو عند تراكمها مع أخطاء أخرى. (الاتحاد الدولي للمحاسبين،2010 ،ص 17).

- أدلة التدقيق : المعلومات التي يستخدمها المدقق للتوصل إلى الاستنتاجات التي يبنى عليها رأي المدقق، وتشمل أدلة التدقيق كلا من المعلومات الواردة في السجلات المحاسبية التي تدعم البيانات المالية والمعلومات الأخرى.(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، ص382).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2: مقدمة :

يقصد بمخاطر التدقيق" المخاطر التي تؤدي إلى قيام المدقق بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري"(الإتحاد الدولي للمحاسبين،2010,ص14)، وتُعرف أيضاً على أنها خطر إصدار رأي غير متحفظ في القوائم المالية بينما في الواقع تحتوي هذه القوائم على أخطاء جوهرية(Arens,Elder,&Beasley,2012)، ولكي يتمكن مدقق الحسابات من تجاوز هذا الخطر فإنه يتوجب عليه أن يبذل العناية المهنية اللازمة لتجنب هذا الخطر، وذلك من خلال تقييم مخاطر التدقيق، و القيام بالاستجابات المناسبة لهذه المخاطر.

يشكل تحقق مخاطر التدقيق (أي إبداء المدقق لرأي غير مناسب في القوائم المالية)آثاراً سلبية على مدقق الحسابات وكذلك على مستخدمي القوائم المالية، فإن عدم مقدرة مدقق الحسابات على اكتشاف الأخطاء الجوهرية والتقرير عنها، سوف يعرضه للمساءلة القانونية وسوف يؤدي هذا إلى الإضرار بسمعة المدقق وقد يتعرض إلى خسائر فادحة نتيجة لذلك.أما بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية فإنه في حالة عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية فإنهم سوف يعتمدون على معلومات وتقارير غير صحيحة في اتخاذ القرارات وبالتالي سوف يقومون باتخاذ قرارات خاطئة.(نوروعبيد وشحاته ،2007).

2-2 تطور مهنة التدقيق:

تتضح أهمية مخاطر التدقيق من خلال التطور الذي شهدته طبيعة إجراءات عملية التدقيق، وقد قسمت هذه التطورات في أدبيات مهنة التدقيق إلى أربعة أجيال، إذإن الجيل الأول كان يقوم على تقديم عملية التدقيق بمفهومها الشامل، ففي هذا الجيل كان المدقق يقوم بفحص واختبار جميع ما تحتويه السجلات والقوائم المالية من أرصدة وحسابات، ثم انتقلت عملية التدقيق إلى الجيل الثاني وأبرز ما يميز هذا الجيل هو استخدام نظام العينات الإحصائية والقيام بالإجراءات التحليلية، وذلك لتخفيض نطاق وعمق إجراءات التدقيق، نظراً لظهور المنشآت كبيرة الحجم، وتم أيضاً في هذا الجيل استخدام نُظمالمعلومات

المحاسبية، ونُظم الرقابة الداخلية وعندما يكون نظام الرقابة قوي وفعال يؤدي هذا إلى تخفيض إجراءات التدقيق.(Abdullatif &Alkhadash,2010)

الانتقالإلى الجيل الثالث الذي يسمى منهج مخاطر التدقيق، ومن هذا الجيل بدأ الاهتمام بمخاطر تدقيق الحسابات، إذ يقوم هذا المنهج على أساس تقييم وتحليل المخاطر كأساس لتخفيض إجراءات التدقيق الأساسية. إن هذا المنهج يقوم على تخفيض مستوى خطر قبول أخطاء جوهرية في القوائم المالية ، وبناءً عليه فإن القرارات المتعلقة بطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق والقرارات المتعلقة بفريق التدقيق يجب أن تقوم على ضبط خطر التدقيق عند المستوى المقبول. وقد قام هذا المنهج على أربعة أنواع من المخاطر وهي: مخاطر الاكتشاف المخططة، و المخاطر الملازمة و مخاطر الرقابة ومخاطر التدقيق المقبولة، وسيتم شرح هذه المفاهيم لاحقاً.Abdullatif(&Alkhadash,2010).

أما الجيل الرابع فيتمثل في نموذج مخاطر الأعمال. بدأ هذا النموذج في التطور والاستخدام من قبل مكاتب التدقيق الكبيرة منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي ، وحسب هذا المنهج تعرف مخاطر الأعمال على أنها مخاطرة أن يفشل العميل في تحقيق أهدافه وتنفيذ استراتيجياته، وقد تم تعريف مخاطرة العمل في معيار التدقيق الدولي رقم 315 على أنها " مخاطرة ناتجة عن أوضاع أو أحداث أو ظروف أو أفعال أو عدم القيام بأفعال قد تؤثر بشكل سلبي على قدرة منشأة ما على تحقيق أهدافها أو تنفيذ استراتيجياتها أو وضع أهداف واستراتيجيات غير مناسبة"(الاتحادالدولي للمحاسبين،2010،ص264).

إن الفكرة الرئيسية في هذا المنهج هي عدم مقدرة المنظمة على تحقيق أهدافها وإستراتيجياتها، وبالتالي فإن هذا الفشل في تحقيق الأهداف قد يؤثر على القوائم المالية للعميل، فمفهوم مخاطر الأعمال أوسع من وجود خطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، على الرغم من أن مخاطر الأعمال تشمل خطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية، فمخاطر الأعمال هي نتيجة أوضاع خاصة أو ظروف أو أحداث، من الممكن أن تقلل من قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها وتنفيذ استراتيجياتها.(Soltani,2007). كل

تصرف أو سلوك يؤدي إلى فشل المنظمة في تحقيق أهدافها وتنفيذ الاستراتيجيات الخاصة في المنظمة، أو يؤدي إلى انهيار المنظمة يطلق عليه مخاطر الأعمال، وهذه المخاطر قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على القوائم المالية. وبناءً على هذا المنهج يجب على مدقق الحسابات التعرف على جميع الاستراتيجيات الخاصة بالعميل، وفهم أهداف العميل وبيئة عمل العميل بشكل جيد. (عودة،2011).

ومن الجديربالذكر بأن منهج مخاطر الأعمال لم يدخل في معايير التدقيق الدولية كبديل لمنهج مخاطر التدقيق، بل أن متطلبات معايير التدقيق الدولية حالياً تشتمل على منهج مخاطر التدقيق مع تطعيمه بشيء من التقييم لمخاطر الأعمال (Curtis & Turley,2005).

لتقييم مخاطر التدقيق يتم الاعتماد على نموذج تقييم مخاطر التدقيق،إذ يتكون نموذج مخاطر التدقيق من أربعة عناصر كما في المعادلة التالية :(Arens,Elder,&Beasley,2012).

مخاطر التدقيق المقبولة = مخاطر الاكتشاف المخططة × مخاطر الرقابة × المخاطر الملازمة

مخاطر الاكتشاف المخططة(PDR)Planned detection risk المخاطر الملازمة

(IR) Inherent riskمخاطر الرقابة (CR) Control risk

مخاطر التدقيق المقبولة (AAR) Acceptable audit risk.

يتبين مما سبق ذكره أن مهنة التدقيق قد تطورت بشكل كبير عبر السنين الماضية، بحيث كان تطورها مواكباً لتطور العملاء الذين يتم خدمتهم والتطور التكنولوجي الكبير و إمكانية توظيفه في خدمة مهنة التدقيق، وقد خلصت معايير التدقيق الدولية إلى طلب تحليل الكثير من المخاطر من قبل المدقق وأهمها ما يتعلق بالمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة والاستجابة لهذه المخاطر بشكل مناسب وذلك من خلال تصميم وتنفيذ برنامج تدقيق يأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي يواجهها العميل ، وبناءً على ذلك تأتي هذه

الدراسة لتسهم في الإضافة إلى معرفتنا فيما يتعلق بمدى التزام مدققي الحسابات في الأردن بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق بشكل سليم.

3-2مخاطر التدقيق المقبولة : Acceptable Audit Risk

تعرف مخاطر التدقيق المقبولة على أنها مدى استعداد مدقق الحسابات لقبول احتمال وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية للعميل بعد انتهاء عملية التدقيق والوصول إلى رأي غير متحفظ، إن تحديد قيمة مخاطر التدقيق المقبولة يعتمد على رأي المدقق الشخصي في مدى استعداده لقبول قوائم مالية تفتقد إلى التمثيل العادل بعد اكتمال عملية التدقيق وإصدار رأي غير متحفظ، وكلما انخفضت قيمة مخاطر التدقيق المقبولة ازدادت الإجراءات والاختبارات التي سوف يقوم بها مدقق الحسابات. (ابراهيم،2009).

عندما يقيم مدقق الحسابات مخاطر التدقيق المقبولة بشكل منخفض هذا يعني أنه يرغب بأن يكون أكثر تأكداً من أن القوائم المالية للعميل لا تحتوي على أخطاء جوهرية بمعني آخر عند تحديد قيمة مخاطر التدقيق المقبولة بقيمة صفر فإن المدقق يقوم بالتأكد الكامل ولا يمكنه ذلك في الواقع العملي لأن مسؤولية المدقق الحصول على تأكيدات معقولة وليست قاطعة، وذلك بسبب أن معظم أدلة التدقيق أدلة مقنعة وليست قطعية، والاعتماد على نظام العينات الإحصائية وكذلك فإن الكثير من الحسابات تحتوي على التقديرات والأحكام الشخصية، وإذا قيمت مخاطر التدقيق المقبولة بقيمة 100% فهذا يعني حالة عدم التأكد الكامل أي أن المدقق لم يقم بعملية التدقيق، ويمكن تفسير قيمة مخاطر التدقيق المقبولة كما يلي على افتراض أن المدقق قيم هذه المخاطر بقيمة تساوي 3% يعني ذلك أن التوكيد المفترض من عملية التدقيق يبلغ 97%.(Arens,Elder,&Beasley,2012).

هناك علاقة بين مخاطر التدقيق المقبولة واكتشاف الأخطاء فعندما يقيم مدقق الحسابات مخاطر التدقيق المقبولة بقيمة منخفضة فإنه سيقوم بأداء عملية التدقيق بشكل أوسع من حيث حجم الأدلة وكذلك كمية الاختبارات والإجراءات، ويمكنه ذلك من اكتشاف العديد من الأخطاء الجوهرية الموجودة في

القوائم المالية وبناءً على ذلك فإن نسبة احتمالية اكتشاف الأخطاء الجوهرية تكون قريبة من نسبة الأخطاء الجوهرية الفعلية الموجودة في القوائم المالية.(Soltani,2007).

لتقييم مخاطر التدقيق المقبولة بشكل دقيق يجب على المدقق تقييم العوامل المؤثرة في هذا الخطر، وحسب الأدبيات النظرية في مهنة التدقيق فإن مخاطر التدقيق المقبولة تتأثر قيمتها بالزيادة أو النقصان بثلاثة عوامل رئيسية وهي درجة اعتماد المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية، واحتمالية أن يواجه العميل صعوبات مالية و مدى أمانة إدارة العميل.(Arens,Elder,&Beasley,2012). وفيما يلي شرح لتلك العوامل الرئيسية:

- درجة اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية:

إن اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية للعميل بشكل كبير يتطلب من مدقق الحسابات أن يكون أكثر تأكداً من أن القوائم المالية محل التدقيق لا تحتوي على أخطاء وتحريفات جوهرية ، وحتى يكون مدقق الحسابات أكثر تأكداً من عدم وجود أخطاء جوهرية يتوجب عليه خفض قيمة مخاطر التدقيق المقبولة إلى مستوى مقبول، إذا فشل المدقق باكتشاف الأخطاء الجوهرية الموجودة في القوائم المالية للعميل وكان عدد كبير من المستخدمين الخارجيين يعتمدون على القوائم المالية بشكل كبير فإن العديد من هؤلاء المستخدمين سوف يتحملون خسائر وبالتالي سوف يتعرض مدقق الحسابات إلى المساءلة القانونية نتيجة للإهمال من أجل أن يتجنب المدقق ذلك يتوجب عليه أن يكون أكثر تأكداً من خلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية ويقيم مخاطر التدقيق بشكل منخفض. (Porter, Simon,& Hatherly,2008).

من المؤشرات التي تدل على اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية للعميل بشكل كبير حجم عمليات العميل، كلما ازدادت العمليات التشغيلية للعميل ازداد الاعتماد على قوائمه المالية ويتم قياس ذلك إما عن طريق إجمالي أصول العميل أو إجمالي إيراداته، وكذلك فإن توزيع الملكية يعد من المؤشرات على مدى اعتماد المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية فإن القوائم المالية للشركات المساهمة

يتم الاعتماد عليها من قبل عدد كبير من المستخدمين، ومن المؤشرات طبيعة الالتزامات المترتبة على العميل، فعند ازدياد قيمة الالتزامات في القوائم المالية فإن هذه القوائم سوف يتم استخدامها من قبل عدد كبير من الدائنين الحاليين والمحتملين.(لطفي،2007).

- احتمال أن يواجه العميل صعوبات مالية مستقبلاً:

إن من العوامل المهمة التي تجعل مدقق الحسابات يقيم مخاطر التدقيق المقبولة بشكل منخفض احتمالية أن يواجه العميل صعوبات مالية تؤثر على استمراريته أو تؤدي إلى افلاسه بعد إصدار تقرير التدقيق النهائي، إذا كان هناك مؤشرات تدل على تصفية قريبة أو أن العميل قد يتعرض إلى إفلاس وذلك بعد إصدار تقرير نظيف وتبين بعد ذلك وجود أخطاء أو تحريفات جوهرية في القوائم المالية، فإن المدقق في هذه الحالة سوف يتعرض لملاحقة قضائية من الأشخاص الذين تحملوا خسائر نتيجة هذا الافلاس.(Porter, Simon,& Hatherly,2008) .

في حالة إفلاس العميل أو تعرضه إلى خسائر فادحة بعد انتهاء عملية التدقيق يصبح المدقق مطالباً بالدفاع عن جودة عملية التدقيق التي قام بها، إذإنه من الطبيعي أن يوجه الأشخاص الذين تعرضوا للخسائر بسبب إفلاس العميل أو انخفاض أسعار الأسهم التي يمتلكونها التهم إلى مدقق الحسابات بشأن جودة عملية التدقيق وملاءمة الإجراءات التي قام بها وذلك من أجل تغطية جزء من الخسائر التي تعرضوا لها.(لطفي،2007).

إذا اعتقد المدقق أن هناك احتمالية لفشل مالي أو خسائر قد يتعرض لها العميل يتوجب عليه خفض قيمة مخاطر التدقيق المقبولة، في هذه الحالة إذا وقعت التحديات بعد ذلك فإن المدقق سوف يكون في موقف قوي للدفاع عن الإجراءات والاختبارات التي قام بها ونجاح عملية التدقيق، وهناك عدة مؤشرات تدل على احتمالية أن يواجه العميل صعوبات مالية بعد انتهاء عملية التدقيق، من هذه المؤشرات نسبة السيولة حيث إذا كان العميل يعاني من عجز دائم في السيولة وانخفاض في رأس المال العامل فإن ذلك يؤدي إلى مشكلات مستقبلية في سداد الالتزامات، أو إذا كان هناك انخفاض سريع لأرباح العميل أو زيادة في الخسائر للسنوات متتالية فإن هذا يؤثر على قدرة العميل بالإيفاء بديونه والتزاماته، ومن

المؤشرات مصادر التمويل ففي حالة اعتماد العميل على الديون كمصدر رئيسي للتمويل عملياته فإن هذا يزيد من خطر تعرض العميل للصعوبات مالية .(Arens,Elder,&Beasley,2012).

- مدى أمانة إدارة العميل :

إن أمانة الإدارة من العوامل الحيوية التي تؤثر على مخاطر التدقيق المقبولة فإن وجود إدارة ذات أمانة وقيم أخلاقية مرتفعة من شأنه أن يساعد مدقق الحسابات بالتغلب على المخاطر التي يواجهها أثناء عملية التدقيق، وعلى العكس من ذلك فإن قلة أمانة الإدارة تؤدي إلى زيادة مخاطر التدقيق وبالتالي انخفاض قيمة مخاطر التدقيق المقبولة وزيادة كمية الاختبارات والإجراءات التي سوف يقوم بها المدقق، إذ إن أمانة الإدارة تؤثر على جميع الحسابات والعمليات التي يقوم بها العميل فيكون تأثيرها على مستوى المنظمة ككل.(Gray,& Manson,2008) .

إن الشك في أمانة إدارة العميل غالباً ما تؤدي إلى نزاعات مع العملاء والمساهمين وتنعكس هذه النزاعات على مدى ثقة العملاء والمساهمين بجودة عملية التدقيق، ومن الأمور التي تجعل إدارة العميل محل الشك أن يكون أحد أفراد الإدارة مداناً بقضية سابقة وكذلك حدوث خلافات متكررة بين إدارة العميل و المدقق السابق، وكذلك قد تنشأ خلافات مع الجهات الحكومية مثل الضرائب وهيئة أسواق المال.(Arens,Elder,&Beasley,2012).

4-2المخاطر الملازمة:Inherent Risk

المخاطر الملازمة هي المخاطر التي تتمثل في حدوث خطأ في عنصر محاسبي أو نوع معين من العمليات، ويجب أن يكون هذا الخطأ جوهرياً، وأن لا يكون هذا الخطأ حاصلاً نتيجة ضعف في نظام الرقابة الداخلية(نور وعبيد وشحاته،2007)، هناك عوامل عديدة تؤثر في هذا الخطر منها طبيعة عمل المنشأة ووجود علاقات معأطراف ذات علاقة بالعميل, وكذلك زيادة الأحكام الشخصية

والتقديراتلحسابات العميل ووجود عمليات غير روتينيةواحتمالية وجود مؤشرات احتيال في القوائم المالية.(لطفي،2007).

ويمكن تعريف المخاطر الملازمة على أنها مدى قابلية أرصدة الحسابات أو مجموعة من المعاملات لحدوث خطأ جوهري بصورة فردية أو جماعية دون الأخذ بالاعتبار وجود أنظمة ضبط داخلية، لكي يعد الخطأ في عنصر محاسبي أو نوع معين من العمليات خطراً ملازماً يشترط أن يكون خطأ جوهرياً و إلا يكون ناتجاً عن ضعف في نظام الرقابة الداخلية للعميل.(عبدالله،2004).

تعدُالمخاطر الملازمة من أهم أنواع المخاطر التي تؤثر على كفاءة وفاعلية عملية تدقيق الحسابات، لذا يتوجب على مدقق الحسابات أن يقيم المخاطر الملازمة بصورة دقيقة ففي حالة تم تقييم هذا الخطر بأعلى مما يجب فإن هذا يتطلب مجهوداً أكبر و زيادة حجم الأدلة والقيام باختبارات أكثر من قبل مدقق الحسابات مما يؤثر على كفاءة عملية التدقيق، وإذا لم يتم تحديد المخاطر الملازمة بشكل دقيق وفعّال فإن هذا يؤدي إلى فقدان عملية التدقيق فعاليتها إذ إنّ المدقق لن يقوم بأداء الاختبارات الصحيحة والمناسبة.(نور وعبيد وشحاته، 2007).

إن ارتفاع قيمة المخاطر الملازمة يعني احتمالية وجود أخطاء أو تحريفات عالية في القوائم المالية للعميل بغض النظر عن الرقابة الداخلية، فإن المخاطر الملازمة تتناسب طردياً مع اختبارات التدقيق وحجم الأدلة,وكلما زادت قيمة المخاطر الملازمة قام مدقق الحسابات بإجراءات واختبارات أكثر،مثلاً تزداد قيمة المخاطر الملازمة في الحسابات التي تعتمد على تقديرات وأحكام شخصية مثل حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، بينما تقل قيمة المخاطر الملازمة في حالة الحسابات التي تعتمد على معاملات فعلية.(Gray,& Manson,2008).

يمكن إدراك المخاطر الملازمة من خلال عدة جوانب فطبيعة الحسابات يكون لها تأثير في تقييم المخاطر الملازمة فالحسابات التي يكون فيها تقديرات وأحكام شخصية عالية تمتاز بارتفاع قيمة المخاطر الملازمة، ومن الأمور التي تؤثر في المخاطر الملازمة طبيعة المهمات والعمليات التي يقوم

بها العميل فبعض أنواع الصناعات تكون متأثرة بعدد كبير من المخاطر الناتجة عن طبيعة الصناعة، مثل صناعة الملابس فإنها معرض إلى خطر التقادم وكذلك تغير أذواق المستهلكين.(Porter,Simon,& Hatherly,2008).

يتوجب على مدقق الحسابات الأخذ في الاعتبارلمجموعة من العوامل التي يكون لها دور في حدوث أخطاء جوهرية أو تحريفات وعادة ما تقسم هذه العوامل الى مجموعتين:

أ- عوامل تؤثر في احتمالية وجود خطأ أو تحريف في القوائم المالية بشكل عام مثل طبيعة عمل العميل، ومدى أمانة إدارة العميل ووجود ضغوطات غير اعتيادية على إدارة العميل وفي مثل هذه الحالة قد تتعمد إدارة العميل القيام بالتحريفات.

ب- عوامل تؤثر في احتمالية وجود خطأ أو تحريف في حسابات معينة أو عمليات محدودة مثل زيادة التقديرات والأحكام الشخصية ووجود عدد كبير من الأطراف ذات العلاقة في العميل، تحدد هذه العوامل الحسابات والعمليات التي يحتاج مدقق الحسابات أن يركز عليها في الاختبارات والجهد الذي سوف يبذله وتساعده في تحديد نطاق وطبيعة اختبارات التدقيق.(Manson,1997).

يتوجب على مدقق الحسابات استخدام إمكانياته وقدراته المهنية لتقييم العديد من العوامل المؤثرة في المخاطر الملازمة، وذلك من أجل أن يتمكن من تقدير قيمة المخاطر الملازمة بشكل دقيق نظراً لأهمية هذه المخاطر على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق، يتناول الباحث في هذا البحث أربعة عوامل مؤثرة في المخاطر الملازمة بحيث تم التركيز على العوامل التي تتناسب مع بيئة الأعمال في الأردن. وفيما يلي شرح للعوامل الرئيسية المؤثرة على المخاطر الملازمة:

- العامل الأول: طبيعة عمل العميل:

طبيعة عمل العميل تؤثر في تقييم المخاطر الملازمة فبعض أنواع الصناعات تمتاز بدرجة عالية من المخاطر وكلما زادت مخاطر الصناعة ازدادت قيمة المخاطر الملازمة، تزداد قيمة المخاطر الملازمة

على سبيل المثال لحساب المخزون لدى عميل يمارس صناعة الالكترونيات نظراً لإمكانية انخفاض قيمة المخزون نتيجة للتطورات التكنولوجيا، بينما قد لا تكون قيمة المخاطر الملازمة مرتفعة في حساب المخزون لعميل يمارس صناعة الأثاث، من هنا نجد أن طبيعة عمل العميل تؤثر في بعض أنواع الحسابات ويكون لها تأثير قليلأو لا يوجد لها تأثير في حسابات أخرى مثل النقدية، و مما يساعد في تقييم هذا العامل بشكل دقيق فهم طبيعة عمل العميل ومعرفة طبيعة عمليات العميل إذإن بعض الصناعات يوجد لديها معاملات محاسبية فريدة أو معقدة وكذلك التعرف على المخاطر التي تؤثر على صناعة العميل. (Soltani,2007).

- العامل الثاني: الأطراف ذات العلاقة بالعميل:

وضح معيار المحاسبة الدولي رقم 24 الأطراف ذات العلاقة بأنهم كل من المديرين والشركات والمؤسسات وكل الذين يسيطرون ولهم تأثير جوهري على القرارات بالشركات والمؤسسات، وطالبت معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح في القوائم المالية عن جميع العمليات الجوهرية التي حدثت مع الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة، بناءً عليه فإن العمليات التي تحدث بين الشركة القابضة والشركة التابعة والعمليات بين أفراد الإدارة والشركة التي يعملون بها تعد من العمليات مع الأطراف ذات العلاقة، كلما ازدادت هذه العمليات ارتفعت قيمة المخاطر الملازمة وذلك لأن هذه العمليات تحدث بين أطراف غير مستقلة ولها مصالح متبادلة مما يجعل هذه العمليات عرضه للتلاعب والغش، ويتوجب على مدقق الحسابات التأكد من أن هذه العمليات تم الافصاح عنها في القوائم المالية للعميل ومعالجتها بشكل سليم وفقاً لما تتطلب معايير المحاسبة الدولية.(لطفي،2007).

- العامل الثالث: الأحكام الشخصية والتقديرات لحسابات العميل:

تتميز بعض أنواع الحسابات باستخدام التقديرات والأحكام الشخصية من قبل إدارة العميل مثل الحسابات التي تسجل بالقيمة العادلة و حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها التي تقوم إدارة العميل بتقديره، في مثل هذه الحسابات تزداد احتمالية حدوث أخطاء في تقدير هذه الحسابات نظراً لاعتمادها

على الحكم الشخصي لإدارة العميل، لذلك من الطبيعي أنه عند ازدياد الحسابات التي تعتمد على التقديرات والأحكام الشخصية أن تزداد احتمالية وجود أخطاء في هذه التقديرات وبالتالي ازدياد قيمة المخاطر الملازمة.(Gray, & Manson, 2008).

- العامل الرابع: مؤشرات على احتمال وجود الاحتيال في القوائم المالية للعميل:

الاحتيال هو خطأ مقصود أو حذف مبالغ أو إفصاحات بهدف خداع مستخدمي القوائم المالية، ففي بعضالحالات يمارس على إدارة العميل ضغوطات من خارج المنشأة أو من داخلها لتحقيق أرباح عالية فتقوم إدارة العميل بإعداد قوائم مالية احتيالية ، واحياناً قد تتاح الفرصة لإدارة العميل بالقيام بالاحتيالكأن يكون هناك ضعف في أنظمة المعلومات المحاسبية أو أن يكون الاحتيال ناتجاً عن طبع في الإدارة مثل قلة أخلاق إدارة العميل أو أن يكون لها تبرير لذلك الاحتيال مثل تلبية توقعات متفائلة.

يجب على مدقق الحسابات أن يستخدم الشك المهني لتقييم مؤشرات وجود احتيال في القوائم المالية للعميل وذلك من خلال عدم افتراض أن ادارة العميل غير أمينة و عدم افتراض أن إدارة العميل أمينة بشكل لا شك فيه، وإذا وصل المدقق إلى نتيجة أن هناك احتمالية وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية للعميل بسبب الاحتيال يتوجب عليه أن يقوم بزيادة قيمة المخاطر الملازمة، بمعنىآخر كلما ازدادت مؤشرات وجود احتيال في القوائم المالية للعميل ازدادت قيمة المخاطر الملازمة. (Arens,Elder,&Beasley,2012).

تعد العوامل المذكورة أعلاه من أهم العوامل المؤثرة على قيمة المخاطر الملازمة إذإن ازدياد خطورة طبيعة عمل العميل وازدياد العمليات مع الأطراف ذات العلاقة بالعميل ووجود حسابات تحتوي على تقديرات وأحكام شخصية بشكل كبير ووجود مؤشرات على الاحتيال المالي يؤدي إلى ارتفاع قيمة المخاطر الملازمة، وما يجب معرفته أن هناك عوامل أخرى تؤثر في قيمة المخاطر الملازمة مثل العمليات غير الاعتيادية وبالأخص تلك التي تكون قرب نهاية السنة المالية. (Gray,& Manson,2008)

5-2 مخاطر الرقابة: Control Risk

يقوم مدقق الحسابات بفهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية الخاصة بالعميل قبل تقييم مخاطر الرقابة لذلك سوف نستعرض مفهوم الرقابة الداخلية ومكوناته قبل استعراض مخاطر الرقابة.

1-5-2مفهوم الرقابة الداخلية و مكوناتها:

إن نظام الرقابة الداخلية للعميل له دور فعّال في تحديد إجراءات واختبارات التدقيق التي سوف يقوم بها المدقق، إن قوة نظام الرقابة الداخلية يساعد المدقق على تجنب المخاطر التي يتعرض لها أثناء عملية التدقيق ويمكن تعريف الرقابة الداخلية على أنهامجموعة من العمليات التي تصمم وتنفذ بواسطة مجلس الإدارة العليا ويتم تصميمها لتوفير تأكيدات معقولة حول تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتعلق بإمكانية الاعتماد على القوائم المالية وفاعلية وكفاءة العمليات في المنظمة وكذلك الالتزام بالقوانين واللوائح.(لطفي،2006).

يتطلب معيار التدقيق الدولي رقم 315من مدقق الحسابات فهم مكونات الرقابة الداخلية للعميل المتعلقة بالتدقيق. ويجب أن يقيم المدقق تصميم وفاعلية عناصر الرقابة حتى يتمكن من القيام بعملية التدقيق بشكل فعّال،تتكون الرقابة الداخلية من خمسة عناصر رئيسية حسب معيار التدقيق الدولي رقم (315) وهي تتفق مع مفهوم (Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission COSO)الذي يتضمن نفس العناصر الرئيسية وهي:

أ- بيئة الرقابة:

تتضمن بيئة الرقابة الأحداث والسياسات والإجراءات التي تعكس التوجه العام للإدارة العليا ومجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية وأهميتها للمنظمة. إن أساس نظام الرقابة الداخلية هي البيئة التي يتواجد فيها نظام الرقابة الداخلية وتشير بيئة الرقابة الى القيم الأخلاقية والأمانة والكفاءة لدى الإدارة والموظفين في المنظمة.(Knechel,Salterio,&Ballou,2007). وجاء في معيار التدقيق الدولي رقم 315أنه

يجب على مدقق الحسابات فهم بيئة الرقابة للعميل وأن يقيم المدقق ما إذا قامت الإدارة بالمحافظة على الأمانة والسلوك الأخلاقي وما إذا كانت عوامل القوة في عناصر بيئة الرقابة توفر قاعدة مناسبة لعناصر الرقابة الاخرى.(الاتحاد الدولي للمحاسبين،2010)

ب-تقييم المخاطر:

هي عملية تقوم بها إدارة العميل لتحديد مخاطر الأعمال المرتبطة بالقوائم المالية سواءً كانت من مصادر خارجية أو داخلية وذلك لتحديد الاستجابات المناسبة لهذه المخاطر ونتائج هذه الاستجابات.(Porter, Simon,& Hatherly,2008).تتطلب معايير التدقيق الدولية من المدقق حصوله على فهم لتقييم المخاطر والنتائج المتعلقة بها ويتوجب على مدقق الحسابات تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية التي فشلت الإدارة في تحديدها، و أن يقيم فيما إذا كانت هناك مخاطر من النوع الذي كان يجب تحديده خلال عملية تقييم المخاطر (الاتحاد الدولي للمحاسبين،2010)

ج- أنشطة الرقابة:

تصمم أنشطة الرقابة من أجل تحقيق أهداف الرقابة وتخفيض المخاطر المحددة من قبل الإدارة وهي عبارة عن سياسات وإجراءات وقوانين يتم وضعها وتنفيذها من أجل تحقيق أهداف المنظمة، ويتم تنفيذ أنشطة الرقابة من خلال جميع المستويات الوظيفية في المنظمة ويجب أن تصمم المنظمة أنشطة تصحيحية ومكملة لأنشطة الرقابة إذإن من الممكن أن يتم تجاوز أنشطة الرقابة.(Soltani,2007). يجب على مدقق الحسابات فهم الأنشطة الرقابية المتعلقة بالتدقيق وذلك من أجل تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية ومن أجل تصميم المزيد من إجراءات التدقيق التي تستجيب للمخاطر المقيمة.(الاتحاد الدولي للمحاسبين،2010).

د- نُظم المعلومات والاتصال:

تصبح الرقابة الداخلية قليلة الفعّالية ما لم يكن هناك نظام في المنظمة يقوم بتوفير معلومات كافية وملائمة في الوقت المناسب إلى الاشخاص المعنيين في المنظمة، إن الاتصال في نظام الرقابة الداخلية يعني تحديد المعلومات المهمة وإيصالها إلى الشخص المناسب في الوقت المناسب، ومن العوامل المؤثرة على جودة نظام الرقابة الداخلية فعالية نظام توصيل المعلومات.(Knechel,Salterio,&Ballou,2007).يجبعلىالمدققالحصولعلىفهملنظامالمعلوماتوفهملأساليبالعملالمتعلقةبإعدادالتقاريرالماليةويجبأنيحصلعلىفهملكيفيةتبليغالمنشأةأدواروسؤولياتإعدادالتقاريرالماليةوالأمورالمهمةالمتعلقةبإعدادالتقارير. (الاتحادالدوليللمحاسبين،2010)

ه- المراقبة :

هي عبارة عن عملية تُصمم لتقيم فعّالية أداء نظام الرقابة الداخلية وتتضمن تقييم كل من تصميم وتنفيذ الرقابة في الوقت المناسب وعمل إجراءاتتصحيحه وتعديل على النظام إذا كان تقييم الرقابة الداخلية غير جيد. (Porter, Simon,& Hatherly,2008) يتطلب معيار التدقيق الدولي رقم (315) من المدقق الحصول على فهم للأنشطة الرئيسية التي تتبعها المنشأة لمتابعة الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد التقارير المالية ومعرفة الإجراءات العلاجية لعناصر رقابتها، وفهم مصادر المعلومات المتعلقة بأنشطة المراقبة ومدى موثوقية هذه المعلومات .(الإتحاد الدولي للمحاسبين،2010).

2-5-2مخاطر الرقابة:

تُعرف مخاطر الرقابة على أنها الخطر الناتج عن احتمالية أن نظام الرقابة الداخلية الحالي للمنظمةلم يكتشف أو يمنع حدوث أخطاء جوهرية في القوائم المالية. كلما زادت قوة نظام الرقابة الداخلية كان خطر الرقابة منخفضاً، وكلما ازدادت قيمة مخاطر الرقابة ازادت كمية الاختبارات والإجراءات التي يقوم بها المدقق.(Knechel,Salterio,&Ballou,2007). ويمكن تعريف مخاطر الرقابة على أنها

التحريف الذي يمكن أن يحدث في رصيد الحسابات أو مجموعة العمليات والذي يمكن أن يكون جوهرياً بشكل فردي أو عند تجميعه في الأرصدة والمجموعات الأخرى نتيجة لعدم منعها أو اكتشافها في وقت مناسب عن طريق نظام الرقابة الداخلية.(لطفي،2007).

إن احتمال عدم قدرة أنظمة الرقابة الداخلية للعميلعلى منع أو اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية ينتج عنه مخاطر الرقابة الداخلية وهي المخاطر الناتجة عن احتمال وجود انحراف جوهري في بند معين أو نشاط معين أو مجموعة من الانحرافات في بنود معينة وعدم تمكن نظام الرقابة الداخلية من منعها أو اكتشافها بالوقت المناسب.(الذنيبات،2006).

بعد أن يفهم مدقق الحسابات نظام الرقابة الداخلية للعميل يبدأ بتقييم مخاطر الرقابة وكلما ازدادت قوة وفعالية وموثوقية نظام الرقابة الداخلية فإن مدقق الحسابات يقيم مخاطر الرقابة بقيمة منخفضة، إذا قيم المدقق مخاطر الرقابة بقيمة مرتفعة فمعنى ذلك أن المدقق لن يعتمد على نظام الرقابة الداخلية لتخفيض مخاطر التدقيق وبالتالي سوف يقوم باختبارات وإجراءات موسعة بسبب انخفاض قيمة مخاطر الاكتشاف، أما إذا كانت قيمة مخاطر الرقابة منخفضة فإن المدقق يعتمد بشكل كبير على جودة نظام الرقابة الداخلية لتخفيض قيمة مخاطر التدقيق وبالتالي فإنه سوف يقوم باختبارات وإجراءات أقل.(Knechel,Salterio,&Ballou,2007).

تنحصر مسؤولية مدقق الحسابات في القيام بإجراءات لفهم نظام الرقابة الداخلية للعميل تماشياً مع معيار التدقيق الدولي رقم 315 وذلك من أجل تحديد مدى قوة وفعّالية نظام الرقابة للعميل وبالتالي تحديد قيمة مخاطر الرقابة وفي حالة اكتشاف ضعف في نظام الرقابة الداخلية فإن المدقق يقوم بإبلاغ إدارة العميل من أجل القيام بإجراءات لمعالجة نقاط الضعف في النظام،ويهتم المدقق بشكل أساسي بمدى دقة واكتمال وصحة السجلات والبيانات المحاسبية، وذلك من خلال التركيز على الأنشطة الرقابية التي تخص دقة وصحة العمليات المالية والمحاسبية. (الذنيبات،2006)

عندما يقوم المدقق بتقييم مخاطر الرقابة فإنه يقيم فاعلية تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية للعميل ومدى قدرتها على اكتشاف و منع الأخطاء والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية للعميل بالوقت المناسب، وعند تقييم هذه المخاطر تتم مراعاة جميع مكونات نظام الرقابة.(لطفي،2007)

هناك عدة عوامل ونشاطات يجب على مدقق الحسابات أن يأخذها في الاعتبار عند تقييم مخاطر الرقابة، وتعد هذه العوامل من المؤشرات الرئيسية على قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية لدى العميل ومن أهم العوامل ما يلي :

- سياسات إدارة الموارد البشرية:

إن سياسات إدارة الموارد البشرية تؤثر على قدرة المنظمة في تعيين موظفين ذوي كفاءة وأمانة عالية للقيام بالمسؤوليات الموكلة إليهم إذإن وجود موظفين ذوي كفاءة عالية في المنظمة يعد من أهم عوامل البيئة الرقابية الجيدة ويزيد من ثقة المدقق في القوائم المالية للعميل، لذلك يتوجب على مدقق الحسابات القيام بمراجعة سياسات إدارة الموارد البشرية لتحديد ما إذا كانت هذه السياسات جيدة وتعمل بشكل فعّال ويتضمن ذلك تقييم السياسات والإجراءات الخاصة بالفصل والتعين والتدريب والإشراف، إذإن السياسات الخاصة بالموارد البشرية تتضمن في الغالب معلومات مرتبطة ببعض الحسابات في القوائم المالية مثل حسابات الرواتب والالتزامات المرتبطة بها، ففي حالة وجود سياسات جيدة وفعالة تؤدي إلى تعيين موظفين ذوي كفاءة وأمانة فإن هذا يؤدي إلى زيادة ثقة المدقق بالقوائم المالية وبالتالي يقوم بتخفيض قيمة مخاطر الرقابة.(Soltani,2007).

- الفصل بين المهمات بالشكل المناسب :

إن الفصل بين المهمات والمسؤوليات بالشكل المناسب بين الموظفين في المنظمة يقلل من احتمال حدوث غش أو أخطاء جوهرية في البيانات المالية إن الفصل بين المهمات بالشكل المناسب يتم من خلال الفصل بين ثلاث وظائف رئيسية وهي الاحتفاظ بالأصول وحيازتها و الإثبات في السجلات والتصريح بالتصرف بها. إن الموظف المسؤول عن حيازة الأصل يجب أن لا يكون هو المسؤول عن تسجيل

الحسابات المتعلقة به إذإن وجود موظف واحد يقوم بالمهمتين يزيد من احتمالية حدوث الغش والاحتيال وبالتالي ارتفاع قيمة مخاطر الرقابة، ويجب أن يتم الفصل بين التصريح بالتصرف بالأصلوحيازة الأصل من أجل تخفيف احتمالية حدوث الاختلاسات في الأصول. وتعتمد فاعلية الفصل بين المسؤوليات على افتراض بأنه ليس من المحتمل أن يتواطأ شخصين أو أكثر من أجل القيام بالتلاعب أو الاختلاسات.(توماس وهنكي،2003).

- الحماية المادية للأصول والسجلات:

من أجل أن تكون الرقابة الداخلية في المنظمة كافية وفعّالة يجب أن تكون هناك حماية مادية للأصول والسجلات، إذ إنه إذا بقيت الأصول بدون حماية فإنها سوف تكون معرضة للسرقة بشكل كبير ، وإذا لم تتم حماية السجلات بطريقة مناسبة فإنها تكون معرضةللتلف أو التلاعب فيؤدي هذا إلى خلل في العملية المحاسبية وبالتالي ازدياد قيمة مخاطر الرقابة .(Porter, Simon,& Hatherly,2008).

- تفويض الصلاحيات بالشكل الملائم:

يجب أن يكون هناك تفويض مناسب لكل عملية من عمليات المنظمة من أجل أن تكون الرقابة الداخلية فعّالة و تحقق نتائج مرضية، وهي مهمة تعود إلى الموظفين الذين لديهم تفويضات وصلاحيات استخدام الأصول و الموافقة على العمليات حيث إذا تمكن أي موظف في المنظمة من التصرف بالأصول أو الموافقة على العمليات سيؤدي ذلك إلى حالة من الفوضى في المنظمة، وتقسم التفويضاتإلى تفويضات عامة بحيث تضع الإدارة السياسات العامة ويقوم الموظفون بتنفيذ هذه التفويضات والصلاحيات العامة عن طريق مطابقة كل العمليات للحدود الموضوعة من قبل الإدارة مثل فترة السداد للعملاء، وتفويضات خاصة فتكون لعمليات معينة و محددة مثل بيع الأصول الرئيسية في المنظمة، يجب على المدقق التأكد من وجود تفويضاتمناسبة لعمليات العميل أو أن يكون هناك فرد واحد أو أفراد قليلين لهم سلطات وصلاحيات كبيرة تمكنهم من تجاوز إجراءات الرقابة في هذه الحالة سوف يكون تقييمه لمخاطر الرقابة مرتفعاً.(Arens,Elder,&Beasley,2012).

- النظام المحاسبي:

يجب على إدارة العميل أن توفر نظاماً محاسبياً فعالاً يؤدي إلى زيادة الموثوقية في البيانات المالية مما ينعكس بدوره على ثقة المدقق في التقارير والقوائم المالية للعميل، وهو عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات والوسائل التي تحددها الإدارة لجمع وتسجيل وتصنيف البيانات المالية و إعداد التقارير والقوائم المالية ويشمل النظام المحاسبي المستندات المالية والهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والتقارير والقوائم المالية.(الذنيبات،2006).

- وجود تدقيق داخلي فعال:

إن تقييم نظام الرقابة الداخلية للعميل يتم من قبل المدقق الخارجي بالاشتراك مع قسم التدقيق الداخلي للعميل، إن فعّالية وظائف التدقيق الداخلي تساعد المدقق الخارجي بشكل كبير في تقييم نظام الرقابة الداخلية إذإن التدقيق الداخلي يسهم باتخاذ الإجراءات الإدارية التي تعمل على تقييم فعّالية الرقابة الداخلية ويجب أن يأخذ المدقق الخارجي بعين الاعتبار مدى استقلالية المدقق الداخلي وكذلك كفاءة وخبرة المدقق الداخلي.(Soltani,2007).

- الإشراف على تطبيق إجراءات الرقابة

إن الإشراف على تطبيق إجراءات الرقابة يُعد من عناصر الرقابة الداخلية الفعّالة فإذا لم يلتزم الموظفون باتباع الاجراءات والتعليمات الرقابية بشكل دقيق فسوف ينتج عن ذلك ضعف وقصور في نظام الرقابة الداخلية. يجب أن تقوم الإدارة على وضع وتنفيذ إجراءات للتحقق من مدى التزام موظفيها بتعليمات نظام الرقابة الداخلية، وفي أغلب الأحيان تتم هذه الإجراءات عن طريق قسم التدقيق الداخلي الذي يجب أن يكون مستقلاً بدرجة عالية عن باقي أقسام المنظمة وذلك من أجل تقييم الالتزام بنظام الرقابة الداخلية بشكل فعال.(توماس وهنكي،2003).

6-2مخاطر الاكتشاف المخططة : Planned Detection Risk

إن المهمة الرئيسية لمدقق الحسابات هي البحث والكشف عن الأخطاء الجوهرية في السجلات المالية للعميل إن فشل مدقق الحسابات في اكتشاف الأخطاء الجوهرية يطلق عليه خطر الاكتشاف، إذإن مخاطر الاكتشاف تعد دالة على فعالية إجراءات التدقيق التي قام بها المدقق وكذلك على تفسير النتائج التي توصل إليها، ولا يمكن لمدقق الحسابات خفض قيمة مخاطر الاكتشاف إلى الصفر في أي حالٍ من الأحوال وذلك بسبب أن المدقق لا يقوم بفحص كل العمليات والإفصاحات والحسابات وقد تكون الإجراءات التي قام بها المدقق غير مناسبة أو أنه قام بتفسير النتائج التي توصل إليها بشكل غير صحيح .(Knechel,Salterio,&Ballou,2007) .

ترتبط مخاطر الاكتشاف بشكل مباشر بإجراءات التدقيق ومن الممكن تعريفها على أنها عدم قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء الجوهرية الموجودة في أرصدة الحسابات أو مجموعة من المعاملات بصورة فردية أو جماعية وذلك من خلال إجراءات التدقيق التي يقوم بها. (عبدالله،2004).

إن حالة عدم التأكد التي تتميز بها بيئة عملية التدقيق إذ إن مدقق الحسابات لا يقوم بالفحص الشامل للعمليات بل يقوم باستخدام العينات الإحصائية مما يؤدي إلى ظهور مخاطر الاكتشاف، تنشأ مخاطر الاكتشاف عند قيام المدقق باستخدام إجراءات تدقيق غير مناسبة أو لعدم تطبيق هذه الإجراءات بالشكل السليم ومن الممكن أن يقوم مدقق الحسابات بتفسير خاطئ لنتائج التدقيق التي توصل اليها.(ابراهيم،2009).

إن الهدف من تطبيق نموذج مخاطر التدقيق هو تحديد قيمة مخاطر الاكتشاف بعد تقدير قيمة العناصر الثلاثة الأخرى، وذلك عن طريق المعادلة التالية:

قيمة مخاطر الاكتشاف المخططة = مخاطر التدقيق المقبولة/ (مخاطر الرقابة × المخاطر الملازمة).
لكي يتمكن المدقق من تقدير حجم الأدلة والإجراءات والاختبارات الجوهرية اللازمة، إذإن قيمة مخاطر الاكتشاف تعتمد على العناصر الثلاثة الأخرى في النموذج، ولا تتغير قيمتها إلا بتغير قيمة أحد العناصر الثلاثة.(Arens,Elder,&Beasley,2012).

7-2 نموذج مخاطر التدقيق:

تتطلب معايير التدقيق الدولية أن يقوم المدقق بتصميم عملية التدقيق بشكل يضمن وجود تأكيدات معقولة حول اكتشاف الأخطاء الجوهرية من أجل تخفيض مخاطر التدقيق، ويمكن التعبير عن العناصر المكونة لمخاطر التدقيق من خلال نموذج مخاطر التدقيق الذي يتضمن ثلاثة أنواع من المخاطر المكونة لمخاطر التدقيق وهي مخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف المخططة والمخاطر الملازمة وذلك من خلال المعادلة(مخاطر التدقيق المقبولة = مخاطر الاكتشاف المخططة × مخاطر الرقابة × المخاطر الملازمة). وعند تطبيق هذا النموذج فإن أول ما يقرره المدقق هو مستوى الخطر الذي هو مستعد لتحمله وهو مخاطر التدقيق المقبولة وبعد ذلك يتم تقييم مخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة ويكون محصلة هذه التقديرات تحديد قيمة مخاطر الاكتشاف.(Louwers etal,2005).

تعتمد قيمة مخاطر الاكتشاف المخططة على العوامل الأخرى في النموذج و لا تتغير قيمة مخاطر الاكتشاف المخططة إلا بتغير قيمة أحد العوامل الثلاثة الأخرى، تُحدد قيمة مخاطر الاكتشاف المخططة حجم الأدلة وكمية الاختبارات التي يخطط المدقق لجمعها حيث تتناسب قيمة مخاطر الاكتشاف عكسياً مع حجم الأدلة وكمية الاختبارات. إذا انخفضت قيمة مخاطر الاكتشاف المخططة فإن مدقق الحسابات مطالب بزيادة كمية الأدلة والاختبارات. ويتم تحديد قيمة مخاطر الاكتشاف المخططة بتطبيق المعادلة التالية: مخاطر الاكتشاف المخططة = مخاطر التدقيق المقبولة / (مخاطر الرقابة× مخاطر الملازمة).(لطفي،2007)

مخاطر التدقيق المقبولة هي مقياس لمدى استعداد المدقق لوجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية للعميل بعد الانتهاء من عملية التدقيق وإصدار رأي غير متحفظ، فعندما يقيم المدقق هذه المخاطر بمستوى منخفض يعني أنه يرغب بأن يكون مطمئناً بشكل كبير من أن القوائم المالية للعميل لا تحتوي على أخطاء جوهرية. توجد علاقة طردية بين مخاطر التدقيق المقبولة ومخاطر الاكتشاف المخططة ويرتبط الخطران بعلاقة عكسية بحجم الأدلة وكمية الاختبارات المنوي جمعها ، فإذا قيم المدقق مخاطر التدقيق

المقبولة بقيمة منخفضة فإن هذا يؤدي إلى انخفاض قيمة مخاطر الاكتشاف وبالتالي زيادة حجم الأدلة وكمية الاختبارات.(Arens,Elder,&Beasley,2012).

تعد المخاطر الملازمة مقياساً لتقييم المدقق لاحتمال وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية للعميل بغض النظر عن فعالية نظام الرقابة الداخلية إذ إن نموذج مخاطر التدقيق يحدد فعالية نظام الرقابة بشكل منفصل عن طريق مخاطر الرقابة، فإذا استنتج المدقق أن هناك احتمالية عالية لوجود أخطاء جوهرية غير ناتجة عن ضعف أو قصور في نظام الرقابة الداخلية فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة المخاطر الملازمة التي تتناسب عكسياً مع مخاطر الاكتشاف المخططة وبالتالي زيادة حجم الأدلة وكمية الاختبارات. (Louwers, etal, 2005).

مخاطر الرقابة تعبر عن فعالية نظام الرقابة الداخلية للعميل في اكتشاف ومنع الأخطاء الجوهرية في الوقت المناسب فكلما قلت فعالية وقوة نظام الرقابة الداخلية للعميل ازدادت قيمة مخاطر الرقابة، وتتناسب مخاطر الرقابة عكسياً مع مخاطر الإكتشاف المخططة وطردياً مع حجم الأدلة وكمية الاختبارات .(Arens,Elder,&Beasley,2012).

8-2 الاستجابات للمخاطر المقيمة:

ورد في معيار التدقيق الدولي رقم 330 ما نصه " ينبغي على المدقق أن يصمم ويؤدي إجراءات تدقيق اضافية تستند في طبيعتها وتوقيتها ونطاقها إلى المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات وتستجيب لها"..(الاتحادالدوليللمحاسبين،2010،ص 323)،إجراءات التدقيق الجوهرية هي إجراءات تدقيق مصممة للكشف عن الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات وتشمل هذه الإجراءات اختبارات تفصيلية لفئات المعاملات و أرصدة الحسابات والإفصاحات، والإجراءات التحليلية الجوهرية.الإجراءات الأساسية هي الاختبارات التي يقوم بها المدقق للحصول على أدلة إثبات لاكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية للعميل،وكلما ازدادت قيمة المخاطر المقيمة ازداد مدى الإجراءات الأساسية فإن هذه الإجراءات عبارة عن الاستجابات لتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية. (لطفي،2007).

تشير طبيعة إجراءات التدقيق إلى نوع هذه الإجراءات وتعد ذات أهمية عالية في الاستجابة للمخاطر المقيمة ومنها الفحص المادي للأصول الملموسة والمصادقات التي يتم الحصول عليها من أطراف مستقلة عن العميل كلما ازدادت قيمة مخاطر التدقيق يجب على المدقق القيام بإجراءات ذات موثوقية أعلى ،أما توقيت إجراءات التدقيق فهو يعبر عن الوقت الذي يتم فيه أداء هذه الإجراءات إذإن أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها من إجراءات التدقيق عند نهاية الفترة يعتبر أكثر دقة من الدليل الذي يتم جمعه قبل نهاية الفترة لذلك كلما ازدادت قيمة مخاطر التدقيق فإن المدقق يقوم بأداء اجراءات في فترة أقرب من نهاية السنة المالية وليس عند تاريخ مبكر وكذلك قد يقوم بأداء إجراءات التدقيق على فترات غير قابلة للتنبؤ من قبل العميل للاستجابة لوجود مخاطر أخطاء جوهرية.أما نطاق الإجراءات فهو مقدار ما سوف يتم أداؤه من الإجراءات ويرتبط مباشرة بحجم العينة المستخدمة وكلما ازدادت قيمة مخاطر التدقيق ازداد نطاق الإجراءات التي يقوم بها المدققازدادت حجم عينة الأدلة.(الاتحاد الدولي للمحاسبين،2010)،(Arens,Elder,&Beasley,2012).

يتم الحصول على أدلة تدقيق للتوصل إلى استنتاجات معقولة يبنى عليها رأي المدقق من خلال أداء المدققلعدد من الإجراءات وتشمل الفحص المادي للأصول الملموسة مثل المخزون والنقدية وفحص المستندات والسجلات والمصادقات الخارجية التي يتم الحصول عليها من طرف مستقل والاستفسار من العميل نفسه سواءً كانت استفسارات رسمية كتابية أو استفسارات غير رسمية شفوية، وكذلك إعادة الحساب لفحص الدقة الحسابية للسجلات والوثائق والقيام بالإجراءات التحليلية لتحليل العلاقات بين البيانات المالية وأخيراً الملاحظة لتقييم نشاطات العميل مثل مراقبة المدقق لجرد المخزون من قبل موظفي العميل.(الاتحاد الدولي للمحاسبين،2010).(توماس وهنكي،2003).

عرف معيار التدقيق الدولي رقم 500 أدلة التدقيق أنها" المعلومات التي يستخدمها المدقق للتوصل إلى الاستنتاجات التي يُبني عليها رأي المدقق وتشمل أدلة التدقيق كلاً من المعلومات الواردة في السجلات المحاسبية التي تدعم البيانات المالية والمعلومات الأخرىويجب على المدقق أداء إجراءات تدقيق مناسبة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة".(الاتحاد الدولي للمحاسبين،2010,ص382).

من أجل أن تكون أدلة التدقيقمقنعة ومطابقة لمعايير التدقيق الدولية يجب أن تكون هذه الادلة مناسبة وكافية. ولكي تكون أدلة التدقيق مناسبة يجب أن يتوافر بها صفتان رئيسيتان وهما ملاءمة أدلة التدقيق و موثوقية أدلة التدقيق. من أجل أن تكون أدلة التدقيق ملائمة يجب أن تكون مرتبطة ومتعلقة بتحقيق أهداف عملية التدقيق أما موثوقية أدلة التدقيق فتعني أن أدلة التدقيق ذات ثقة عالية ويمكن الاعتماد عليها، وهناك عدة أمور تزيد من موثوقية الأدلة منها فعالية نظام الرقابة الداخلية للعميل والحصول على أدلة من أطراف مستقلة وكذلك فإن الأدلة التي يقوم بإعدادها المدقق نفسه تعد من الأدلة ذات الموثوقية العالية ولكفاية أدلة التدقيق فيجب أن تكون كمية الأدلة كافية من حيث الكمية للقيام بالاختبارات الملائمة والوصول إلى استنتاجات صحيحة.Arens,Elder,&Beasley,2012)).

يستجيب مدقق الحسابات لانخفاض مخاطر الاكتشاف المخططة من خلال زيادة كمية الاختبارات التي يقوم وكذلك زيادة حجم عينة الأدلة حتى تكون أكثر كفاية وتغير نوع أدلة التدقيق وذلك عن طريق استخدام أدلة تدقيق أكثر موثوقية ومناسبة أكثر، وقد يقوم بتغير توقيت جمع الأدلة والاختبارات من أجل مفاجأة العميل وعدم مقدرة العميل على التنبؤ بموعد جمع الأدلة ومن الاستجابات الأخرى قد يقوم مكتب التدقيق استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة وكفاءة مما يساعدهم في اكتشاف الأخطاء الجوهرية وقد يستخدم خبراء من خارج مكتب التدقيق من أجل اكتشاف الأخطاء الجوهرية.(الاتحادالدوليللمحاسبين،2010) .(Arens,Elder,&Beasley,2012)

يمكن توضيح العلاقة بين المخاطر المقيمة وكمية الأدلة والاختبارات المطلوبة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-1)

العلاقة بين المخاطر المقيمة وكمية الأدلة والاختبارات المطلوبة

العلاقة بين المخاطر المقيمة وكمية الأدلة والاختبارات المطلوبة				
مخاطر التدقيق المقبولة	**المخاطر الملازمة**	**مخاطر الرقابة**	**مخاطر الاكتشاف المخططة**	**كمية الأدلة والاختبارات المطلوبة**
عالية	منخفضة	منخفضة	عالية	منخفضة
منخفضة	منخفضة	منخفضة	متوسطة	متوسطة
منخفضة	عالية	عالية	منخفضة	عالية
متوسطة	متوسطة	متوسطة	متوسطة	متوسطة
عالية	منخفضة	متوسطة	متوسطة	متوسطة

(Arens,Elder,&Beasley,2012,P270).

9-2 الدراسات السابقة العربية والاجنبية :

يهدف هذا الجزء إلى استعراض عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة:

1- دراسة القرم(1994) بعنوان " تقييم مخاطر التدقيق: دراسة على مدققي الحسابات في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة مدققي الحسابات في الأردن على تقييم وإدراك مخاطر التدقيق، إذ قامت هذه الدراسة على قياس العلاقة بين قدرة مدققي الحسابات في الأردن على تقييم المخاطر المدركة في البيانات المالية ، وقدرة المدقق على التعرف على الأخطاء المحاسبية وبيئة عمله ومدى درجة التعاون مع مكاتب التدقيق الأجنبية.

وقد تمت هذه الدراسة عن طريق أخذ عينة عشوائية من مدققي الحسابات في الأردن، وقام الباحث بتوزيع استبانة على عينة عشوائية تحتوي على مجموعة من الأسئلة والاختبارات ، إذ تكونت عينة الدراسة من (74) مدققا، واستخدم الباحث اسلوب التباين الإحصائيلاختبار الفرضيات، إذ وجد أن هناك علاقة إيجابية بين قدرة المدقق على تقييم المخاطر المدركة في البيانات المالية، وبين القدرة على تشخيص الأخطاء المحاسبية. وخرج الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها ، أنه يجب تزويد المدققين ذوي الخبرة القليلة في مجال التدقيق بمعلومات كافية حول أنواع الأخطاء التي قد تتواجد في البيانات المالية، وتزويدهم بمعلومات عن مدى تأثير الأخطاء في القوائم المالية على مستوى الأهمية النسبية.

2- - دراسةHouston (1999) بعنوان " The effects of fee pressure and client risk in audit seniors, time budget decisions"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر ضغط الأجور (انخفاض أجور عملية التدقيق) ومخاطر العميل على خطة المدقق وعلى قراراته، من حيث ساعات العمل والإجراءات، في ظل المنافسة الحالية في بيئة التدقيق يجب على المدقق الموازنة بين الأجور وفاعلية عملية التدقيق عند تخطيط عملية التدقيق.

قام الباحث بأخذ عينة مكونة من (34) مدققاً في أكبر خمس شركات تدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية إذ تم توزيع حالتين افتراضيتين على العينة، تحتوي إحداهما على وجود تلاعب والأخرى على خطأ غير مقصود، مما جعل البيانات المالية تحتوي على أخطاء جوهرية.

واظهرت النتائج أن عدد ساعات العمل المقدرة وتقييم المخاطر الملازمة تشير إلى أن المدققين أقل استجابة لزيادة مخاطر العميل في حالة وجود ضغط في الأجور، إذإنهم يعملون على تقليل ساعات العمل المقدرة في حالة وجود ضغط أجور وهذا قد يعمل على تحسين الربحية إلا أنه قد لا يتماشى مع معاير التدقيق المقبولة.

واظهرت نتائج التحليل بأنه في حالة زيادة مخاطر العميل يقوم المدقق بتخطيط عملية التدقيق بإجراءات تدقيق أقل في حالة وجود ضغط أجور، ولكن في حالة زيادة مخاطر العميل فإن المدقق يتوقع العمل أكثر من ساعات العمل المقدر ويقوم بإهمال ضغط الأجور.

3- دراسة Messier,William,& Austen, (2000) بعنوان "Inherent risk and control risk assessments: Evidence on the effect of pervasive and specific risk factors"

قام هذا البحث التجريبي على دراسة تأثير مجموعة من العوامل المحددة على تقييم المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة وقد تتضمن الدراسة فرضيتين لتحديد أهم العوامل المؤثرة على المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، وقد تم اختبار أهم العوامل المؤثرة على تقييم المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة عن طريق 124 مدقق وذلك من خلال ثمان حالات.

وقد بينت النتائج أن عوامل الخطر المحددة في هذه الدراسة كانت مهمة عند تقييم مخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة ومن خلال الحالات في هذه الدراسة لم يكن هناك ارتباط إيجابي بين تقييم المدققين لمخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة وتتفق هذه النتائج مع نموذج مخاطر التدقيق الذي يفصل بين المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة.

4- دراسة القريري(2002) بعنوان " العوامل المؤثرة في تقييم المراجع الخارجي للخطر الحتمي لاغراض تخطيط عملية المراجعة : دراسة ميدانية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير عوامل محددة على تقييم المدقق الخارجي لمستوى الخطر الحتمي، وذلك عند التخطيط لعملية التدقيق، وقامت الدراسة أيضاً على بحث تأثير مجموعة من العوامل الديموغرافية للمدققين على تقييم الخطر الحتمي في المملكة العربية السعودية، حيث قام الباحث بتوزيع العوامل المؤثرة على الخطر الحتمي إلى أربع مجموعات، وهي العوامل المتعلقة بإدارة العميل، والعوامل المتعلقة بعملية التدقيق، والعوامل المتعلقة بصناعة العميل، والمجموعة الأخيرة احتوت على بعض عوامل الخطر الحتمي الأخرى، مثل عدم وجود غطاء مناسب للالتزامات التعاقدية.عمل الباحث توزيع استبانة لغرض جمع البيانات، وقام بتوزيع (16) استبانة على مكاتب المحاسبة والتدقيق العاملة في مدينة جدة، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها، أن مدققي الحسابات في المملكة العربية السعودية يقيمون العوامل المؤثرة على الخطر الحتمي بشكل مناسب، ما عدا عاملين وهما كون العميل شركة مملوكة ملكية عامة، والقوانين الحكومية المؤثرة على العميل والصناعة، ومن النتائج الأخرى أن المؤهل العلمي للمدققين ليس له تأثير في تقييم مجموعات العوامل الأربعة، على عكس المؤهل العملي الذي كان له تأثير على هذه المجموعات.

5- دراسة Elder,& Allen (2003) بعنوان " A Longitudinal Field Investigation of Auditor Risk Assessment and Sample Size Decisions"

قامت هذه الدراسة بفحص التغيرات الحاصلة في تقييم مخاطر التدقيق من قبل مدققي الحسابات وكذلك التغيرات الحاصلة في حجم عينة أدلة التدقيق، وذلك من خلال المعلومات التي تم جمعها من ثلاث شركات تدقيق خلال خمس سنوات(من 1994 الى 1999).

أوضحت الدراسة أن مدققي الحسابات يعتمدون على الرقابة وعلى تقييم المخاطر الملازمة أقل من المستوى المرتفع في معظم عمليات تدقيق الحسابات وأن معدل أحجام العينات انخفض في الفترة التي قامت بها الدراسة وذلك بالنسبة للشركات التدقيق التي تمتلك احجام عينات كبيرة في الفترات السابقة.

بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة قوية بين تقييم المخاطر الملازمة وحجم عينة الأدلة المنوي جمعها وكان هناك علاقة محددة وضعيفة بين مخاطر الرقابة وحجم عينة الأدلة.

6- دراسة Kizirian, Mayhew, & Sneathen (2005) بعنوان " The Impact of Management Integrity on Audit Planning and Evidence"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير تقييم مدقق الحسابات لأمانة إدارة العميل على تقييم المدقق لمخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية للعميل وكذلك تأثيرها على خطة التدقيق ونتائج عملية التدقيق.

اعتمدت هذه الدراسة على جمع المعلومات عن طريق أوراق العمل التي تم توزيعها على 60 عميلاً من عملاء مكاتب التدقيق في الولايات المتحدة (الأربعة الكبار)، إذ إنه تم اختبار مجموعة من الفرضيات وهي أن أمانة الادارة لدى العميل ترتبط بتقييم مخاطر التدقيق وكذلك ترتبط بتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق المستخدمة، وأن تقييم أمانة إدارة العميل يؤثر على مصداقية الأدلة المقدمة من قبل الإدارة وأخيراً فإن تقييم أمانة الإدارة مرتبط باكتشاف الأخطاء التي قام بها العميل.

وأظهرت النتائج أن العميل الذي لديه مستوى عالٍ من أمانة الإدارة يكون له مستوى منخفض من تقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية، وأن أمانة الادارة مرتبطة باكتشاف الأخطاء الجوهرية الخاصة بالفترة الحالية. وأظهرت النتائج أن معظم شركات التدقيق تقييم أمانة ادارة العميل خلال مرحلة قبول العميل إذإن معظم شركات التدقيق لا تقبل العملاء الذين تكون مستوى أمانة الإدارة لديهم منخفضة، ودعمت نتائج هذه الدارسة أهمية تقييم أمانة إدارة العميل على خطة التدقيق واكتشاف الأخطاء.

7-دراسة Kotchetova ,Kozloski,& Messier (2006) بعنوان " Linkages between Auditors Risk Assessment in A risk-Based Audit"

تقوم هذه الدراسة على فحص تقييم مخاطر التدقيق من خلال منهج مخاطر التدقيق والمعايير الخاصة بتقييم مخاطر التدقيق، إذ قام الباحثون باختبار مجموعة من الفرضيات المتعلقة بتحديد المدققين لمخاطر الأعمال وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى المنظمة وأدائهم للعمليات التحليلية والعمليات المرتبطة بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى الحسابات.

وأظهرت النتائج مجموعة من الأمور المهمة التي تتعلق بتقييم المخاطر من قبل المدققين في منهج التدقيق المبني على المخاطر، ومن هذه النتائج أن تقييم المدققين لمخاطر وجود أخطاء جوهرية على مستوى الحسابات يرتبط مباشرة مع تقييم المدققين لمخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى المنظمة، وعندما يقيم المدقق خطر وجود أخطاء جوهرية على مستوى الحسابات فإن حكم المدقق يتأثر من خلال تقييم المخاطر على مستوى العمليات وليس على مستوى تقييم مخاطر المنظمة ككل.

8- دراسة Fukukawa ,Mock,& Wright (2006) بعنوان " Audit Programs and Audit Risk: A Study of Japanese Practice "

أشارت الدراسة إلىأن النموذج الحالي المستخدم في عملية التدقيق عند التخطيط هو نموذج مخاطر التدقيق، وقد اتسع مفهوم المخاطر مع اعتمادها في السنوات الأخيرة على مفهوم التدقيق الشامل، الذي يضم مخاطر الأعمال والعمليات وزيادة التركيز على مخاطر الاحتيال والغش.

قامت هذه الدراسة على دراسة خطة التدقيق من خلال ضبط المخاطر، حيث تم استخدام معلومات أرشيفية للعملاء يبلغ عددهم (235) عميلاً من شركات التدقيق في اليابان. وقام الباحثون على دراسة أربعة جوانب في عملية تخطيط التدقيق وهي طبيعة ونطاق وتوقيت وفريق العمل، واختبار مخاطر متنوعة من مخاطر العملاء من خلال المعلومات الارشيفية السابقة، بما يعكس المنهج الحالي للتدقيق الشامل لشركات التدقيق العالمية.

أشارت النتائج إلىأنه على الرغم من تخطيط عملية التدقيق على المستوى، والتغير في تقييم العديد من متغيرات خطر التدقيق إلا أن الربط بين مخاطر العميل وخطة التدقيق ما زال متواضعاً, وقد وجد الباحثونأن مخاطر العميل التي تشمل مخاطر الأعمال ومخاطر الغش تؤثر على عملية تخطيط التدقيق إلى حد ما.

9 – دراسة Fogarty, Graham, & Schubert، (2006) بعنوان "Assessing and responding to risks in a financial statement audit"

ناقش هذا البحث عملية تقييم مخاطر التدقيق والرقابة الداخلية الذي أدى إلى ظهور مفهوم مخاطر الأخطاء المادية في القوائم المالية، إذإن معايير التدقيق الدولية صممت هذا المفهوم للحصول على نتائج تدقيق أكثر كفاءة وعلى عملية تدقيق أكثر فاعلية وكذلك من أجل القيام بإجراءات تدقيق للاستجابة للمخاطر المقيمة.

بالإضافة إلى ذلك فإن معايير التدقيق الدولية تشدد على استخدام الربط بين التأكيدات ومخاطر الرقابة ومخاطر التدقيق، وحسب معايير التدقيق الدولية فإنه يجب على المدقق تقييم الأهمية ومخاطر التدقيق إذإن تقييم مخاطر التدقيق بالشكل الملائم يؤدي إلى زيادة انتباه المدقق للقضايا التي تحتاج إلى المزيد من

الدراسة وذلك من خلال القيام بالاستفسارات والملاحظات والحصول على أدلة التدقيق التي يقوم بها المدقق بنفسه .

10- دراسة كرسوع،(2008) بعنوان " مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة"

هدفت هذه الدراسة إلى المساهمة في تقليل مخاطر التدقيق التي قد يتعرض لها المدقق الخارجي أثناء عملية التدقيق، والتعرف على مدى قدرة المدقق الخارجي على التقليل من تأثير مخاطر التدقيق على القوائم المالية أثناء عملية التدقيق، وذلك عن طريق مدى استخدام المدقق الخارجي للعينات الإحصائية بشكل صحيح يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر التدقيق على القوائم المالية.

قامت الباحثة بتصميم وتوزيع استبانة على مكاتب التدقيق في قطاع غزة، وأظهرت عملية التحليل الإحصائي مجموعة من النتائج أهمها أن استخدام العينة الإحصائية بشكل صحيح، يؤدي إلى تخفيض مخاطر التدقيق، ومن الأمور المهمة التي تؤدي إلى تخفيض مخاطر التدقيق التأكد من دقة وصحة التقديرات المحاسبية، ومن التوصيات التي خرجت بها الباحثة أنه يتوجب على المدقق الخارجي تطبيق أساليب العينة الإحصائية بشكل سليم، من أجل تخفيض مخاطر التدقيق.

11- دراسة Law(2008) بعنوان " Auditors' perceptions of reasonable assurance in audit work and the effectiveness of the audit risk model"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية نموذج مخاطر التدقيق، إذ يتم استخدام نموذج مخاطر التدقيق على نطاق عالمي لتقييم مخاطر التدقيق في الشركات والتعرف على مدى تقييم المدقق للتأكيدات المعقولة في عملية التدقيق.

عمل الباحث على فحص ثلاثة متغيرات مستقلة، وهي شهادة المحاسب القانوني، ورتبة وجنس المدقق، وتأثيرها على فعالية نموذج مخاطر التدقيق، وعلى مفهوم التأكيدات المعقولة في عملية التدقيق.

واظهرت النتائج أن هناك اختلافات كبيرة بين مفهوم التأكيدات المعقولة عند مدققي الحسابات في مختلف الرتب، وأن المدققين الرئيسين يمتلكون تصورات أوضح حول مفهوم التأكيدات المعقولة، وأن الجنس ليس له تأثير، وأنه لا يوجد هناك اختلافات حسب الرتبة والشهادة والجنس على فعالية نموذج مخاطر التدقيق، وأظهرت المتغيرات الثلاثة متوسطاً عالياً لفعالية هذا النموذج، وأن نموذج مخاطر التدقيق قادر على توفير تأكيدات معقولة وفعالة.

12- دراسة Blay,Kizirian,&Sneathen (2008) بعنوان " Evidential Effort And Risk Assessment In Auditing"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ما إذا كان قياس مخاطر وجود أخطاء جوهرية يوضح قرارات تخطيط عملية التدقيق والتعرف على أثر تقييم مخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة بشكل منفصل، والصلة بين مخاطر إجراءات التدقيق المفترضة في نموذج مخاطر التدقيق.

استخدم الباحثون في هذه الدراسة أوراق العمل لجمع المعلومات من الشركات الأربع الكبار في التدقيق وذلك من أجل فحص تطبيق نموذج مخاطر التدقيق عملياً والعلاقة بين تقييم المخاطر وإجراءات التدقيق.

أظهرت النتائج أن تقييم مخاطر التدقيق يؤثر بشكل جوهري على إجراءات التدقيق المخططة وكذلك فإن تقييم المخاطر بشكل مرتفع يرتبط بشكل مباشر بجمع أدلة أكثر إقناعاً من حيث طبيعتها، وأقرب إلى نهاية العام من حيث توقيتها وكذلك جمع أدلة تدقيق أكثر من حيث نطاقها. وتشير النتائج أن طبيعة

ونطاق الأدلة ومخاطر الأخطاء لا تقدم تفسيرات واضحة في حالة كانت مخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة منفصلة إذ أن المخاطر الملازمة لها علاقة مع طبيعة الأدلة ومخاطر الرقابة لها علاقة مع نطاق الأدلة.

13- دراسة عرار,(2009) بعنوان "مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الاخطاء المادية عند تدقيق البيانات"

قامت هذه الدراسة بالتعرف على مدى الالتزام بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، لدى مدققي الحسابات بالأردن، إذ قامت الباحثة بتصميم وتوزيع استبانة على عينة مكونة من (100) مدقق داخلي وخارجي في الأردن، وذلك كأداة لجمع المعلومات حول مدى قدرة المدقق الخارجي في الأردن على فهم طبيعة عمل المنشأة، وقدرته على فهم البيئة الداخلية للعميل، ومدى قدرته على اختبار نظام الرقابة الداخلية للعميل، وكذلك جمع المعلومات حول مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بالإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند القيام بعملية تدقيق القوائم المالية.ومن خلال التحليل الإحصائي ظهرت مجموعة من النتائج أهمها أن المدقق الخارجي في الأردن يلتزم بالإجراءات والاختبارات الضرورية عند تقييمه لمخاطر الأخطاء المادية في القوائم المالية، وأن المدقق الخارجي يقوم باختبار نظام الرقابة الداخلية بشكل مناسب ودقيق وذلك عند تقييمه لهذه المخاطر. ومن التوصيات التي خرجت بها الباحثة أنه يجب أن تكون هناك رقابة على مدققي الحسابات للتأكد من تطبيقهم للإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم مخاطر التدقيق، وكذلك رقابة على مدى التزامهم بتطبيق معايير التدقيق الدولية.

14- دراسةMatarneh (2011) بعنوان " The Commitment of Jordanian Auditors to Assess Audit Risks "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى قيام مدققي الحسابات في الأردن بتقييم المخاطر الملازمة، ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف عند تدقيق القوائم المالية، وقد قام الباحث بتصميم وتوزيع استبانة على عينة مكونة من (70) مدققاً اردنياً.

وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك التزاماً من قبل مدققي الحسابات في الأردن في تطبيق إجراءات عملية التدقيق، والقيام باختبار وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل سليم وذلك عند تقييم مخاطر الرقابة، وقدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها أنه يجب أن يكون تعاون كبير بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي خلال عملية التدقيق، إذ يؤدي هذا التعاون إلى تخفيض خطر الغش في القوائم المالية.

15- دراسة Martinis, Fukukawa& Mock (2011)بعنوان "Exploring the role of country and client type on the auditor's client risk assessments and audit planning decisions"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على ما إذا كان اختلاف البلد (استراليا واليابان) ونوع العميل (شركة عامة او خاصة) تأثير على تقييم مخاطر العميل وعلى خطة التدقيق من حيث ساعات العمل، وما إذا كان هناك اختلاف في الاستجابات المخططة للمخاطر المقيمة.

اعتمدت هذه الدراسة على استخدام نماذج تخطيط عملية التدقيق وكذلك استخدام أوراق العمل التي تتضمن تخطيطاً لجهد المدقق و تسع تقييمات للمخاطر العميل، وقد قامت هذه الدراسة على أخذ عينات من مهمات التدقيق في الشركات العامة والخاصة وكذلك عن طريق أكبر شركتي تدقيق في استراليا واليابان.

وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن اختلاف البلد ونوعية العميل(قطاع عام أو خاص) لهم تأثير على تقييم مخاطر العميل وعلى ساعات التدقيق المخططة، وأنه لا توجد هناك تعديلات على الاستجابات المخططة لمخاطر العميل المقيمة.

16- دراسة Hajihaa(2012) بعنوان " Application of Delphi method for determining the affecting factors upon audit risk model "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على المخاطر المكونة لنموذج مخاطر التدقيق (ARM) في بيئة التدقيق في إيران، إذإن تقييم المخاطر في عملية التدقيق يؤثر بشكل مباشر على تكلفة وتوقيت واستراتيجية وجودة عملية التدقيق.

قام الباحث في هذه الدراسة باستخدام عينة مكونة من (60) مدققاً رئيسياً، وقام بتقسيم العينة إلى مجموعتين متساويتين واحدة تضم المؤسسات الحكومية والأخرى تضم الشركات الخاصة، وقد استخدم الباحث (58) عاملاً من أدبيات التدقيق قد يكون لهم تأثير على المخاطر في نموذج تقييم المخاطر، وخرج الباحث بأن هناك (43) عاملاً مهماً يؤثر في تقييم المخاطر عند استخدام نموذج مخاطر التدقيق.

وأظهرت النتائج في البيئة الإيرانية أن أهم العوامل التي تؤثر على تقييم مخاطر التدقيق هي العوامل المؤثرة في المخاطر الملازمة، وقام الباحث بدراسة مقارنة مع دراسة من التايوان ووجد أن هناك اختلافات في تقييم مخاطر التدقيق، وعزا الباحث هذه الاختلافات إلى الاختلاف في الثقافة وبيئة عمل المدقق.

- ملخص للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة:

يهدف هذا الجزء إلى تلخيص الدراسات السابقة التي تم استعراضها في هذه الدراسة.

جدول رقم (2-2)

ملخص للدراسات السابقة

الرقم	الدراسة	هدف الدراسة	نتائج الدراسة
1	دراسة القرم(1994)	التعرفعلىمدىقدرةمدققيالحساباتفيالأردنعلىتقييموإدراكمخاطرالتدقيق.	هناك علاقة إيجابية بين قدرة المدقق على تقييم المخاطر المدركة في

			البيانات المالية، وبين القدرة على تشخيص الأخطاء المحاسبية.
2	دراسةHouston (1999)	التعرفعلىأثرضغطالأجورومخاطر العم يلعلىخطةالمدققوعلىقراراته.	عند ازدياد مخاطر العميليقومالمدققبتخطيطعمليةال تدقيقبإجراءاتتدقيقأقلفيحالةوجودضغط اجور.
3	دراسة Messier,William,& Austen, ((2000)	دراسةتأثيرمجموعةمنالعواملالمحددةعل ىتقييمالمخاطر الملازمةومخاطر الرقابة	لا يوجد ارتباطايجابيبينتقييمالمدققينلمخاطر الر قابةو المخاطر الملازمة
4	دراسةالقريري(2002)	التعرفعلىمدىتأثيرعواملمحددةعلىتقييم المدققالخارجيلمستوىالخطر الحتميعندالت خطيطلعمليةالتدقيق	مدققيالحساباتفيالمملكةالعربيةالسعود يةيقيمونالعواملالمؤثرةعلىالخطر الحـ تميبشكلمناسب
5	دراسة Elder ,& Allen (2003)	التعرف علىالتغيراتالحاصلةفيتقييممخاطر التدقيق منقبلمدققيالحساباتوكذلكالتغيراتالحاصلةفي حجمعينةأدلةالتدقيق	مدققيالحساباتيعتمدواعلىالرقابةوعلى تقييمالمخاطر الملازمةأقلمنالمستوىال مرتفعفيمعظمعملياتتدقيقالحسابات
6	دراسة Kizirian, Mayhew, &2005) (Sneathen	التعرفعلىتأثيرتقييممدققالحساباتلأمانةادا رةالعميلعلىتقييمالمدققلمخاطر وجودأخطا ءجوهريةفيالقوائمالماليةللعميل	العميلالذيلديهمستوىعالٍمنامانةالادارة يكونلهمستوىمنخفضمنتقييممخاطرو جودأخطاءجوهريةفيالقوائمالمالية
7	دراسة Kotchetova ,Kozloski,& (2006)Messier	التعرف على تقييممخاطر التدقيقمنخلالمنهجمخاطر التدة يقوالمعايير الخاصةبتقييممخاطر التدقيق.	إنتقييمالمدققينلمخاطر وجودأخطاءجو هريةعلىمستوىالحساباتيرتبطمباشر ةمعتقييمالمدققينلمخاطر الأخطاءالجوه ريةعلىمستوىالمنظمة.
8	دراسة Fukukawa (2006),Mock,&Wright	دراسةخطةالتدقيقمنخلالضبطالمخاطر.	بالرغممنتخطيطعمليةالتدقيقعلىالمست وى المطلوب إلا أن الربطبينمخاطر العميلوخطةالتدقيقمازا لمتواضعاً
9	دراسة Fogarty, Graham, & (2006)Schubert	التعرف على عمليةتقييممخاطر التدقيقوالرقابةالداخليةال ذيأدىإلىظهورمفهوممخاطر الأخطاءالما ديةفيالقوائمالمالية	إنتقييممخاطر التدقيقبالشكلالملائميؤد يالىزيادةانتباهالمدققللقضاياالتيتحتاجا لىالمزيدمنالدراسة.
الرقم	**عنوان الدراسة**	**هدف الدراسة**	**نتائج الدراسة**
10	دراسةكرسوع،(2008)	المساهمةفيتقليلمخاطر التدقيقالتييتعرضل هاالمدققالخارجيأثناءعمليةالتدقيق	منالأمور المهمةالتيتؤديإلىتخفيضمخا طر التدقيقالتأكدمندقةوصحةالتقدير اتال محاسبية
11	دراسةLaw(2008)	التعرفعلىمدىفعاليةنموذجمخاطر التدقيق ،حيثيتماستخدامنموذجمخاطر التدقيقعلىن طاقعالميلتقييممخاطر التدقيق	وأننموذجمخاطر التدقيققادرعلىتوفيرت أكيداتمعقولةوفعالة.وأنهلايوجدهناكاخ تلافاتحسبالرتبةوالشهادةوالجنسعلىفع اليةنموذجمخاطر التدقيق
12	دراسة Blay, Kizirian,& Sneathen (2008)	التعرفعلىماإذاكانقياسمخاطروجودأخطاء جوهريةيوضحقراراتتخطيطعمليةالتدقيق .	تقييممخاطر التدقيقبشكلمرتفعيرتبطبشكلمباشربجم عأدلةأكثراقناعاًمنحيثطبيعتها،وأقربال ىنهايةالعاممنحيثتوقيتهاوكذلكجمعأدلة تدقيقأكثرمنحيثنطاقها.
13	دراسةعرار, (2009)	التعرفعلىمدىالالتزامبإجراءاتواختباراتت	المدققالخارجيفيالأردنيلتزمبالإجراءات

		قييممخاطر الاخطاءالماديةفيالبياناتالماليةل دىمدققيالحساباتبالأردن.	والاختباراتالضروريةعندتقييمهلمخا طر الاخطاءالماديةفيالقوائمالمالية.
14	دراسة Matarneh (2011)	تحديدمدىقيامدققيالحساباتفيالأردنبتقييما لمخاطر الملازمة،ومخاطر الرقابةومخاط ر الاكتشافعندتدقيقالقوائمالمالية.	التزاممدققيالحساباتفيالأردنبتطبيقإجرا ءاتعمليةالتدقيق،والقيامباختبار وتقييمن ظامالرقابةالداخليةبشكلسليموذلكعندتق ييممخاطر الرقابة.
15	دراسة Martinis, Fukukawa& Mock (2011)	التعرفعلىماإذاكانلاختلافالبلد(استرالياواليابان) ونوعالعميل (شركةعامةاوخاصة) تأثيرعلىتقييممخاطر العميلوعلىخطةالتد قيق	أناختلافالبلدونوعيةالعميل(قطاععامأوخاص) لهمتأثيرعلىتقييممخاطر العميلوعلىس اعاتالتدقيقالمخططة.
16	دراسةHajihaa (2012)	تحديدالعواملالتيتؤثرعلىالمخاطر المكون ةلنموذجمخاطر التدقيق.	أهمالعواملالتيتؤثرعلىتقييممخاطر الت دقيقهيالعواملالمؤثرةفيالمخاطر الملاز مة.

يتضح من الدراسات السابقة أنه كلما ازدادت قدرة المدقق على تقييم مخاطر التدقيق ازدادت احتمالية اكتشاف الأخطاء المحاسبية إذإن تقييم مخاطر التدقيق بالشكل المناسب يؤدي إلى الاهتمام بالقضايا التي تحتاج إلى زيادة الدراسةإلا أن الربط ما بين المخاطر و خطة التدقيق محدود ومتواضع . وإن نموذج مخاطر التدقيق المطبق عالمياً قادر على توفير تأكيدات معقولة وفعالة وأن فعالية هذا النموذج لا تتأثر باختلاف الرتبة الوظيفية والشهادة، وتتأثر قيمة مخاطر التدقيق تبعاً لاختلاف البلد ونوعية العميل، ولا يوجد ارتباط ما بين تقييم المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة وهذا يتفق مع نموذج مخاطر التدقيق الذي يفصل ما بين هذه المخاطر، وتعد العوامل المؤثرة على تقييم المخاطر الملازمة من أهم العوامل المؤثرة على مخاطر التدقيق،ويتضح من الدراسات السابقة أن ارتفاع قيمةمخاطر التدقيقيؤدي

إلىجمعأدلةأكثرإقناعاًمنحيثطبيعتها،وأقربإلىنهايةالعاممنحيثتوقيتهاوكذلكجمعأدلةتدقيقأكثرمنحيثنطاقها.

وقد بينت الدراسات السابقة أن أمانة إدارة العميل وكذلك دقة التقديرات الحسابية في القوائم المالية للعميل لهم تأثير مباشر على قيمة مخاطر التدقيق.

2-10مميزات الدراسة عن الدراسات السابقة :

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، هو التعرف على أهم العوامل التي تؤثر على تحديد مخاطر التدقيق المقبولة وكذلك التعرف على أهم العوامل التي تؤثر على تحليل مخاطر الرقابة والمخاطر الملازمةلدى مكاتب التدقيق في الأردن. وتتميز هذه الدراسة في التعرف على أكثر الاستجابات تطبيقا لدى مكاتب التدقيق في حالة وجود مخاطر التدقيق،ومن هذه الاستجابات استخدام أدلة ذات موثوقية عالية، أو القيام بالاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق ، وقد يقوم مكتب التدقيق بزيادة حجم عينة الأدلة أو يقوم بتغيير توقيت جمعها. إن دراسة استجابة مكاتب التدقيق بالتفصيل لكل نوع من المخاطر لم يتم حسب علم الباحث تغطيته في الدراسات السابقة في الأردن وبالتالي إن هذا يؤدي إلى إضافة نوعية في المعرفة التي يقدمها هذا البحث.

من مميزات هذه الدراسة التعرف على الدور المحتمل للخلفية الشخصية(العمروالخبرةوالاختلاففيالشهادةالمهنيةوالشهادةالأكاديمية،وكذلكنوعالمكتبالذييعمللديهالمدققمنحيثحجمالمكتب وارتباطهبمكتبتدقيقعالمي) على آراء مدققي الحسابات حول ما ورد في استبانة البحث.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

3-1 : المقدمة :

إنالهدفالأساسيمنهذهالدراسةفيالتعرفعلىمدىالتزاممكاتبالتدقيقفيالأردنبتطبيقنموذجمخاطرالتدقيق،والتعرفعلىالاستجاباتالمطبقةمنقبلمكاتبالتدقيقفيالأردنلهذهالمخاطرولتحقيقهذاالهدفتمتصميموتطويرأداةلاستطلاعآراءأفرادعينةالدراسة

سيتناولالباحثفيهذاالفصلالمنهجيةالمطبقةفيإجراءهذهالدراسةويستعرضأداةالدراسةوتفاصيلهاوصدقوثباتأداةالدراسةوالأساليبالإحصائيةالمستخدمة،وكذلكمجتمعالدراسةوعينةالدراسة.

2-3: منهجية الدراسة:

تقومهذهالدراسةعلىاستخدامالمنهجالوصفيفيعرضالبيانات،والمنهجالتحليليفيتحليلنتائجالاستبانةالتيتمتوزيعها علىعينةالدراسة،علماًبأنالباحثوخلالمرحلةإعدادالاستبانةقداستشارعدداًمنالمختصينالذينلديهمالخبرةالكافيةفي هذاالمجال.

3-3: مجتمعالدراسةوعينتها:

يتكونمجتمعالدراسةمنجميعمكاتبالتدقيق الكبيرةوالمتوسطة في الأردن، حيث تعرف المكاتب الكبيرة لغايات هذه الدراسة بأنها تلك التي يعمل لديها واحد وعشرون مدقق حسابات فأكثر ، بينما المكاتب المتوسطة هي تلك الذي يعمل لديها من ستة مدققين إلى عشرين مدقق حسابات، وقد تم اختيار عينة من سبعة عشر مكتباً تشمل جميع مكاتب التدقيق العالمية الكبرى (BIG4) (باستثناء أحد المكاتب الذي رفض المشاركة في الدراسة)، والمكاتب ذات الارتباط بمكاتب عالمية ومجموعة من المكاتب الاردنية المحلية.

وقد تكونت عينة الدراسة من (162)مدققاً (تم تحديد حجم عينة الدراسة بناءً على عدد المؤهلين في مكاتب التدقيق وذلك بعد اللقاء بالشخص المعني في مكتب التدقيق)، وقد تم اختيار هذه العينة إذإن المكاتب الكبيرة والمتوسطة أكثر احتمالاً لأن تكون ملزمة بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق جزءاً من متطلبات معايير التدقيق الدولية، وبالنسبة لاختيار المكاتب المتوسطة المشاركة فإن ذلك تم بناءً على عدد المدققين العاملين في مكتب التدقيق و ارتباط مكتب التدقيق بمكتب تدقيق عالمي، والحصول على بيانات من سوق عمان المالي لمعرفة شركات التدقيق التي تدقق على أكبر شركات السوق المالي من حيث القيمة السوقية وحجم التداول.

قامالباحثبتوزيع(162)استبانةعلىأفراد

عينةالدراسةواسترداد(111)استبانةصالحةللتحليلوذلكبنسبةاستردادبلغت68% وهي نسبة معقولة مقارنة بالدراسات المشابهة في البيئة الأردنية. (Abdullatif,2006).

3-4:أدواتالدراسةومصادرالحصولعلىالمعلومات:

3-4-1مصادرالحصولعلىالمعلومات:

تمالاعتمادعلىنوعينمنالمصادرللحصولعلىالمعلوماتاللازمةلهذهالدراسةوهما:

- مصادرالمعلوماتالأولية:

الاستبانة،وهيأداةالقياسالرئيسيةالتيتمتصميمهالجمعالبياناتوالمعلوماتاللازمةلهذهالدراسة،إذتمتوزيعهاعلىأفرادعينةالدراسةبهدفالتعرفعلىإجاباتأفرادالعينةحولمدىالتزاممكاتبالتدقيقبالأردنبتطبيقنموذجمخاطرالتدقيق، حيثعملالباحثعلىتوزيعالاستباناتعلىعينةالدراسة بشكلشخصيوعملعلىاللقاءمعالشخص المعني بتوزيع الاستبانة في شركة التدقيقلتوضيحالهدفمنهذهالدراسةوأنالمعلوماتالتييتمجمعهاسوفتعاملبسريةتامةولغاياتالبحثالعلميفقط،وقدتمجمع الاستباناتفيوقتلاحقحيثيتوقعمنهذاالاسلوبأنيكونعددالمستجيبينأكبر، مقارنة مع التوزيع البريدي أو الإلكتروني دون المساس بموثوقية النتائج إذإن الباحث لا يتدخل في الإجابة.(Abdullatif & Kawuq,2012)

- مصادرالمعلوماتالثانوية:

تمتحديدالإطارالنظريبالاعتمادعلىالكتبوالمراجعوالدورياتالعلميةوالتقاريروالدراساتالسابقةذاتالصلةبالموضوعوتمالاعتمادعلىإصداراتمعاييرالتدقيقالدوليةالمتعلقةبمخاطرالتدقيق.

- أداةالدراسة:

لتحقيقأهدافالدراسةتمتصميموتطويراستبانةمعالأخذبعينالاعتبارالأدبياتوالدراساتالسابقةذاتالصلةبالموضوعو استشارةعددمنذويالاختصاصوالخبرةفيهذهالمجالوتكونتالاستبانةمنجزأين وهما :

الجزءالأول: يخصصهذاالجزءمنالاستبانةلجمعمعلوماتشخصيةعنأفرادمجتمعالدراسةإذاحتوىعلى (العمروالرتبةالوظيفيةوالمؤهلالعلميوسنواتالخبرةوالشهاداتالمهنية) وكذلكعنمعلوماتخاصةبمكتبالتدقيق (ارتباطمكتبالتدقيقبمكتبتدقيقعالميوعددالمدققينفيمكتبالتدقيق).

الجزءالثاني:

إذيحتويهذاالجزءعلى18سؤالأتتعلقبالفرضيةالأولىالخاصةبتحليلالمخاطرالمقبولةوالاستجاباتفيحالةوجوده ذهالمخاطر،وعلى24سؤالأخاصةبالفرضيةالثانيةوهيتحليلالمخاطرالملازمةوالاستجاباتفيحالةوجودهذهالمخ خاطر, وعلى60سؤالأتتعلقبالفرضيةالثالثةوهي تحليلمخاطرالرقابةوالاستجاباتفيحالةوجودهذهالمخاطر.وقد تم عرض الأسئلة على أساس عرض 17خطراً مختلفاً تنتمي إلى مخاطر التدقيق المقبولة أو المخاطر الملازمة أو مخاطر الرقابة ولكل خطر يتم السؤال عن مدى أهميته في تخطيط عملية التدقيق ونوع الاستجابات المحتملة في حال وجوده، حيث تم عرض خمس استجابات محتملة لكل خطر وهي زيادة كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة و تغيير نوع أدلة التدقيق وتغيير توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة واستخدام فريق تدقيق أكثر رتبة وخبرة والاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق.

اختيارمقياسالاستبيان:

تم اعتماد مقياس Likert Scale المكون من سبع درجات لتحديد مدى أهمية كل بند من بنود الاستبانة، إذ يشير أفراد العينة الخاضعة للاختبار على مدى موافقتهم على كل عبارة من العبارات التي يتكون منها مقياس الاتجاه المقترح وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3-1).إن من شأن اختيار مقياس من سبعة بدائل (بدلاً من خمسة مثلاً) أن يسهم بشكل أفضل في ترتيب المخاطر وهو أحد أهداف هذه الدراسة (Abdullatif & Kawuq,2012.)

جدول رقم (3-1)

مقياس تحديد الأهمية

الدرجة	1	2	3	4	5	6	7
الأهمية	غير موافق بشدة	غير موافق بدرجة متوسطة	غير موافق بدرجة قليلة	محايد	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بشدة

قام الباحث بوضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً وذلك للاستفادة من هذا المقياس عند تحليل النتائج، وارتأى الباحث استخدام المعادلة التالية :

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الادنى للبديل) / عدد المستويات المطلوبة.

$$= (7 - 1) / 7 = 0.85$$

جدول رقم (3-2)

مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	أهمية مخاطر التدقيق
6.15 - 7.00	موافقبشدة
5.29 - 6.14	موافقبدرجةمتوسطة
4.44 - 5.28	موافقبدرجةقليلة
3.58 - 4.43	محايد
2.72 - 3.57	غيرموافقبدرجةقليلة
1.86 - 2.71	غيرموافقبدرجةمتوسطة
1.00 - 1.85	غيرموافقبشدة

3-4-2- الاختبارات الخاصة بأداة القياس (الاستبانة):

صدق المحتوى :(Content Validity)

قام الباحث بصياغة الاستبانة بمساعدة المشرف وارشاداته وتم تحكيمها من خلال عرضها على عدد من الأكاديميينوالمختصين في مجال المحاسبة انظر الملحق رقم (2)، وقد تم أخذ ملاحظاتهم حولها حيث تم تعديل الاستبانة بناءً على هذه الملاحظات إلى أن وصلت إلى صيغتها النهائية.

ثبات الأداة:

تم التحقق من ثبات نتائج الاستبانة بتطبيق معاملكرو نباخ ألفا (Cronbach Alpha)، إذإن أسلوبكرونباخألفايعتمدعلىاتساقأداءالفردمنفقرةإلىأخرىالذييشيرإلىقوةالارتباطوالتماسكبينفقراتالمقياس،إضافةلذلكفإنمعامل(Alpha) يزود بتقدير جيد للثبات.(عرار،2009).

جدول رقم (3-3)

معامل ثبات الاتساق الداخلي لمجالات الاستبانة(مقياس كرونباخ ألفا)

المحور	قيمة كرونباخ ألفا	عدد الفقرات
مخاطر التدقيق المقبولة	0.842	18
المخاطر الملازمة	0.904	24
مخاطر الرقابة	0.955	60
المخاطر جميعاً	0.972	102

تدلمعاملاتالثباتالمبينةأعلاهفيجدولرقم (3-3)

علىتمتعالأداةبصورةعامةبمعاملثباتعالٍعنقدرةالأداةعلىتحقيقأغراضالدراسة، ويلاحظ أن جميع الأرقام أعلى من مستوى (60%) الذي يعد الحد الأدنى المقبول.(Zikmund et al,2010)

5-3: المعالجة الإحصائية المستخدمة:

للإجابةعنأسئلةالدراسةواختبارفرضياتهاقامالباحثباستخدامالأساليبالإحصائيةالمناسبةفيالتحليلوالتيتعتمدعلىن وعالبياناتالمرادتحليلهاوعلىأهدافوفرضياتالدراسةوذلكمنخلالاستخدامبرنامجالحزمةالإحصائيةللعلومالاجت ماعية(SPSS)،وذلكلتحليلالبياناتالتيتمجمعهافيهذهالدراسةوقدتماستخدامعدةأساليبإحصائيةمنأجلتحليلالبيانا تالتيتمجمعهابشكليؤديإلىتحقيقأهدافالدراسةوفيمايليالأساليبالإحصائيةالتيتماستخدامها:

1- المتوسطاتالحسابيةوالانحرافاتالمعياريةكاستعراضلنتائجالدراسةبشكلمفصل وترتيب المخاطر حسب أهميتها.

2- تطبيق اختبار One Sample t- test وذلك من أجل مقارنة الوسط الحسابي للفقرات الاستبانة مع المتوسط الفرضي للاستبانة والبالغة قيمته 4 الذي يعبر عن الحياد وهو متوسط الاستبانة.

3- عملالتحليلالعاملي (factor analysis)،لترتيبالاستجاباتحسبأهميتهاوجمعهافيمجموعاتمتجانسة.

4- بالنسبةللفرضيةالخامسةفإنهتماستخداماختبار (Mann - Whitney test) وذلكللمقارناتبينفئتينواختبار (Kruskal - Wallis test) للمقارنةبينفئاتيزيدعددهاعلىاثنين.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

1-4: المقدمة:

يهدف هذا الفصل بشكل أساسي إلى عرض نتائج التحليل الاحصائي التي تم التوصل إليها ، سوف يتم في هذا الفصل وصف أفراد عينة الدراسة وكذلك عرض لأسئلة الدراسة و من ثم اختبار فرضيات الدراسة.

2-4: وصف خصائص عينة الدراسة:

يتبين من تحليل النتائج المتعلقة بالجزء الأول من الاستبانة الخاصة بالمعلومات الشخصية والخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة والموضحة بالجدول رقم (4-1) فيما يتعلق بالعمر فقد تم تقسيم هذا المتغير إلى فئات مختلفة الحجم بناءً على أن المستجيبين من الفئات الأصغر عمراً أكثر عدداً وذلك لأن مكاتب التدقيق تحتوي على عدد أكبر بكثير من المدققين الأقل عمراً وخبرة مقارنة بالأكثر عمراً وخبرة، كما أن عدم

تساوي الفئات العمرية طولاً يعود أيضاً إلى أن الفرد في الفئات العمرية الأصغر أكثر احتمالاً لتغيير رأيه من الفرد في الفئات العمرية الأكبر.

وتبين أن 28مجيباً دون سن الخامسة والعشرين بنسبة (25.2%)، وأن ما نسبته (47.7%) كان عمرهم بين خمسة وعشرين عاماً و ثلاثينعاماًوبلغ عددهم53 مجيباً، وبلغ عدد المجيبين بين الواحد والثلاثين عاماً و الأربعينعاماً 21 مجيباً أي ما نسبته (19%)، أما ما بين الواحد والأربعين عاماً والخمسينعاماًفقدبلغوا7 مجيبين بنسبة (6.3%)، واخيراً من تجاوز عمرهم الواحد والخمسينعاماًعددهم شخصان بنسبة (1.8%).

جدول رقم (4-1)

توزيع العينة حسب الخصائص الديموغرافية

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	العمر	أقل من 25 سنة	28	%25.2
		بين 25 و 30 سنة	53	%47.7
		بين 31 و 40 سنة	21	%19
		بين 41 و 50 سنة	7	%6.3
		أكثر من 50 سنة	2	%1.8
		مساعد مدقق	23	%20.7

		مدقق	34	%30.6
		مدقق رئيسي	27	%24.4
		مشرف تدقيق	14	%12.6
		مدير تدقيق	9	%8.1
		شريك	4	%3.6
3	**المؤهل العلمي**	دبلوم كلية مجتمع	11	%9.9
		بكالوريوس	83	%74.8
		دبلوم دراسات عليا	5	%4.5
		ماجستير	9	%8.1
		دكتوراه	3	%2.7
4	**سنوات الخبرة**	دون 5 سنوات	37	%33.3
		بين 5 و 10 سنوات	53	%47.7
		بين 11 و 15 سنة	11	%9.9
		بين 16 و 20 سنة	5	%4.5
		أكثر من 20 سنة	5	%4.5
5	**الشهادة المهنية**	نعم	36	%32.4
		لا	75	%67.6
الرقم	**المتغير**	**الفئة**	**التكرار**	**النسبة المئوية**
6	**ارتباط مكتب التدقيق مع مكتب تدقيق عالمي**	نعم, من الأربعة الكبار	25	%22.5
		نعم، ليس من الأربعة الكبار	41	%37
		لا	45	%40.5
7	**عدد المدققين في مكتب التدقيق**	دون 6 مدققين	0	0
		من 6 إلى 10 مدققين	40	%36
		من 11 إلى 20 مدقق	22	%19.8
		من 21 إلى 50 مدقق	30	%27
		أكثر من 50 مدقق	19	%17.1

وفيما يتعلق بالرتبة الوظيفية إن 23 مجيباً برتبة مساعد مدقق بنسبة (20.7%)، و 34 مجيباً برتبة مدقق بنسبة (30.6%) أما برتبة مدقق رئيسي 27 مجيباً بنسبة (24.3%) وكان عدد المجيبين برتبة مشرف تدقيق 14مجيباً بنسبة (12.6%) وبرتبة مدير تدقيق 9 مجيبين بنسبة (8.1%) و برتبة شريك 4 مجيبين بنسبة بلغت (3.6%).أما فيما يتعلق بالمؤهل العلمي فقد بلغت نسبة الحاصلين على شهادة دبلوم كلية مجتمع (9.9%) أي أن عددهم11 مجيباً، بينما بلغت نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس (74.8%) أي أن عددهم 83 مجيباً، وبلغت نسبة الحاصلين على دبلوم عالٍ (4.5%) أي أن عددهم 5 بينما بلغت نسبة الحاملين لشهادة الماجستير (8.1%) أي أن عددهم 9 مجيبين، وأن ما نسبته (2.7.%) من حملة الدكتوراه أي أن عددهم 3 مجيبين.

أما فيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة العملية في مجال مهنة التدقيق فقد تبين أن ما نسبته (33.3%) أي أن عددهم 37بخبرة أقل من خمس سنوات، وبلغت نسبة من هم خبرتهم بين خمس سنواتإلى عشر سنوات(47.7%) وبلغ عددهم 53، وبلغت نسبة من هم بين إحدى عشرة سنةإلى خمسة عشرةسنة (10%) وعددهم 11، وتبين أن من خبرتهم بين ست عشرة سنةإلى عشرين سنة 5 مجيبين بنسبة بلغت (4.5%)، وأخيراً فقد بلغت نسبة من تزيد خبرتهم علىعشرينسنة (4.5%) أي أن عددهم 5 مجيبين.

يتضح من الجدول السابق أن 36 مجيباً بنسبة (32.4%) هم من حملة الشهادات المهنية، وأن 75 بنسبة (67.6%) لا يحملون الشهادات المهنية، أما بخصوص ارتباط مكتب التدقيق مع مكتب تدقيق عالمي فقد بلغت نسبة الاستبانات التي جمعت من الشركات الأربع الكبار (22.5%) وعددهم 25 استبانة، أما فيما يتعلق بالمكاتب المرتبطة مع شركات تدقيق عالمية ولكن ليست من الأربع الكبار فبلغت نسبتهم (37%) أي أن عددهم 41 استبانة، أما المكاتب التي لا ترتبط مع شركات تدقيق عالمية فبلغت نسبتهم (39.5%) أي أن عدد الاستبانات بلغ 44 استبانة.

أما فيما يتعلق بعدد المدققين في مكتب التدقيق لم يكن من ضمن العينة مكتب دون ستة مدققين (وهذا كان أحد أهداف الدراسة من حيث تجنب المكاتب الصغيرة) ، بلغ عدد الاستبانات الواردة من مكتب

تدقيقيعمل فيه من ستة إلى عشرة مدققين 40استبانة بنسبة (36%)، أما الاستبانات الواردةمن مكتب تدقيق يعمل فيه أحد عشر مدققاً الى عشرين مدققاً فبلغ عددهم 22استبانة بنسبة (19.8%) وبلغ عدد الاستبانات من مكتب تدقيق يعمل فيه ما بين واحد وعشرين مدققاً إلى خمسين مدققاً30 استبانة بنسبة (27%) فيما بلغت نسبة الاستبانات من مكاتب تدقيق يعمل بها أكثر من خمسين مدققاً (17.1%) أي أن عددهم 19 استبانة. نستنتج بعد هذه الدراسة أن عينة الدراسة مؤهلة إلى حدٍّ ما للإجابة عن الاستبانة وتمتلك المعرفة الجيدة للقيام بتحليل المخاطر إذإن عينة الدراسة توزعت بصورة معقولة وجيدة على المتغيرات الديموغرافية الخاصة بالخلفية الشخصية، مما يعزز ويدعم جودة نتائج الدراسة.

3-4 استعراض نتائج الدراسة:

للتعرف على مدى التزام مكاتب التدقيق بالأردن بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق والتعرف على الاستجابات المطبقة في حالة وجود هذه المخاطر فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة كما هو موضح في الجداول التالية:

اولاً : العوامل المؤثرة على تقييم مخاطر التدقيق المقبولة والاستجابات المطبقة في حالة وجود هذه المخاطر:

جدول رقم (4-2)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لإجابات أفراد العينة عن مخاطر التدقيق المقبولة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	هناك شكوك في أمانة إدارة العميل	5.75	1.51	متوسطة

2	درجة اعتماد المستخدمين الخارجين على القوائم المالية عالية	5.05	1.67	قليلة
3	يتوقع أن يواجه العميل صعوبات مالية مستقبلاً	4.86	1.68	قليلة
	المتوسط الحسابي العام	5.22		قليلة

يبين الجدول رقم (4-2) إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتحديد مخاطر التدقيق المقبولة، فقد جاءت بالمرتبة الأولى فقرة "هناك شكوك في أمانة إدارة العميل" بمتوسط حسابي بلغ (5.75) ، وبدرجة موافقة متوسطة وانحراف معياري بلغ (1.51) حيث إذا كان هناك شكوك في أمانة إدارة العميل فإن هذا يؤثر على جميع عمليات العميل وعلى قوائمه المالية بشكل كبير، وجاءت الفقرة درجة "اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية عالية "بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي أقل من المتوسط الحسابي العام وبلغ (5.05) وبدرجة موافقة قليلة وانحراف معياري مقداره (1.67)، بينما حصلت الفقرة "يتوقع أن يواجه العميل صعوبات مالية مستقبلاً "بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (4.86) وبدرجة موافقة قليلة وانحراف معياري بلغ (1.68). ويتضح من الجدول رقم (4-2) أن التشتت منخفض نسبياً في استجابات أفراد العينة حول تحديد مخاطر التدقيق المقبولة، إذ يعد التشتت منخفضاً إذا كان أقل من 2بما أن المقياس الإجمالي هو 7، ويدل كون التشتت أقل من 2 في جميع الحالات على التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول تحديد مخاطر التدقيق المقبولة.

- الاستجابات التي تطبقها مكاتب التدقيق في الأردن في حالة وجود مخاطر التدقيق المقبولة:

يبين الجدول رقم (4-3) إجابات أفراد العينة حول الاستجابات المطبقة لدى مكاتب التدقيق في الأردن في حالة تحديد مخاطر التدقيق المقبولة بشكل منخفض، إذ جاءت استجابة "زيادة كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة "بالمرتبة الأولى بين الاستجابات بمتوسط حسابي إجمالي بلغ (5.18) وبدرجة موافقة قليلة، أما المرتبة الثانية فكانت الاستجابة "تغيير في توقيت اختبارات التدقيق وجمع

الأدلة" بمتوسط حسابي إجمالي بلغ (5.00) وبدرجة موافقة قليلة، أما الاستجابة الثالثة وهي " تغيير في نوع أدلة التدقيق" فقد حققت متوسط حسابي إجمالي (4.98) وبدرجة موافقة قليلة، أما الاستجابة الرابعة وقبل الأخيرة فكانت " استخدام فريق تدقيق أكثر رتبة وخبرة" بمتوسط حسابي إجمالي(4.78) وبدرجة موافقة قليلة، أما الاستجابة التي حققت أقل متوسط حسابي كانت " الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق بمتوسط حسابي إجمالي بلغ (4.25) وبدرجة الحياد.

جدول رقم (4-3).

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة للاستجابات لمخاطر التدقيقالمقبولة

	الاستجابات / الفقرة	زيادة كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة			تغيير في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة			تغيير في نوع أدلة التدقيق			استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة			الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	هناك شكوك في أمانة إدارة العميل	5.65	1.52	متوسطة	5.51	1.45	متوسطة	5.59	1.45	متوسطة	5.48	1.34	متوسطة	4.51	1.85	قليلة
2	يتوقعأنيواجهالعميلصعوباتماليةمستقبلاً	5.01	1.53	قليلة	4.77	1.54	قليلة	4.84	1.57	قليلة	4.88	1.61	قليلة	4.27	1.86	محايد
3	درجةاعتمادالمستخدمينالخارجينعلىالقوائمالماليةعالية	4.89	1.58	قليلة	4.74	1.56	قليلة	4.53	1.54	قليلة	5.00	1.63	قليلة	3.98	1.84	محايد
	المتوسط الحسابي العام	5.18		قليلة	5.00		قليلة	4.98		قليلة	5.12		قليلة	4.25		محايد

حققت استجابة "زيادة كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة" أعلى متوسط حسابي إجمالي في حالة وجود عوامل مخاطر التدقيق المقبولة بمتوسط حسابي بلغ (5.18) وبدرجة موافقة قليلة، وحققت استجابة " الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق" أقل متوسط حسابي بلغ (4.25) وبدرجة الحياد، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لزيادة كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة بين (4.89–5.65) بمتوسط إجمالي بلغ 5.18 ودرجة موافقة قليلة، ففي حالة " هناك شكوك في أمانة إدارة العميل " جاءت بالمرتبة الأولى للاستجابة "زيادة كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة" بمتوسط حسابي بلغ (5.65) بدرجة موافقة متوسطة وانحراف معياري مقداره (1.52)، وجاءتاستجابة"زيادةكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة"بالمرتبةالاخيرةفيحالةكانت"درجةاعتمادالمستخدمينالخارجين علىالقوائمالماليةعالية"بمتوسطحسابيبلغ (4.89) بدرجةموافقةقليلةوانحرافمعياريبلغ (1.58).

أما الاستجابة الثانية وهي "تغيير في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة "فقد بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (5.00) وبدرجة موافقة قليلة، وقد حققت هذه الاستجابة أعلى متوسط حسابي في حالة "هناك شكوك في أمانة إدارة العميل " بمتوسط حسابي بلغ (5.51) بدرجة موافقة متوسطة وانحراف معياري مقداره (1.45)، وجاءت بالمرتبة الثانية من حيث تطبيق هذه الاستجابة في حالة"يتوقعأنيواجهالعميلصعوباتماليةمستقبلاً" وحققت هذه الاستجابة أقل متوسط حسابي في حالة كانت"درجةاعتمادالمستخدمينالخارجينعلىالقوائمالماليةعالية"بمتوسط حسابي بلغ (4.74) بدرجة موافقة قليلة وانحراف معياري بلغ (1.56).

الاستجابة الثالثة "تغيير نوع أدلة التدقيق" فقدت حققت متوسطاً حسابياً إجمالياً بلغ (4.98) بدرجة موافقة قليلة، فقد جاء تطبيق هذه الاستجابة بالمرتبة الأولى في حالة توقع أن " هناك شكوك في أمانة إدارة العميل " بمتوسط حسابي بلغ (5.59) بدرجة موافقة متوسط وانحراف معياري (1.45) وجاءت هذه

الاستجابة بالمرتبة الأخيرة في حالة أن "درجة اعتماد المستخدمين الخارجين على القوائم المالية عالية" بمتوسط حسابي بلغ (4.53) بدرجة موافقة قليلة وانحراف معياري مقداره (1.54).

أما الاستجابة الرابعة وهي "استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة" فقد حققت متوسطاً حسابياً إجمالياً بلغ (4.78) بدرجة موافقة قليلة، وقد حققت أعلى متوسط حسابي بلغ (5.48) بدرجة موافقة متوسطة وانحراف معياري (1.34) في حالة "هناكشكوكفيأمانةإدارةالعميل"، أما أقل متوسط حسابي فقد بلغ (4.88) بدرجة موافقة قليلة وانحراف معياري (1.61) في حالة كان " يتوقعأنيواجهالعميلصعوباتماليةمستقبلاً".

استجابة "الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق" في حالة وجود مخاطر التدقيق المقبولة حققت متوسطاًإجمالياً بلغ (4.25) بدرجة المحايدة، وحققت أعلى متوسط في حالة توقع " هناك شكوك في أمانة إدارة العميل " بلغ (4.51) بدرجة موافقة قليلة وانحراف معياري مقداره (1.85)، وأقل متوسط حسابي بلغ (3.98) بدرجة محايدة وانحراف معياري (1.84)، في حالة كان "درجةاعتمادالمستخدمينالخارجينعلىالقوائمالماليةعالية".

يتضح من الجدول رقم (4-3) أنه إذا كان هناك شكوك في أمانة إدارة العميل فإن مكاتب التدقيق في الأردن تقوم بتطبيق أربعاستجابات بدرجة الموافقة المتوسطة واستجابة الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق بدرجة موافقة قليلة،ويتفق هذا مع النتائج السابقة إذإن المتوسط الحسابي لهذا العامل " هناك شكوك في أمانة إدارة العميل "حقق أعلى متوسط حسابي في العوامل المؤثرة على مخاطر التدقيق المقبولة .

ويتضح من الجدول رقم (4-3)أن التشتت منخفض نسبياً في استجابات أفراد العينة حول تحديد الاستجابات المطبقة لانخفاض قيمة مخاطر التدقيق المقبولة ويدل ذلك على التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول تحديد الاستجابات المطبقة لانخفاض مخاطر التدقيق المقبولة.

ثانياً : العواملالمؤثرةعلىتقييمالمخاطرالملازمةوالاستجاباتالمطبقةفيحالةوجودهذهالمخاطر:

جدولرقم (4-4)

المتوسطاتالحسابيةوالانحرافاتالمعياريةودرجةالموافقةلإجاباتأفرادالعينةعنالمخاطرالملازمة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يوجدلدىالعميلمؤشراتعلىاحتمالوجودالاحتيالفيقوائمها لمالية	5.68	1.63	متوسطة
2	لدىالعميلعددكبيرمنالأطرافذاتالعلاقة	5.03	1.62	قليلة
3	عملياتالعميلتتصفبكثرةاستخدامالأحكامالشخصيةوالتقد يرات.	5.02	1.74	قليلة
4	طبيعة عمل العميل تجعله متأثراً بعدد كبير من المخاطر المتنوعة	4.91	1.78	قليلة
	المتوسط الحسابي العام	5.16		قليلة

يشيرالجدولرقم (4-4) إلىإجاباتأفرادعينةالدراسةعنالعباراتالمتعلقةبمدىالتزاممكاتبالتدقيقفيالأردن بتحليل المخاطر الملازمة، إذ بلغ المتوسط الحسابي الاجمالي للإجابات أفراد العينة (5.16) بدرجة موافقة قليلة، وجاءت بالمرتبة الأولى الفقرة "يوجد لدى العميل مؤشرات على احتمال وجود الاحتيال في قوائمه المالية"وحققت أعلى متوسط حسابي بلغ (5.68) وبدرجة موافقة متوسطة وانحراف معياري مقداره(1.63)، وجاءت الفقرتان" لدى العميل عدد كبير من الأطراف ذات العلاقة "و "عمليات العميل تتصف بكثرة استخدام الأحكام الشخصية والتقديرات " بمتوسط حسابي متقارب على التوالي (5.02- 5.03) وبدرجة موافقة قليلة، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة "طبيعة عمل العميل تجعله متأثراً بعدد كبير من المخاطر المتنوعة "بمتوسط حسابي بلغ (4.91) وبدرجة موافقة قليلة وانحراف معياري (1.78). ويبين الجدول رقم (4-4) أن درجة التشتت كانت غير مرتفعة نسبياً مما يظهر عدم وجود اختلاف في وجهات النظر لدى أفراد العينة بتحليل المخاطر الملازمة.

- الاستجاباتالتيتطبقهامكاتبالتدقيقفيالأردنفيحالةوجودالمخاطر الملازمة:

يشير الجدول رقم (4-5) إلى المتوسطاتالحسابيةوالانحرافاتالمعياريةودرجةالموافقةللاستجابات المطبقة في حالة وجودالمخاطرالملازمة، إذ حققت استجابة "استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة "اعلى متوسط حسابي بين الاستجابات في حالة وجود المخاطر الملازمة وبمتوسط حسابي مقداره (5.24) وبدرجة موافقة قليلة أما أقل استجابة في قيمة المتوسط الحسابي فكانت "الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق " بمتوسط حسابي(4.69) وبدرجة موافقة قليلة، وجاءت الاستجابات الثلاث الأخرى بمتوسطات حسابية متقاربة ودرجة موافقة قليلة.

بلغ المتوسط الإجمالي للاستجابة الأولى"زيادة كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة" في حالة وجود المخاطر الملازمة (5.11) وبدرجة موافقة قليلة، إذ حققت "زيادة كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة"أعلى متوسط حسابي في حالة " لدى العميل مؤشرات على احتمال وجود الاحتيال في قوائمه المالية" بمتوسط حسابي بلغ (5.95) وبدرجة موافقة متوسطة وانحراف معيار بلغ (1.37)، وجاءت هذه الاستجابة بأقل متوسط حسابي في حالة أن "عمليات العميل تتصف بكثرة استخدام الأحكام الشخصية والتقديرات "وقد بلغ المتوسط الحسابي (4.35) وبدرجة الحياد وانحراف معياري مقداره (1.92).

جدولرقم (4-5).

المتوسطاتالحسابيةوالانحرافاتالمعياريةودرجةالموافقةللاستجاباتللمخاطر الملازمة

	الاستجابات / الفقرة	زيادة كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة			تغيير في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة			تغيير في نوع أدلة التدقيق			استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة			الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يوجدلدىالعميلمؤشراتعلىاحتمالوجودا لاحتيالفيقوائمهالمالية	5.95	1.37	متوسطة	5.77	1.44	متوسطة	5.84	1.40	متوسطة	5.91	1.17	متوسطة	5.01	1.63	قليلة
2	لدىالعميلعددكبيرمنالأطرافذاتالعلاقة	5.10	1.46	قليلة	4.79	1.50	قليلة	4.99	1.52	قليلة	5.08	1.47	قليلة	4.35	1.92	محايد
3	عملياتالعميلتتصفبكثرةاستخدامالأحكاما لشخصيةوالتقديرات.	4.35	1.92	محايد	5.39	1.44	متوسط	4.95	1.54	قليلة	5.12	1.45	قليلة	5.06	1.36	قليلة
4	طبيعةعملالعميلتجعلهمتأثراًبعددكبيرمن المخاطرالمتنوعة	5.02	1.54	قليلة	4.97	1.49	قليلة	4.91	1.55	قليلة	4.88	1.49	قليلة	4.32	1.77	محايد
	المتوسط الحسابي العام	5.11		قليلة	5.23		قليلة	5.17		قليلة	5.24		قليلة	4.69		قليلة

الاستجابةالثانيةوهي"تغييرفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة"فيحالةوجودالمخاطرالملازمةفقدحققتمتوسطاًإجمالياً مقداره (5.23)

وبدرجةموافقةقليلة،وقدحققتهذهالاستجابةأعلىمتوسطحسابيفيحالة"يوجدلدىالعميلمؤشراتعلىاحتمالوجودالاحتيالفيقوائمهالمالية"بمتوسطحسابيبلغ (5.77) وبدرجةموافقةمتوسطةوانحرافمعياريمقداره (1.44)،وقدحققتاستجابة"تغييرفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة"أقلمتوسطحسابيفيحالة"أنلدىالعميلعدداًكبيراًمنالأطرافذاتالعلاقة"وبمتوسطحسابيبلغ(4.79) وبدرجةموافقةقليلةوانحرافمعياريمقداره (1.50).

أما استجابة "تغيير في نوع أدلة التدقيق" في حالة وجود المخاطر الملازمة فقد حققت متوسطاًإجمالياً مقداره (5.17) وبدرجة موافقة قليلة، وحققت أعلى متوسط حسابي في حالة "وجود لدى العميل مؤشرات على احتمال وجود الاحتيال في قوائمه المالية" بمتوسط حسابي بلغ (5.84) وبدرجة موافقة متوسطة وانحراف معياري مقداره (1.40)، وقد حققت هذه الاستجابة أقل متوسط حسابي في حالة "أن طبيعة عمل العميل تجعله متأثراً بعدد كبير من المخاطر" بمتوسط حسابي (4.91) وبدرجة موافقة قليلة وانحراف معياري مقداره (1.55).

حققت استجابة "استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة" متوسطاً إجمالياً بلغ (5.24) وبدرجة موافقة قليلة، وحققت أعلى متوسط حسابي في حالة أنه "يوجد لدى العميل مؤشرات على احتمال وجود الاحتيال في قوائمه المالية" بمتوسط حسابي (5.91) ودرجة موافقة متوسط وانحراف معياري (1.17)، أما أقل متوسط حسابي لهذه الاستجابة في حالة أن "طبيعة عمل العميل تجعله متأثراً بعدد كبير من المخاطر" بمتوسط حسابي(4.88) ودرجة موافقة قليلة وانحراف معياري مقداره (1.49).

أما استجابة "الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق" فقد حققت متوسطاً إجمالياً مقداره (4.69) وبدرجة موافقة قليلة، وحققت هذه الاستجابة أعلى متوسط حسابي في حالة أن "عملياتالعميلتتصفبكثرةاستخدامالأحكامالشخصيةوالتقديرات"وبلغ (5.06) وبدرجة موافقة قليلة وانحراف

معياري (1.36)، بينما أن "طبيعة عمل العميل تجعله متأثراً بعدد كبير من المخاطر المتنوعة" حققت أقل متوسط حسابي لهذه الاستجابة وبلغ (4.32) وبدرجة الحياد، وانحراف معياري مقداره (1.77).

يتبين من الجدول رقم (4-5) أنه في حالة وجود المخاطر الملازمة فإن مكاتب التدقيق في الأردن تقوم باستخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة بشكل أساسي إذ حققت هذه الاستجابة أعلى متوسط حسابي بين الاستجابات الأخرى ، إذإن هذا النوع من المخاطر يتطلب وجود فريق تدقيق خبير من أجل كشف الاحتيال وكذلك لتقدير المخصصات والتأكد من صحتها، والقدرة على كشف العمليات مع الأطراف الخارجية والتعرف على طبيعة عمليات العميل ونلاحظ من هذه العوامل عدم مقدرة فريق التدقيق على التعامل مع هذه المخاطر إلا إذا كان لديه الخبرة الكافية وكذلك لديه الرتبة العملية التي تمكنهم من التعامل مع هذه المخاطر، وقد يتطلب ذلك الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق إلا أن مكاتب التدقيق في الأردن لا تعتمد على هذه الاستجابة بشكل كبير وقد يعود ذلك إلى ارتفاع تكاليف هذه الاستجابة من الناحية المادية والمعنوية.

يتضح من الجدول رقم (4-5) أن التشتت منخفض نسبياً في استجابات أفراد العينة حول تحديد الاستجابات المطبقة في حالة وجود المخاطر الملازمة ويدل ذلك على التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول تحديد الاستجابات المطبقة لوجود مخاطر الملازمة.

ثالثاً: العواملالمؤثرةعلىتقييممخاطرالرقابةوالاستجاباتالمطبقةفيحالةوجودهذهالمخاطر:

جدول رقم (4-6)

المتوسطاتالحسابيةوالانحرافاتالمعياريةودرجةالموافقةلإجاباتأفرادالعينةعن مخاطر الرقابة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	لايوجدلدىالعميلنظاممعلوماتمحاسبيفعال.	5.36	1.75	متوسطة
2	لايقومالعميلبالحمايةالكافيةلسجلاتهواصوله	5.32	1.75	متوسطة
3	يعانيالعميلمنغموضوعيوبفيتفويضالصلاحياتلتنفيذالاعمال.	5.25	1.52	قليلة
4	لاتشرفإدارةالعميلعلىمدىتطبيقإجراءاتالرقابةالداخلية وإمكانيةتطويرها	5.22	1.67	قليلة
5	يعانيالعميلمنضعففيمجالفصلالمهماتذاتالارتباطببعضها	5.18	1.74	قليلة
6	تدارأعمالالعميلمنخلالفردواحدأوأفرادقليلينلهمسلطاتو صلاحياتكبيرةتمكنهممن تجاوزإجراءاتالرقابة	5.17	1.77	قليلة
7	لايوجدلدىالعميلتدقيقداخليفعال	5.09	1.76	قليلة
8	لاتقومإدارةالعميلبعملإدارةمخاطربالقدر المناسبتجاهمايمكنأنتواجههمن المخاطر	4.78	1.82	قليلة
9	إدارةالعميلتتبنىأسلوبأخذمخاطركبيرةفيقراراتها	4.75	1.60	قليلة
10	أسلوبإدارةالمواردالبشريةلدىالعميل(تعيين،ترقية،فصل،...الخ)فيهبعضالعيوب	4.41	1.67	محايد
	المتوسط الحسابي العام	5.03		قليلة

يبين الجدول رقم (4-6) إجاباتأفرادعينةالدراسةعنالعباراتالمتعلقةبمدىالتزاممكاتبالتدقيقفيالأردنبتحليلمخاطر الرقابةإذ تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات ما بين (4.41-5.36) وبمتوسط حسابي إجمالي بلغ (5.03) وبدرجة موافقة

قليلة، وقد حققت فقرتان من العشرة مستوى موافقة متوسطة بنسبة (20%) وسبع فقرات درجة موافقة قليلة بنسبة (70%) وجاءت فقرة واحدة بدرجة الحياد بنسبة (10%)، وقد جاءت الفقرة "لايوجدلدىالعميلنظاممعلوماتمحاسبيفعال" بالمرتبة الأولى وبأعلى متوسط حسابي بلغ (5.36) وبدرجة موافقة متوسطة وانحراف معياري بلغ (1.75)، أما الفقرة الثانية التي حصلت على درجة موافقة متوسطة فكانت"لايقومالعميلبالحمايةالكافيةلسجلاتهوأصوله" بمتوسط حسابي (5.32) وانحراف معياري (1.75)وحققت الفقرة "أسلوبإدارةالمواردالبشريةلدىالعميل (تعين،ترقية،فصل،...الخ) فيهبعضالعيوب" أقل متوسط حسابي وبلغ (4.41) وبدرجة الحياد وانحراف معياري مقداره (1.67).

يتبين من الجدول رقم (4-6) أن العاملين اللذين حققا أعلى متوسط حسابي من العوامل المؤثرة على مخاطر الرقابة هما العاملان اللذان يؤثران على حسابات والقوائم المالية للعميل بشكل كامل إذ إن عدم وجود نظام محاسبي فعال لدى العميل سوف يؤدي إلى عمليات محاسبية غير صحيحة وبالتالي قوائم مالية غير صحيحة، أما عدم حماية السجلات فتؤدي إلى فقدان مصداقية القوائم وعدم وجود إثباتات لصحة الأرصدة والعمليات، لذلك نجد أن هذين العاملين حققا أعلى متوسط حسابي، أما العامل الذي حقق أقل متوسط حسابي فهو أسلوبإدارةالمواردالبشريةلدىالعميل(تعين،ترقية،فصل،...الخ)فيهبعضالعيوب إذ نجد أن هذا العامل ربما لا يؤثر إلا على بعض أنواع الحسابات قليلة العدد لذلك لم يكن له الأهمية العالية لدى مكاتب التدقيق في الأردن. ويبين الجدول رقم (4-6) أن درجة التشتت كانت غير مرتفعة نسبياً مما يظهر عدم وجود اختلاف في وجهات النظر لدى أفراد العينة بتحليل مخاطر الرقابة.

- الاستجاباتالتيتطبقهامكاتبالتدقيقفيالأردنفيحالةوجودمخاطر الرقابة:

يشير الجدول رقم (4-7) إلى المتوسطاتالحسابيةوالانحرافاتالمعياريةودرجةالموافقةللاستجاباتالمطبقة في حالة وجود مخاطر الرقابة، إذ حققت استجابة "زيادة كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة "في حالة وجود

مخاطر الرقابة أعلى متوسط حسابي وبلغ (5.18) وبدرجة موافقة قليلة، أما الاستجابة الثانية فكانت "تغيير في نوع أدلة التدقيق" بمتوسط حسابي بلغ (5.09) وبدرجة موافقة قليلة وجاءت "تغيير في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي إجمالي بلغ(4.96) وبدرجة موافقة قليلة، أما المرتبة قبل الأخيرة فكانت من نصيب الاستجابة " استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة" بمتوسط حسابي إجمالي (4.91) وبدرجة موافقة قليلة، أما الاستجابة التي جاءت في المرتبة الأخيرة فكانت "الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق" بمتوسط حسابي (4.02) وبدرجة الحياد.

يتضح من الجدول رقم (4-7) أن استجابة زيادة كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة حققت أعلى متوسط حسابي حيث يتوافق ذلك مع أهم عامل من عوامل مخاطر الرقابة حسب النتائج السابقة وهو عدم وجودنظاممعلوماتمحاسبيفعال لدى العميل إذ يتطلب ذلك زيادة لكمية الاختبارات و أدلة التدقيق لعدم الاعتماد على النظام المحاسبي، أما الاستجابة الثانية في الأهمية وهي تغيير في نوع أدلة التدقيق نلاحظ أن هذه الاستجابة تتوافق مع عدم وجود حماية للسجلات والاصول إذ يتطلب ذلك الحصول على أدلة تدقيق أكثر موثوقية وذلك عن طريق تغيير نوع أدلة التدقيق.

جدولرقم (4-7).

المتوسطاتالحسابيةوالانحرافاتالمعياريةودرجةالموافقةللاستجاباتللمخاطر الرقابة

	الاستجابات / الفقرة	زيادة كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة			تغيير في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة			تغيير في نوع أدلة التدقيق			استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة			الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	لايوجدلدىالعميلنظاممعلوماتمحاسبيفعال.	5.51	1.49	متوسطة	5.32	1.52	متوسطة	5.44	1.37	متوسطة	5.13	1.50	قليلة	4.61	1.74	قليلة
2	لايقومالعميلبالحمايةالكافيةلسجلاتهوأصوله.	5.58	1.36	متوسطة	5.34	1.36	متوسطة	5.31	1.33	متوسطة	5.21	1.38	قليلة	4.03	1.86	محايد
3	يعانيالعميلمنغموضوعيوبفيتفويضالصلاحياتلتنفيذالأعمال.	5.33	1.32	متوسطة	5.07	1.34	قليلة	5.22	1.26	قليلة	5.08	1.38	قليلة	4.08	1.71	محايد
4	لاتشرفإدارةالعميلعلىمدىتطبيقإجراءاتالرقابةالداخليةوإمكانيةتطويرها	5.29	1.43	متوسطة	5.23	1.40	قليلة	5.34	1.34	متوسطة	5.04	1.46	قليلة	4.00	1.75	محايد
5	يعانيالعميلمنضعففيمجالفصلالمهماتذاتالارتباطببعضها.	5.29	1.47	متوسطة	5.08	1.51	قليلة	5.19	1.33	قليلة	5.01	1.44	قليلة	4.11	1.84	محايد

الفقرة / الاستجابات		زيادة كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة			تغيير في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة			تغيير في نوع أدلة التدقيق			استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة			الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
6	تدار أعمالالعميلمنخلالفردواحدأوأفراد قليلينلهمسلطاتوصلاحياتكبيرةتمكنهممن تجاوزإجراءاتالرقابة	5.23	1.30	قليلة	4.86	1.33	قليلة	5.03	1.29	قليلة	5.02	1.41	قليلة	3.91	1.70	محايد
7	لايوجدلدىالعميلتدقيقداخليفعال	5.36	1.53	متوسطة	5.22	1.44	قليلة	5.47	1.28	متوسطة	5.03	1.47	قليلة	4.27	1.86	محايد
8	لاتقومإدارةالعميلبعملإدارةمخاطربالقدرالمناسبتجاهمايمكنأنتواجههمن المخاطر	4.92	1.70	قليلة	4.56	1.66	قليلة	4.65	1.52	قليلة	4.63	1.64	قليلة	3.81	1.79	محايد
9	إدارةالعميلتتبنىأسلوبأخذمخاطركبيرةفيقراراتها	4.87	1.45	قليلة	4.62	1.43	قليلة	4.86	1.39	قليلة	4.71	1.44	قليلة	3.81	1.60	محايد
10	أسلوبإدارةالمواردالبشريةلدىالعميل(تعيين،ترقية،فصل،...الخ)فيهبعضالعيوب	4.46	1.50	قليلة	4.31	1.49	محايد	4.40	1.57	محايد	4.32	1.65	محايد	3.60	1.75	محايد
	المتوسط الحسابي العام	5.18		قليلة	4.96		قليلة	5.09		قليلة	4.91		قليلة	4.02		محايد

يتضح من الجدول رقم (4-7) أن استجابة "زيادة كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة" حققت أعلى متوسط حسابي بين الاستجابات الأخرى في حالة وجود مخاطر الرقابة بمتوسط حسابي بلغ (5.18)، إذ حصلت هذه الاستجابة على درجة موافقة متوسطة في حالة وجود ستة عوامل بنسبة (60%) وحصلت على درجة موافقة قليلة في حالة وجود أربعة عوامل وبنسبة (40%). وحققت هذه الاستجابة أعلى متوسط حسابي في حالة" لايقومالعميلبالحمايةالكافيةلسجلاتهوأصوله" بمتوسط حسابي (5.58) وبدرجة موافقة متوسطة وانحراف معياري مقداره (1.36)، وجاء أقل متوسط حسابي لهذه الاستجابة في حالة كان "أسلوبإدارةالمواردالبشريةلدىالعميل (تعين،ترقية،فصل،...الخ) فيهبعضالعيوب "بمتوسط حسابي بلغ (4.46) وبدرجة موافقة قليلة وانحراف معياري (1.50).

جاءت الاستجابة "تغيير في نوع أدلة التدقيق" بالمرتبة الثانية في حالة وجود مخاطر الرقابة بمتوسط حسابي إجمالي (5.09) وبدرجة موافقة قليلة، وحققت هذه الاستجابة أعلى متوسط حسابي في حالة "لايوجدلدىالعميلتدقيقداخليفعال" بمتوسط حسابي بلغ (5.47) ودرجة موافقة متوسطة وانحراف معياري مقداره (1.28)، وجاء أقل متوسط حسابي لهذه الاستجابة في حالة "أسلوبإدارةالمواردالبشريةلدىالعميل(تعين،ترقية،فصل،...الخ)فيهبعضالعيوب" بمتوسط حسابي (4.40) ودرجة الحياد وانحراف معياري مقداره (1.57).

أما المرتبة الثالثة فكانت الاستجابة هي تغيير في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة بمتوسط حسابي إجمالي (4.96) وبدرجة موافقة قليلة، وحققت أعلى متوسط حسابي في حالة "لايقومالعميلبالحمايةالكافيةلسجلاتهوأصوله" بمتوسط حسابي (5.34) ودرجة موافقة متوسطة وانحراف معياري مقداره (1.36)، وجاء أقل متوسط حسابي لهذه الاستجابة في حالة "اسلوبإدارةالمواردالبشريةلدىالعميل(تعين،ترقية،فصل،...الخ)فيهبعضالعيوب" وبمتوسط حسابي بلغ (4.31) وبدرجة الحياد وبانحراف معياري مقداره (1.49).

أما الاستجابة الرابعة في حالة وجود مخاطر الرقابة فكانت "استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة " بمتوسط حسابي اجمالي بلغ (4.91) وبدرجة موافقة قليلة، وحققت هذه الاستجابة أعلى متوسط حسابي في حالة "لايقومالعميلبالحمايةالكافيةلسجلاتهوأصوله" بمتوسط حسابي بلغ (5.21) وبدرجة موافقة قليلة وانحراف معياري مقداره(1.38) ، وأقل متوسط حسابي في حالة "أسلوبإدارةالمواردالبشريةلدىالعميل(تعين،ترقية،فصل،...الخ)فيهبعضالعيوب" بمتوسط حسابي بلغ (4.32) وبدرجة الحياد وبانحراف معياري مقداره (1.65)

وجاءت الاستجابة " الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق" بأقل متوسط حسابي بين الاستجابات الأخرى في حالة وجود مخاطر الرقابة بمتوسط حسابي إجمالي بلغ (4.02) وبدرجة الحياد، وحققت هذه الاستجابة أعلى متوسط حسابي في حالة "لايوجدلدىالعميلنظاممعلوماتمحاسبيفعال" وبمتوسط حسابي مقداره (4.61) وبدرجة موافقة قليلة وانحراف معياري مقداره (1.74) أما أقل متوسط حسابي فكان في حالة"أسلوبإدارةالمواردالبشريةلدىالعميل(تعين،ترقية،فصل،...الخ)فيهبعضالعيوب" بمتوسط حسابي مقداره (3.60) وبدرجة الحياد وانحراف معياري مقداره (1.75).

يتضح من الجدول رقم (4-7) أن التشتت منخفض نسبياً في استجابات أفراد العينة حول تحديد الاستجابات المطبقة في حالة وجود مخاطر الرقابة ويدل ذلك على التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول تحديد الاستجابات المطبقة لوجود مخاطر الرقابة.

- التحليل العاملي : Factor Analysis

قام الباحث بعمل التحليل العاملي للمجموعة العوامل المؤثرة على مخاطر التدقيق وذلك من أجل تصنيف هذه العوامل في مجموعات حسب الأهمية ولدعم النتائج السابقة، إذ تم أخذ المتوسطات الحسابية لكل عامل وتطبيق التحليل العاملي عليها ووفقاً لهذا التحليل فقد تم تصنيف العوامل إلى ثلاث مجموعات كما هو موضح بالجدول رقم (4-8)

جدول رقم (4-8)

نتائج التحليل العاملي

الرقم	الخطر	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة
1	درجةاعتمادالمستخدمينالخارجيينعلىالقوائمالماليةعالية.	0.061	0.039	**0.792**
2	تدارأعمالالعميلمنخلالفردواحدأوأفرادقليلينلهمسلطاتوصلاحياتكبيرةتمكنهممن تجاوز إجراءاتالرقابة الرقابة.	0.198	0.361	**0.634**
3	لدىالعميلعددكبيرمنالأطرافذاتالعلاقة.	0.115	0.475	**0.659**
4	يتوقعأنيواجهالعميلصعوباتماليةمستقبلاً.	0.231	**0.648**	0.461
5	أسلوبإدارةالمواردالبشريةلدىالعميل(تعيين،ترقية،فصل،...الخ) فيهبعضالعيوب	0.134	**0.566**	0.438
6	عملياتالعميلوحساباتهتتصفبكثرةاستخدامالأحكامالشخصيةوالتقديرات.	**0.683**	0.271	0.279
7	يعانيالعميلمنضعففيمجالفصلالمهماتذاتالارتباطببعضها.	0.441	0.284	**0.589**
8	لايقومالعميلبالحمايةالكافيةلسجلاتهوأصوله.	**0.675**	0.138	0.403
9	يوجدلدىالعميلمؤشراتعلىاحتمالوجودالاحتيالفيقوائمهالمالية.	**0.886**	0.062	0.209
10	يعانيالعميلمنغموضوعيوبفيتفويضالصلاحياتلتنفيذالأعمال.	**0.660**	0.512	0.126
11	طبيعةعملالعميلتجعلهمتأثراًبعددكبيرمنالمخاطرالمتنوعة.	0.263	**0.792**	0.129
12	لايوجدلدىالعميلنظاممعلوماتمحاسبيفعال.	**0.650**	0.122	0.256
13	إدارةالعميلتتبنىأسلوبأخذمخاطركبيرةفيقراراتها.	0.425	**0.732**	0.193
14	لاتشرفإدارةالعميلعلىمدىتطبيقإجراءاتالرقابةالداخليةوإمكانيةتطويرها	**0.765**	0.331	0.094
15	لايوجدلدىالعميلتدقيقداخليفعال.	**0.731**	0.378	0.157
16	هناكشكوكفيأمانةإدارةالعميل.	**0.841**	0.095	0.071
17	لاتقومإدارةالعميلبعملإدارةمخاطربالقدرالمناسبتجاههمايمكنأنتواجههمن مخاطر.	0.199	**0.819**	0.194

يتضح من الجدول رقم (4-8) أنه يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على مخاطر التدقيق حسب أهميتها إلى ثلاث مجموعات إذ احتوت المجموعة الأولى وهي الأكثر أهميةإحصائياً على ثمانية عوامل من العوامل المؤثرة على مخاطر التدقيق، وتتشارك هذه العوامل بأنها من العوامل التي ينتج عنها ضعف في نظام الرقابة الداخلية للعميل و تساعد على اختلاس الأصول و الاحتيال والغش والتلاعب بالقوائم المالية ،أما المجموعة الثانية من حيث الأهمية فقد احتوت على خمسة عوامل من العوامل المؤثرة على مخاطر التدقيق ويتضح أن هذه العوامل تتشارك فيما بينها في طبيعة المخاطر التي تواجه العميل و أسلوب إدارتها وكيفية تعامل إدارة العميل مع هذه المخاطر وإدارة المخاطر بالشكل المناسب، أما المجموعة الثالثة و الأقل أهمية فقد احتوت على أربعة عوامل من العوامل المؤثرة على مخاطر التدقيق وقد تشاركت هذه العوامل بأنها من العوامل التي تتأثر بطبيعة عمليات العميل وأنها قد تساعد على تجاوز صلاحيات الرقابة الداخلية وأنها قد تؤدي إلى وجود ضغوطات أو حوافز على إدارة العميل لتجاوز نظام الرقابة الداخلية.يتضح من الجدول أعلاه دعمه للنتائج السابقة إذإن العوامل في المجموعة الأولى حققت أعلى المتوسطات الحسابية وحازت على أعلى درجات الموافقة في الجداول من (4-2) إلى (4-7).

4-4: اختبار فرضيات الدراسة :

قام الباحث بعمل اختبار لفرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية من خلال استخدام اختبار (One Sample ttest) لاختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة حيث أنه ترفض الفرضية العدمية إذا كانت قيم (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، أو إذا كانت الدلالة ≤0.05 ،وذلك كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى Ho1 :لا تلتزم مكاتب التدقيق في الاردن بتحديد مخاطر التدقيق المقبولة**.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار One Sample ttest للتحقق من التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتحديد مخاطر التدقيق المقبولة حيث أنه تم احتساب المتوسط الحسابي للسؤال الأول للعوامل الثلاثة المؤثرة على مخاطر التدقيق المقبولة ومقارنته مع الوسط الافتراضي للإجابات وهو (4)، كما هو موضح بالجدول رقم (9-4).

جدول رقم (4-9)

نتائج اختبار One Sample T Test للتحقق من التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتحديد مخاطر التدقيق المقبولة

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	Sig* مستوى الدلالة	نتيجة اختبار الفرضية العدمية
تحديد مخاطر التدقيق المقبولة	**5.22**	**1.22**	**10.536**	**1.96**	**0.000**	**رفض**

* دالة إحصائياً عند مستوى (α≤ 0.05)

توضح بيانات الجدول السابق رقم (4-9) أن قيمة T المحسوبة (10.536) وهي أكبر من T الجدولية (1.96) كما أن الدلالة Sig (0.000) وهي أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً عند مستوى (α≤ 0.05)

بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.96) وبناءً على ذلك **يتم رفض الفرضية العدمية** التي تنص على أنه لا تلتزم مكاتب التدقيق في الأردن بتحديد مخاطر التدقيق المقبولة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه تلتزم مكاتب التدقيق في الاردن بتحديد مخاطر التدقيق المقبولة.

الفرضية الرئيسية الثانيةHo2 : لا تلتزم مكاتب التدقيق في الأردن بتحليل المخاطر الملازمة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار One Sample ttest للتحقق من التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتحليل المخاطر الملازمة حيث أنه تم احتساب المتوسط الحسابي للسؤال الأول للعوامل الأربعة المؤثرة على المخاطر الملازمة ومقارنته مع الوسط الافتراضي للإجابات وهو (4)، كما هو موضح بالجدول (4-10).

جدول رقم (4-10)

نتائج اختبارOne Sample T Test للتحقق من التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتحليل المخاطر الملازمة

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	Sig* مستوى الدلالة	نتيجة اختبار الفرضية العدمية
تحليل مخاطر الملازمة	**5.16**	**1.35**	**9.057**	**1.96**	**0.000**	**رفض**

* دالة إحصائياً عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

توضح بيانات الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة (9.057) وهي أكبر من T الجدولية (1.96) كما أن الدلالة Sig (0.000) وهي أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.96). وبناءً على ذلك **يتم رفض الفرضية العدمية** التي تنص على أنه لا تلتزم مكاتب

التدقيق في الأردن بتحليل المخاطر الملازمة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه تلتزم مكاتب التدقيق في الأردن بتحليل المخاطر الملازمة.

الفرضية الرئيسية الثالثة: Ho3لا تلتزم مكاتب التدقيق في الأردن بتحليل مخاطر الرقابة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار One Sample ttest للتحقق من التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتحليل مخاطر الرقابة حيث أنه تم احتساب المتوسط الحسابي للسؤال الأول للعوامل العشرة المؤثرة على مخاطر الرقابة ومقارنته مع الوسط الافتراضي للإجابات وهو (4)، كما هو موضح بالجدول (4-11).

جدول رقم (4-11)

نتائج اختبار One Sample T Test للتحقق من التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتحليل مخاطر الرقابة

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	Sig* مستوى الدلالة	نتيجة اختبار الفرضية العدمية
تحليل مخاطر الرقابة	**5.03**	**1.94**	**9.324**	**1.96**	**0.000**	**رفض**

* دالة إحصائياً عند مستوى (α≤ 0.05)

توضح بيانات الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة (9.324) وهي أكبر من T الجدولية (1.96) كما أن الدلالة Sig (0.000) وهي أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً عند مستوى (α≤ 0.05) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.96). وبناءً على ذلك **يتم رفض الفرضية العدمية** التي تنص على أنهلا تلتزم مكاتب التدقيق في الأردن بتحليل مخاطر الرقابة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنهتلتزم مكاتب التدقيق في الأردن بتحليل مخاطر الرقابة.

الفرضية الرئيسية الرابعة Ho4: لا تستجيب مكاتب التدقيق في الأردن لمخاطر التدقيق بالشكل الملائم ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1- لا تستجيب مكاتب التدقيق في الأردن لمخاطر التدقيق بزيادة كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة .

2- لا تستجيب مكاتب التدقيق في الأردنلمخاطر التدقيق بتغييرفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة

3- لا تستجيب مكاتب التدقيق في الأردنلمخاطر التدقيق بتغييرفينوعأدلةالتدقيق.

4- لا تستجيب مكاتب التدقيق في الأردنلمخاطر التدقيق باستخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة.

5- لا تستجيب مكاتب التدقيق في الأردنلمخاطر التدقيق بالاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق.

لاختبارهذهالفرضيةتماستخداماختبارOne Sample ttestللتحققمدى ملاءمة الاستجابات التي تطبقها مكاتب التدقيق في الأردن لمخاطر التدقيق حيث أنه تم احتساب المتوسط الحسابي لكل استجابة على حدة ومقارنتها مع الوسط الافتراضي للإجابات وهو (4)، كماهوموضحبالجدول(4-12).

جدول رقم (4-12)

نتائج اختبارOne Sample T Test للتحقق من استجابات مكاتب التدقيق في الأردن لمخاطر التدقيق

			T	T	Sig*	نتيجة

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المحسوبة	الجدولية	مستوى الدلالة	اختبار الفرضية العدمية
زيادةكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة	**5.22**	**0.927**	**13.936**	**1.96**	**0.000**	**رفض**
تغييرفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة	**5.00**	**0.875**	**12.130**	**1.96**	**0.000**	**رفض**
تغييرفينوعأدلةالتدقيق	**5.10**	**0.834**	**13.901**	**1.96**	**0.000**	**رفض**
استخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة	**5.03**	**0.865**	**12.056**	**1.96**	**0.000**	**رفض**
الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق	**4.17**	**1.235**	**1.46**	**1.96**	**0.147**	**قبول**

* دالة إحصائياً عند مستوى (α≤ 0.05)

يوضح الجدول رقم (4 -12) نتيجة اختبارOne Sample ttest للاستجابات التي تطبقها مكاتب التدقيق في الأردن في حالة وجود مخاطر التدقيق، إذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن مكاتب التدقيق في الأردن تستجيب لمخاطر التدقيق بزيادة كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة إذ بلغت قيمة T المحسوبة (13.936) وكذلك تستجيب عن طريق تغيير في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة إذ بلغت قيمة T المحسوبة لها (12.130) أما الاستجابة الثالثة "تغيير في نوع أدلة التدقيق" فقد بلغت قيمة T المحسوبة لها (13.901) واستجابة استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة فبلغت قيمة T المحسوبة لها (12.056)، ويتضح أن قيم T المحسوبة في الحالات الأربع كانت أكبر من T الجدولية (1.96) كما أن الدلالة Sig (0.000) وهي أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً عند مستوى (α≤ 0.05) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.96)وبناءً على ذلك **ترفض الفرضيات الفرعية العدمية** وتقبل الفرضيات البديلة. أما الاستجابة الخامسة وهي "الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق" فقد بلغت T المحسوبة لها (1.46) وهي أصغر من T الجدولية البالغة (1.96) كما أن الدلالة (Sig0.147) وهي أكبر من 0.05**وعليه تقبل الفرضية العدميةالتي تنص على أنه لاتستجيبمكاتبالتدقيقفيالأردنلمخاطرالتدقيقبالاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق.**

الفرضية الرئيسية الخامسة Ho5:: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التزام مكاتب التدقيق بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تعزى للمتغيرات الاتية: العمر، الرتبة المهنية، المؤهل العلمي، الخبرة، المؤهل المهني، ارتباط المكتب بمكتب تدقيق عالمي، عدد العاملين في المكتب.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التزام مكاتب التدقيق بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً للعمر.

2- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التزام مكاتب التدقيق بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً للرتبة المهنية.

3- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التزام مكاتب التدقيق بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً للمؤهل العلمي.

4- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التزام مكاتب التدقيق بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً للخبرة.

5- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التزام مكاتب التدقيق بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً للمؤهل المهني.

6- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التزام مكاتب التدقيق بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً لارتباط المكتب بمكتب تدقيق عالمي.

7- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التزام مكاتب التدقيق بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً لعدد العاملين في المكتب.

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التزام مكاتب التدقيق بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً للعمر.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **Kruskal- Wallis(H)** وذلك من أجل التحقق من الفروقات في التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً لاختلاف العمر، وقد عمل الباحث على دمج فئة العمر بين إحدى وأربعين وخمسين سنة مع فئة أكثر من خمسين سنة إذإن المدققين في العمر أكثر من خمسين قليلين نسبياً، كما هو موضح في الجدول رقم (4-13)، ويوضح الجدول المتوسط

الحسابي لكل فئة من فئات متغير العمر وذلك للفقرات التي أظهر الاختبار أنه يوجد فيها فروق ذات دلالة إحصائية مهمة عند مستوى معنوية (0.05)، وقد عمل الباحث على استثناء الفقرات التي لا ينتج عنها فرق مهمإحصائيا إذإن إضافتها لن يكون مفيداً للمعلومات المعروضة.

جدول رقم (4-13)

نتائج الاختبار للتحقق من الفروق في التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً لاختلاف العمر

المتغير: عمر مدقق الحسابات					
الفقرة	**أقل من 25سنة**	**بين 25 و 30 سنة**	**بين 31 و 40 سنة**	**أكثر من40 سنة**	**P-Value**
يتوقعأنيواجهالعميلصعوباتماليةمستقبلاً.					
يتطلبتغييرأفينوعأدلةالتدقيق.	5.00	5.21	3.90	4.33	0.022
يتطلبالاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق.	4.86	4.42	3.29	3.89	0.024
عملياتالعميلوحساباتهتتصفبكثرةاستخدامالأحكامالشخصيةوالتقديرات					
عملياتالعميلوحساباتهتتصفبكثرةاستخدامالأحكامالشخصيةوالتقديرات	4.79	5.42	4.90	3.67	0.046
الفقرة	**أقل من 25سنة**	**بين 25 و 30 سنة**	**بين 31 و 40 سنة**	**أكثر من40 سنة**	**P-Value**
يتطلبتغييرأفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة	4.57	5.42	4.71	4.00	0.030
لايقومالعميلبالحمايةالكافيةلسجلاتهوأصوله.					
يتطلبتغييرأفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة	5.57	5.70	4.71	4.00	0.000
يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة	5.32	5.49	4.90	3.89	0.008
يعانيالعميلمنغموضوعيوبفيتفويضالصلاحياتلتنفيذالأعمال					
يعانيالعميلمنغموضوعيوبفيتفويضالصلاحياتلتنفيذالأعمال	4.89	5.68	4.90	4.67	0.025
يتطلبتغييرأفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة	5.11	5.34	4.57	4.56	0.047
يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.	5.18	5.32	4.43	4.89	0.026

يتطلبالاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق.	4.43	4.34	3.19	3.56	0.025
طبيعةعملالعميلتجعلهمتأثرأبعددكبيرمنالمخاطرالمتنوعة.					
يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.	5.18	5.43	4.10	4.22	0.016
يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.	5.14	5.15	3.90	4.78	0.028
يتطلبالاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق.	4.93	4.43	3.14	4.56	0.007
إدارةالعميلتتبنىأسلوبأخذمخاطركبيرةفيقراراتها					
يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.	5.18	5.11	4.19	4.11	0.014
يتطلبتغييرأفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة	4.68	5.04	3.86	3.78	0.003
يتطلبتغييرأفينوعأدلةالتدقيق.	5.14	5.06	4.00	4.78	0.024
يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.	5.04	4.89	4.10	4.11	0.044
يتطلبالاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق.	4.18	4.00	3.00	3.44	0.044
الفقرة	**أقل من 25سنة**	**بين 25 و 30 سنة**	**بين 31 و 40 سنة**	**أكثر من40 سنة**	**P-Value**
لاتشرفإدارةالعميلعلىمدىتطبيقإجراءاتالرقابةالداخليةوإمكانيةتطويرها					
يتطلبتغييرأفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة.	5.04	5.62	5.00	4.11	0.010
هناكشكوكفيأمانةإدارةالعميل.					
يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.	4.79	5.77	5.90	4.89	0.020

بالإشارةإلى الجدول رقم (4 - 13) فإن الجمل الواردة فيه هي التي وجد فيها اختلافاتمهمةإحصائياً بين أفراد العينة تعود إلى العمر، ويلاحظ من الجدول السابق بأنه فقط 20 فقرة أظهرت اختلافات ذات أهمية إحصائية من أصل 102 فقرة أي أن الغالبية العظمى لم ينتج عنها اختلافات إحصائية مهمة تعود إلى العمر ويلاحظ أن المتوسطات الحسابية في الجدول موزعة بشكل شبه عشوائي، وأن أغلب الفروقات كانت في الاستجابات المطبقة في حالة وجود مخاطر التدقيق وأن عاملين فقط كانا من العوامل المؤثرة في مخاطر التدقيق، وعليه تقبل الفرضية العدمية أي أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً لاختلاف العمر بين أفراد العينة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التزام مكاتب التدقيق بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً للرتبة المهنية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (Kruskal-Wallis) وذلك من أجل التحقق من الفروقات في التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً لاختلاف الرتبة الوظيفية، وقد عمل الباحث على دمج فئة مدير تدقيق مع فئة الشريك إذ إن من يحملون فئة الشريك قليلون نسبياً، كما هو موضح في الجدول رقم (4-14)، ويوضح الجدول المتوسط الحسابي لكل فئة من فئات متغير الرتبة الوظيفية وذلك للفقرات التي أظهر الاختبار أنه يوجد فيها فروقات ذات دلالة إحصائية مهمة عند مستوى معنوية (0.05)، وقد عمل الباحث على استثناء الفقرات التي لا ينتج عنها فروقات مهمة إحصائياً إذ إن إضافتها لن يكون مفيداً للمعلومات المعروضة.

جدول رقم (4-14)

نتائج الاختبار للتحقق من الفروق في التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً لاختلاف الرتبة الوظيفية

المتغير: الرتبة الوظيفية للمدقق						
الفقرة	**مساعد مدقق**	**مدقق**	**مدقق رئيسي**	**مشرف تدقيق**	**مدير تدقيق فأعلى**	**P-Value**
لدى العميل عدد كبير من الأطراف ذات العلاقة						
يتطلب تغيير أ في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة	4.13	5.35	4.52	5.21	4.62	0.028
يتوقع أن يواجه العميل صعوبات مالية مستقبلاً.						
يتطلب الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق.	4.83	4.47	4.41	2.93	3.92	0.045
لا يقوم العميل بالحماية الكافية لسجلاته وأصوله						

0.030	4.46	6.21	5.11	5.85	4.70	لايقومالعميلبالحمايةالكافيةلسجلاتهوأصوله
						يوجدلدىالعميلمؤشراتعلىاحتمالوجودالاحتيالفيقوائمهالمالية.
0.022	5.15	6.64	5.52	6.00	5.09	يوجدلدىالعميلمؤشراتعلىاحتمالوجودالاحتيالفيقوائمهالمالية.
0.025	5.15	6.50	5.67	6.21	5.13	يتطلبتغييرأفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة
0.034	4.08	5.14	4.96	5.62	4.60	يتطلبالاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق.
P-Value	**مدير تدقيق فأعلى**	**مشرف تدقيق**	**مدقق رئيسي**	**مدقق**	**مساعد مدقق**	**الفقرة**
						طبيعةعملالعميلتجعلهمتأثرأبعددكبيرمنالمخاطرالمتنوعة.
0.008	3.46	3.00	3.89	4.79	4.26	يتطلبالاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق.
						لايوجدلدىالعميلنظاممعلوماتمحاسبيفعال.
0.007	4.54	6.21	5.30	5.82	4.52	يتطلبتغييرأفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة.
0.006	4.85	6.36	5.52	5.71	4.74	يتطلبتغييرأفينوعأدلةالتدقيق.
						إدارةالعميلتتبنىاسلوبأخذمخاطركبيرةفيقراراتها
0.033	3.77	4.50	4.56	5.21	4.39	يتطلبتغييرأفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة.
						هناكشكوكفيأمانةإدارةالعميل.
0.036	5.25	6.36	5.59	6.06	4.91	يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.

بالإشارة الى الجدول رقم (4-14) فإن الجمل الواردة فيه هي التي وجد فيها اختلافات مهمةإحصائياً بين أفراد العينة تعود إلى العمر، ويلاحظ من الجدول السابق بأنه فقط 11 فقرة أظهرت اختلافات ذات أهمية إحصائية من أصل 102 فقرة أي أن الغالبية العظمى لم ينتج عنها اختلافات إحصائية مهمة تعود إلى الرتبة الوظيفية ويلاحظ أن المتوسطات الحسابية في الجدول موزعة بشكل شبه عشوائي وأن الفقرات المذكورة مأخوذة من أكثر من مجال في الاستبانة، وأن أغلب الفروقات كانت في الاستجابات المطبقة في حالة وجود

مخاطر التدقيق وأن عاملين فقط كانا من العوامل المؤثرة في مخاطر التدقيق، وعلية تقبل الفرضية العدمية أي أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً لاختلاف الرتبة الوظيفية بين أفراد العينة.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لاتوجدفروقاتذاتدلالةإحصائيةفيدرجةالتزاممكاتبالتدقيقبتطبيقنموذجمخاطر التدقيقتبعاًللمؤهلالعلمي.

لاختبار هذهالفرضيةتماستخداماختبار (Kruskal-Wallis H) وذلكمنأجلالتحققمنالفروقاتفيالتزاممكاتبالتدقيقفيالأردنبتطبيقنموذجمخاطر التدقيقتبعاًلاختلاف المؤهل العلمي،وقدعملالباحثعلىدمجفئةدبلوم دراسات عليا وماجستير ودكتوراه بفئة واحدة إذإن أعدادهم كانت قليلة نسبياً،كماهوموضحفيالجدولرقم (4-15)،ويوضحالجدولالمتوسطالحسابيلكلفئةمنفئاتمتغير المؤهل العلمي وذلكللفقراتالتيأظهر الاختبار أنهيوجدفيهافروقذاتدلالةإحصائيةمهمةعندمستوىمعنوية (0.05)،وقدعملالباحثعلىاستثناءالفقراتالتيلاينتجعنهافرقمهمإحصائياإذإنإضافتهالنيكونمفيداًللمعلوماتالمعروضة .

جدول رقم (4-15)

نتائج الاختبار للتحقق من الفروق في التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي

المتغير: المؤهل العلمي				
الفقرة	**دبلوم كلية مجتمع فأقل**	**بكالوريوس**	**دبلوم دراسات عليا فأكثر**	**P-Value**
درجةاعتمادالمستخدمينالخارجيينعلىالقوائمالماليةعالية.				
يتطلبتغييراًفينوعأدلةالتدقيق.	5.55	4.35	4.76	0.032
يتوقعأنيواجهالعميلصعوباتماليةمستقبلاً.				
يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.	4.64	5.31	3.76	0.003

يتطلبتغيير أفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة.	4.09	5.04	3.88	0.016
يتطلبتغيير أفينوعأدلةالتدقيق.	4.55	5.13	3.59	0.033
يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة	4.55	5.16	3.76	0.014
الفقرة	**دبلوم كلية مجتمع فأقل**	**بكالوريوس**	**دبلوم دراسات عليا فأكثر**	**P-Value**
عملياتالعميلوحساباتهتتصفبكثرةاستخدامالأحكامالشخصيةوالتقديرات				
يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.	5.45	5.57	4.47	0.022
يتطلبتغيير أفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة.	4.18	5.24	4.06	0.011
يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة	5.27	5.24	4.06	0.025
يتطلبالاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق.	5.09	4.29	3.35	0.046
يعانيالعميلمنغموضوعيوبفيتفويضالصلاحياتلتنفيذالأعمال				
يعانيالعميلمنغموضوعيوبفيتفويضالصلاحياتلتنفيذالأعمال	5.27	5.42	4.41	0.005
يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.	5.18	5.48	4.71	0.014
يتطلبتغيير أفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة.	4.73	5.28	4.29	0.004
يتطلبتغيير أفينوعأدلةالتدقيق	4.73	5.54	4.41	0.002
يتطلباستخدامفريقتدقيقاكثرخبرةورتبة.	4.36	5.39	4.06	0.002
إدارةالعميلتتبنىأسلوبأخذمخاطركبيرةفيقراراتها.				
إدارةالعميلتتبنىأسلوبأخذمخاطركبيرةفيقراراتها.	4.09	5.01	3.88	0.011
يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.	4.27	5.18	3.76	0.001
يتطلبتغيير أفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة.	4.09	4.89	3.65	0.003
يتطلبتغيير أفينوعأدلةالتدقيق	4.64	5.08	3.88	0.013
يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.	3.91	4.99	3.88	0.005
لاتقومإدارةالعميلبعملإدارةمخاطربالقدرالمناسبتجاهمايمكنأنتواجههمنمخاطر.				
يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.	4.36	5.24	3.71	0.005
يتطلبتغيير أفينوعأدلةالتدقيق.	3.82	4.96	3.65	0.001
يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.	4.27	4.89	3.59	0.007

بالإشارةإلىالجدولرقم (15-4)

فإنالجملالواردةفيههيالتيوجدفيهااختلافاتمهمةإحصائياًبينأفرادالعينةتعودإلىالمؤهل

العلمي،ويلاحظمنالجدولالسابقبأنه22فقرةأظهرتاختلافاتذاتأهميةإحصائيةمنأصل102فقرةأيأنالغالبيةالعظمىلمين

تجعنهااختلافاتإحصائيةمهمةتعودإلى المؤهل العلمي

ويلاحظأنالمتوسطاتالحسابيةفيالجدولموزعةبشكلشبهعشوائيوأنالفقراتالمذكورةمأخوذةمنأكثرمنمجالفيالاستبانة،وأنأ

غلبالفروقاتكانتفيالاستجاباتالمطبقةفيحالةوجودمخاطرالتدقيقوأنعاملينفقطكانامنالعواملالمؤثرةفيمخاطرالتدقيق،وعل

يهتقبلالفرضيةالعدميةأيأنهلاتوجدفروقاتذاتدلالةإحصائيةفيالتزاممكاتبالتدقيقفيالأردنبتطبيقنموذجمخاطرالتدقيقتبعاًلا

ختلافالمؤهل العلميبينأفرادالعينة.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التزام مكاتب التدقيق بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً للخبرة.

لاختبارهذهالفرضيةتماستخداماختبار(Kruskal- Wallis)

وذلكمنأجلالتحققمنالفروقاتفيالتزاممكاتبالتدقيقفيالأردنبتطبيقنموذجمخاطرالتدقيقتبعاًلاختلاف المؤهل العلمي،وقدعملالباحثعلى دمج بين فئة من هم ست عشرة سنة وعشرون سنة خبرة مع فئة أكثر من عشرين سنة خبرة إذإن عدد المدققين بخبرة أكثر من عشرين سنة كان عددهم قليلاًنسبياً ،كماهوموضحفيالجدولرقم (4-16)،ويوضحالجدولالمتوسطالحسابيلكلفئةمنفئاتمتغيرالمؤهل العلمي

وذلكللفقراتالتيأظهرالاختبارأنهيوجدفيهافروقذاتدلالةإحصائيةمهمةعندمستوىمعنوية

(0.05)،وقدعملالباحثعلىاستثناءالفقراتالتيلاينتجعنهافرقمهمإحصائياإذإناضافتهالنيكونمفيداًللمعلوماتالمعروضة.

جدول رقم (4-16)

نتائج الاختبار للتحقق من الفروق في التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً لاختلاف سنوات الخبرة

المتغير: سنوات الخبرة

الفقرة	دون 5 سنوات	بين 5 و 10سنوات	بين 11و 15 سنة	16 سنة فأكثر	P-Value
لدىالعميلعددكبيرمنالأطرافذاتالعلاقة0					
يتطلبالاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق.	4.49	4.60	2.73	4.30	0.090
يتوقعأنيواجهالعميلصعوباتماليةمستقبلاً.					
يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.	4.95	5.43	4.00	4.10	0.018
يتطلبتغييرأفينوعأدلةالتدقيق.	4.92	5.21	3.82	3.70	0.012
يتطلبالاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق.	4.59	4.57	2.45	3.50	0.003
عملياتالعميلوحساباتهتتصفبكثرةاستخدامالأحكامالشخصيةوالتقديرات.					
يتطلبتغييرأفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة.	4.70	5.42	4.45	4.00	0.016
يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.	5.14	5.42	4.18	3.90	0.007
يتطلبالاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق.	4.11	4.77	3.09	3.00	0.003
يوجدلدىالعميلمؤشراتعلىاحتمالوجودالاحتيالفيقوائمهالمالية.					
يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.	5.65	6.19	6.73	5.00	0.024
يعانيالعميلمنغموضوعيوبفيتفويضالصلاحياتلتنفيذالأعمال.					
يتطلبتغييرأفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة.	5.14	5.28	4.36	4.50	0.041
يتطلبالاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق.	4.41	4.26	2.55	3.60	0.019
طبيعةعملالعميلتجعلهمتأثراًبعددكبيرمنالمخاطرالمتنوعة.					
طبيعةعملالعميلتجعلهمتأثراًبعددكبيرمنالمخاطرالمتنوعة.	5.00	5.15	5.27	2.90	0.021
إدارةالعميلتتبنىأسلوبأخذمخاطركبيرةفيقراراتها.					
إدارةالعميلتتبنىأسلوبأخذمخاطركبيرةفيقراراتها.	4.49	5.11	5.09	3.40	0.016
الفقرة	**دون 5 سنوات**	**بين 5 و 10سنوات**	**بين 11و 15 سنة**	**16 سنة فأكثر**	**P-Value**
يتطلبتغييرأفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة.	4.65	4.94	4.09	3.40	0.009
يتطلبالاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق.	4.00	4.06	2.64	3.10	0.021
هناكشكوكفيأمانةإدارةالعميل.					
يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.	4.97	5.83	5.91	5.00	0.025
يتطلبالاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق.	4.19	5.06	3.36	4.10	0.029
لاتقومإدارةالعميلبعملإدارةمخاطربالقدرالمناسبتجاهمايمكنأنتواجههمنمخاطر.					
يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.	5.22	5.21	4.18	3.10	0.004
يتطلبتغييرأفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة.	4.65	4.87	3.91	3.30	0.041
يتطلبالاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق.	3.97	4.04	2.36	3.60	0.043

بالإشارةإلىالجدولرقم (16-4)

فإنالجملالواردةفيههيالتيوجدفيهااختلافاتمهمةإحصائياًبينأفرادالعينةتعودإلىسنوات

الخبرة،ويلاحظمنالجدولالسابقبأنه19فقرةأظهرتاختلافاتذاتأهميةإحصائيةمنأصل102فقرةأيأنالغالبيةالعظمىلميد

تجعنهااختلافاتإحصائيةمهمةتعودإلى سنوات

الخبرةويلاحظأنالمتوسطاتالحسابيةفيالجدولموزعةبشكلشبهعشوائيوأنالفقراتالمذكورةمأخوذةمنأكثرمنمجالفيالاستب

انة،وأناغلبالفروقاتكانتفيالاستجاباتالمطبقةفيحالةوجودمخاطرالتدقيقوأنعامليننفقطكانامنالعواملالمؤثرةفيمخاطرالتد

قيق،وعليهتقبلالفرضيةالعدميةأيأنهلاتوجدفروقاتذاتدلالةإحصائيةفيالتزاممكاتبالتدقيقفيالأردنبتطبيقنموذجمخاطرا

لتدقيقتبعاًلاختلافالمؤهل العلميبينأفرادالعينة.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التزام مكاتب التدقيق بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً للمؤهل المهني.

لاختبارهذهالفرضيةتماستخداماختبار(Mann - Whitney)

وذلكمنأجلالتحققمنالفروقاتفيالتزاممكاتبالتدقيقفيالأردنبتطبيقنموذجمخاطرالتدقيقتبعاًلاختلاف المؤهل

المهني،ويوجد فئتان فئة الحصول على مؤهل مهني (شهادة مهنية مثل CPA) والفئة الثانية عدم الحصول

على مؤهل مهني كماهوموضحفيالجدولرقم (4-17)،ويوضحالجدولالمتوسطالحسابيلكلفئةمنفئاتمتغيرالمؤهل

العلمي وذلكللفقراتالتيأظهرالاختبارأنهيوجدفيهافروقذاتدلالةإحصائيةمهمةعندمستوىمعنوية

(0.05)،وقدعملالباحثعلىاستثناءالفقراتالتيلاينتجعنهافرقمهمإحصائياإذإنإضافتهالنيكونمفيداًللمعلوماتالمعروضة

.

جدول رقم (4-17)

نتائج الاختبار للتحقق من الفروق في التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً للمؤهل المهني.

المتغير: المؤهل المهني			
الفقرة	**وجود مؤهل مهني**	**عدم وجود مؤهل مهني**	**P- Value**
درجةاعتمادالمستخدمينالخارجيينعلىالقوائمالماليةعالية.			
يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.	4.53	5.23	0.017
تدارأعمالالعميلمنخلالفردواحدأوافرادقليلينلهمسلطاتوصلاحياتكبيرةتمكنهممنتجاوزإجراءاتالرقابة.			
يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.	4.50	5.27	0.009
الفقرة	**وجود مؤهل مهني**	**عدم وجود مؤهل مهني**	**P- Value**
عملياتالعميلوحساباتهتتصفبكثرةاستخدامالأحكامالشخصيةوالتقديرات.			
يتطلبالاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق.	3.67	4.49	0.033
يعانيالعميلمنضعففيمجالفصلالمهامذاتالارتباطببعضها			
يتطلبالاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق.	3.47	4.41	0.017
لايقومالعميلبالحمايةالكافيةلسجلاتهوأصوله.			
يتطلبتغييرأفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة.	4.94	5.53	0.030
يعانيالعميلمنغموضوعيوبفيتفويضالصلاحياتلتنفيذالأعمال			
يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.	4.64	5.29	0.036
طبيعةعملالعميلتجعلهمتأثرأبعددكبيرمنالمخاطرالمتنوعة.			
يتطلبالاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق.	3.83	4.56	0.036
إدارةالعميلتتبنىأسلوبأخذمخاطركبيرةفيقراراتها.			
يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.	4.42	5.09	0.015
يتطلبتغييرأفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة.	4.19	4.83	0.025
يتطلبتغييرأفينوعأدلةالتدقيق	4.42	5.07	0.019
يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.	4.19	4.96	0.006
يتطلبالاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق.	3.33	4.04	0.026
لاتقومإدارةالعميلبعملإدارةمخاطربالقدرالمناسبتجاهمايمكنأنتواجههمنمخاطر.			
يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.	4.22	5.25	0.006
يتطلبتغييرأفينوعأدلةالتدقيق.	4.08	4.92	0.008
يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.	3.83	5.01	0.001

يتطلبالاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق	3.31	4.05	0.041

بالإشارةإلىالجدولرقم (17-4)

فإنالجملالواردةفيههيالتيوجدفيهااختلافاتمهمةإحصائياًبينأفرادالعينةتعودإلىسنوات الخبرة،ويلاحظمنالجدولالسابقبأنه16فقرةأظهرتاختلافاتذاتأهميةإحصائيةمنأصل102فقرةأيأنالغالبيةالعظمىلمينتجعنهااختلافاتإحصائيةمهمةتعودإلى وجود المؤهل المهنيويلاحظأنالمتوسطاتالحسابيةفيالجدولفي حالة عدم وجود مؤهل مهني أكبر من حالة وجود مؤهل مهني إلا أنالفقراتالمذكورةمأخوذةمنأكثرمنمجالفيالاستبانة،وأنجميع الفروقاتكانتفيالاستجاباتالمطبقةفيحالةوجودمخاطرالتدقيقولم يكن هناك فروقات في العوامل المؤثرة علىمخاطرالتدقيق،وعليةتقبلالفرضيةالعدميةأيأنهلاتوجدفروقاتذاتدلالةإحصائيةفيالتزاممكاتبالتدقيقفيالأردنبتطبيق نموذجمخاطرالتدقيقتبعاًلاختلافالمؤهل المهنيبينأفرادالعينة.

الفرضية الفرعية السادسة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التزام مكاتب التدقيق بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً لارتباط المكتب بمكتب تدقيق عالمي.

لاختبارهذهالفرضيةتماستخداماختبار(Kruskal- Wallis H) وذلكمنأجلالتحققمنالفروقاتفيالتزاممكاتبالتدقيقفيالأردنبتطبيقنموذجمخاطرالتدقيقتبعاًلاختلافنوع مكتب التدقيق من حيث ارتباطه بمكتب تدقيق أجنبي من عدمه حيث احتوى هذا المتغير ثلاث فئات وهي أن يكون المكتب مرتبط مع مكتب من الأربعة الكبار أو أن يكون المكتب مرتبط مع مكتب تدقيق عالمي لكنه ليس من الأربعة الكبار أو أن لا يكون لديه ارتباط مع مكتب تدقيق عالمي،كماهوموضحفيالجدولرقم (18-4)،ويوضحالجدولالمتوسطالحسابيلكلفئةمنفئاتمتغيرالارتباط بمكتب عالميوذلكللفقراتالتيأظهرالاختبارأنهيوجدفيهافروقذاتدلالةإحصائيةمهمةعندمستوىمعنوية

(0.05)،وقدعملالباحثعلىاستثناءالفقراتالتيلاينتجعنهافرقمهمإحصائياإذإنإضافتهالنيكونمفيداًللمعلوماتالمعروضة

.

جدول رقم (4-18)

نتائج الاختبار للتحقق من الفروق في التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً للارتباط المكتب بمكتب عالمي

المتغير: ارتباط المكتب بمكتب تدقيق عالمي				
الفقرة	**نعم من الأربعة الكبار**	**نعم، ليس من الأربعة الكبار**	**لا، ليس لديه ارتباط**	**P-Value**
درجةاعتمادالمستخدمينالخارجيينعلىالقوائمالماليةعالية				
درجةاعتمادالمستخدمينالخارجيينعلىالقوائمالماليةعالية	6.52	5.05	4.24	0.000
يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.	5.84	4.90	4.36	0.000
يتطلبتغييراًفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة.	5.80	4.56	4.31	0.000
يتطلبتغييراًفينوعأدلةالتدقيق.	5.48	4.37	4.16	0.000
يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.	5.68	4.76	4.84	0.024
تدارأعمالالعميلمنخلالفردواحدأوأفرادقليلينلهمسلطاتوصلاحياتكبيرةتمكنهممنتجاوزإجراءاتالرقابة.				
تدارأعمالالعميلمنخلالفردواحدأوأفرادقليلينلهمسلطاتوصلاحياتكبيرةتمكنهممن تجاوزإجراءاتالرقابة.	5.88	5.39	5.02	0.035
يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.	5.80	5.41	4.76	0.004
لدىالعميلعددكبيرمنالأطرافذاتالعلاقة				
لدىالعميلعددكبيرمنالأطرافذاتالعلاقة	5.72	5.24	4.44	0.005
يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة	5.64	4.61	5.20	0.019
يتطلبالاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق.	5.16	3.83	4.38	0.020
يتوقعأنيواجهالعميلصعوباتماليةمستقبلاً.				
يتوقعأنيواجهالعميلصعوباتماليةمستقبلاً.	6.08	4.41	4.60	0.000
الفقرة	**نعم من**	**نعم، ليس**	**لا، ليس**	**P-Value**

	لديه ارتباط	من الأربعة الكبار	الأربعة الكبار	
0.026	5.04	4.56	5.68	يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.
0.001	4.62	4.34	5.72	يتطلبتغييرأفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة.
0.000	5.00	4.12	5.72	يتطلبتغييرأفينوعأدلةالتدقيق.
0.019	5.02	4.32	5.56	يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.
0.009	4.91	3.66	4.12	يتطلبالاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق.
				أسلوبإدارةالمواردالبشريةلدىالعميل(تعيين،ترقية،فصل،...الخ) فيهبعضالعيوب
0.001	4.02	4.39	5.36	يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.
0.026	4.20	4.17	5.16	يتطلبتغييرأفينوعأدلةالتدقيق.
0.016	4.24	3.93	5.08	يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.
				يعانيالعميلمنضعففيمجالفصلالمهامذاتالارتباطببعضها
0.010	4.89	4.98	6.04	يعانيالعميلمنضعففيمجالفصلالمهامذاتالارتباطببعضها
0.007	4.96	5.17	6.08	يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.
0.003	4.87	5.07	5.96	يتطلبتغييرأفينوعأدلةالتدقيق.
				لايقومالعميلبالحمايةالكافيةلسجلاتهواصوله.
0.005	5.71	4.88	5.44	يتطلبتغييرأفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة.
0.000	5.51	4.71	5.92	يتطلبتغييرأفينوعأدلةالتدقيق.
0.002	5.40	4.66	5.76	يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.
				لايوجدلدىالعميلنظاممعلوماتمحاسبيفعال.
0.039	5.51	5.10	5.88	يتطلبتغييرأفينوعأدلةالتدقيق.
				لاتشرفإدارةالعميلعلىمدىتطبيقإجراءاتالرقابةالداخليةوإمكانيةتطويرها
0.018	4.91	5.02	6.08	لاتشرفإدارةالعميلعلىمدىتطبيقإجراءاتالرقابةالداخليةوإمكانيةتطويرها
0.015	5.18	4.98	6.00	يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.
P-Value	**لا، ليس لديه ارتباط**	**نعم، ليس من الأربعة الكبار**	**نعم من الأربعة الكبار**	**الفقرة**
0.046	5.20	4.93	5.80	يتطلبتغييرأفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة.
				هناكشكوكفيأمانةإدارةالعميل.
0.017	5.29	5.88	6.36	هناكشكوكفيأمانةإدارةالعميل.
0.038	5.22	5.83	6.12	يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة
0.002	4.42	4.49	5.92	لاتقومإدارةالعميلبعملإدارة مخاطربالقدرالمناسبتجاهمايمكنأنتواجههمنمخاطر.
				لاتقومإدارةالعميلبعملإدارةمخاطربالقدرالمناسبتجاهمايمكنأنتواجههمنمخاطر
0.002	4.82	4.41	5.92	يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة

يتطلبتغيير اًفيتوقيتاختبار اتالتدقيقوجمعالأدلة.	5.36	4.27	4.38	0.023
يتطلبتغيير اًفينوعأدلةالتدقيق.	5.44	4.29	4.53	0.011
يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.	5.44	4.44	4.36	0.021

بالإشارةإلىالجدولرقم (4-18) فإنالجملالواردةفيههيالتيوجدفيهااختلافاتمهمةإحصائياًبينأفرادالعينةتعودإلى نوع مكتب التدقيق،ويلاحظمنالجدولالسابقبأنه36فقرةأظهرتاختلافاتذاتأهميةإحصائيةمنأصل102فقرةتعودإلى وجود نوع مكتب التدقيق إذ تشكل ما نسبته (35%) من فقرات الاستبانة،ويلاحظأنالمتوسطاتالحسابيةفيالجدولفي حالة كون مكتب التدقيق من الأربعة الكبار حققت في الغالب متوسطات حسابية أعلى من المتوسطات الحسابية في حالة كون مكتب التدقيق مرتبط بمكتب تدقيق عالمي لكنه ليس من الأربعة الكبار أو أن مكتب التدقيق غير مرتبط بمكتب تدقيق عالمي ، وأنالفروقاتكانت في ثمانية عوامل من العوامل المؤثرة على مخاطر التدقيقإذإن هذه العوامل توزعت بين العوامل المؤثرة على مخاطر التدقيق المقبولةبجميع العوامل المؤثرة على تحديد قيمة مخاطر التدقيق المقبولة ، وعلى مخاطر الرقابة بأربعة عوامل وعلى المخاطر الملازمة بعامل واحد.إن الفروقات الثمانية والعشرين كانتفيالاستجاباتالمطبقةفيحالةوجودمخاطرالتدقيق وبناءً على ذلك فإن مكاتب التدقيق الأربعة الكبار أكثر التزاماً بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق في الأردن إلى حد ما،وعلية**ترفضالفرضيةالعدمية** التي تنص على أنهلاتوجدفروقاتذاتدلالةإحصائيةفيالتزاممكاتبالتدقيقفيالأردنبتطبيقنموذجمخاطرالتدقيقتبعاًلاختلافنوع مكتب التدقيق، **وتقبل الفرضية البديلة**التي تنص على أنه توجدفروقاتذاتدلالةإحصائيةفيالتزاممكاتبالتدقيقفيالأردنبتطبيقنموذجمخاطرالتدقيقتبعاًلاختلافنوعمكتبالتدقيق.

الفرضية الفرعية السابعة:

لاتوجدفروقاتذاتدلالةإحصائيةفيدرجةالتزاممكاتبالتدقيقبتطبيقنموذجمخاطرالتدقيقتبعاًلعددالعاملينفيالمكتب.

لاختبار هذهالفرضيةتماستخداماختبار (Kruskal- Wallis H) وذلكمنأجلالتحققمنالفروقاتفيالتزاممكاتبالتدقيقفيالأردنبتطبيقنموذجمخاطرالتدقيقتبعاًلاختلافعدد العاملين في مكتب التدقيق،إذ احتوى هذا المتغير خمس فئات وهي أقل من 6 مدققين و من 6 إلى 10 مدققين ومن 11 إلى 20 مدققاً ومن 21 إلى 50 مدققاً و أكثر من 50 مدققاً وقام الباحث باستثناء الفئة الأولى حيث أنها لم تكن ممثلة في عينة الدراسة، وهي كماهوموضحفيالجدولرقم (4-19)،ويوضحالجدولالمتوسطالحسابيلكلفئةمنفئاتعدد العاملين في مكتب التدقيقوذلكللفقراتالتيأظهرالاختبارأنهيوجدفيهافروقذاتدلالةإحصائيةمهمةعندمستوىمعنوية (0.05)،وقدعملالباحثعلىاستثناءالفقراتالتيلاينتجعنهافرقمهمإحصائياإذإنإضافتهالنيكونمفيداًللمعلوماتالمعروضة .

جدول رقم (4-19)

نتائج الاختبار للتحقق من الفروق في التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تبعاً لعدد العاملين في مكتب التدقيق

المتغير: عدد العاملين في مكتب التدقيق					
الفقرة	من 6 إلى 10 مدققين	من 11 الى 20 مدقق	من 21 الى 50 مدقق	أكثر من 50 مدقق	P-Value

درجةاعتمادالمستخدمينالخارجيينعلىالقوائمالماليةعالية.					
درجةاعتمادالمستخدمينالخارجيينعلىالقوائمالماليةعالية.	4.15	4.77	5.67	6.32	0.000
يتطلبتغييرأفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة.	4.27	4.05	5.07	6.00	0.038
يتطلبتغييرأفينوعأدلةالتدقيق.	4.15	3.82	4.90	5.58	0.027
تدارأعمالالعميلمنخلالفردواحدأوأفرادقليلينلهمسلطاتوصلاحياتكبيرةتمكنهممن تجاوزإجراءاتالرقابة.					
تدارأعمالالعميلمنخلالفردواحدأوأفرادقليلينلهمسلطاتوصلاحياتكبيرةتمكنهممن تجاوزإجراءاتالرقابة.	4.90	5.18	5.63	6.05	0.022
يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.	4.80	5.68	5.03	5.95	0.032
لدىالعميلعددكبيرمنالأطرافذاتالعلاقة					
لدىالعميلعددكبيرمنالأطرافذاتالعلاقة	4.35	5.36	5.23	5.74	0.017
يتوقعأنيواجهالعميلصعوباتماليةمستقبلاً.					
يتوقعأنيواجهالعميلصعوباتماليةمستقبلاً.	4.07	4.73	5.40	5.84	0.007
يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.	4.30	5.18	5.60	5.37	0.003
يتطلبتغييرأفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة.	4.05	4.86	5.23	5.42	0.007
يتطلبتغييرأفينوعأدلةالتدقيق.	4.08	5.05	5.27	5.53	0.006
اسلوبإدارةالمواردالبشريةلدىالعميل(تعيين،ترقية،فصل،...الخ)فيهبعضالعيوب					
الفقرة	**من 6 إلى 10 مدققين**	**من 11 الى 20 مدقق**	**من 21 الى 50 مدقق**	**أكثر من 50 مدقق**	**P-Value**
اسلوبإدارةالمواردالبشريةلدىالعميل(تعيين،ترقية،فصل،...الخ)فيهبعضالعيوب	3.73	4.95	4.67	4.84	0.010
يتطلبتغييرأفينوعأدلةالتدقيق.	3.82	4.86	4.47	5.00	0.033
يعانيالعميلمنضعففيمجالفصلالمهامذاتالارتباطببعضها					
يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.	4.6	5.3	5.6	6.0	0.02

3	5	0	6	5	
0.046	5.32	5.47	4.82	4.63	يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.
					يعانيالعميلمنغموضوعيوبفيتفويضالصلاحياتلتنفيذالأعمال.
0.047	5.84	5.17	5.77	4.75	يعانيالعميلمنغموضوعيوبفيتفويضالصلاحياتلتنفيذالاعمال.
0.009	5.79	5.50	5.86	4.70	يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.
0.033	5.63	5.23	5.45	4.50	يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.
					طبيعةعملالعميلتجعلهمتأثراًبعددكبيرمنالمخاطرالمتنوعة.
0.001	6.00	5.23	5.36	3.90	طبيعةعملالعميلتجعلهمتأثراًبعددكبيرمنالمخاطرلمتنوعة.
0.011	5.68	5.27	5.45	4.27	يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.
0.023	5.37	5.17	5.23	4.25	يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.
					إدارةالعميلتتبنىاسلوبأخذمخاطركبيرةفيقراراتها.
0.014	5.79	4.90	5.05	3.98	إدارةالعميلتتبنىأسلوبأخذمخاطركبيرةفيقراراتها.
0.028	5.63	5.10	5.05	4.25	يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.
0.019	5.58	4.67	5.36	4.37	يتطلبتغييرأفينوعأدلةالتدقيق.
0.001	5.11	4.83	5.41	4.05	يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.
					لاتشرفإدارةالعميلعلىمدىتطبيقإجراءاتالرقابةالداخليةوإمكانيةتطويرها
P-Value	**أكثر من 50 مدقق**	**من 21 الى 50 مدقق**	**من 11 الى 20 مدقق**	**من 6 إلى 10 مدققين**	**الفقرة**
0.002	5.79	5.70	5.73	4.30	لاتشرفإدارةالعميلعلىمدىتطبيقإجراءاتالرقابةالداخليةوإمكانيةتطويرها
0.010	5.79	5.40	5.86	4.65	يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.
					لايوجدلدىالعميلتدقيقداخليفعال.

لايوجدلدىالعميلتدقيقداخليفعال.	4.43	5.68	5.03	5.89	0.036
يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.	4.80	5.95	5.20	6.11	0.031
يتطلبتغييرأفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة.	4.88	5.82	4.83	5.84	0.027
هناكشكوكفيأمانةإدارةالعميل.					
يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة.	5.23	6.18	5.53	6.11	0.037
يتطلبتغييرأفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة	5.25	6.14	5.20	5.84	0.016
لاتقومإدارةالعميلبعملإدارةمخاطربالقدرالمناسبتجاهمايمكنأنتواجههمنمخاطر.					
لاتقومإدارةالعميلبعملإدارةمخاطربالقدرالمناسبتجاهمايمكنأنتواجههم ن مخاطر.	3.70	5.32	5.20	5.79	0.001
يتطلبزيادةفيكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة	4.10	5.14	5.30	5.79	0.015
يتطلبتغييرأفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة.	3.78	4.68	4.83	5.63	0.023
يتطلبتغييرأفينوعأدلةالتدقيق.	4.00	4.68	4.90	5.58	0.048
يتطلباستخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبة.	3.60	5.14	5.00	5.63	0.000

بالإشارةإلىالجدولرقم (4-19) فإنالجملالواردةفيههيالتيوجدفيهااختلافاتمهمةإحصائياًبينأفرادالعينةتعودإلىعدد العاملين في مكتب التدقيق،ويلاحظمنالجدولالسابقبأنه36فقرةأظهرتاختلافاتذاتأهميةإحصائيةمنأصل102فقرةتعودإلى وجود نوع مكتب التدقيق إذ تشكل ما نسبته (35%) من فقرات الاستبانة،ويلاحظأنالفروقاتكانت في أحد عشر عاملاً من العوامل المؤثرة على مخاطر التدقيق إذ إن هذه العوامل توزعت بين العوامل المؤثرة على مخاطر التدقيق المقبولة بعاملين، وعلى مخاطر الرقابة بسبعة عوامل وعلى المخاطر الملازمة بعاملين، والفروقات الخمسة والعشرين كانوا فيالاستجاباتالمطبقةفيحالةوجودمخاطرالتدقيق ، ويلاحظ من الجدول أنالمتوسطاتالحسابيةفي حالةأنعدد العاملين في مكتبالتدقيقأكثر من خمسين مدققاً حققت أعلى المتوسطات الحسابية في الأغلب أما في فئة عدد المدققين بين أحد عشر إلى عشرين وبين واحد وعشرين إلى خمسين مدققاً حققت متوسطات حسابية

متقاربة وجاءت في المرتبة الثانية بعد فئة أكثر من خمسين مدققاً، أما فئة من ستة إلى عشرة مدققين فقد حققت أقل متوسطات حسابية في الأغلب، وبناءً على ذلك فإن مكاتب التدقيق التي يعمل بها أكثر من خمسين مدققاًأكثر التزاماً بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق في الأردن،وعليه**ترفضالفرضيةالعدمية**التي تنص على أنه لاتوجدفروقاتذاتدلالةاحصائيةفيالتزاممكاتبالتدقيقفيالأردنبتطبيقنموذجمخاطرالتدقيقتبعاًلاختلافعدد العاملين في مكتب التدقيق، **وتقبل الفرضية البديلة** التي تنص على أنهتوجدفروقاتذاتدلالةاحصائيةفيالتزاممكاتبالتدقيقفيالأردنبتطبيقنموذجمخاطرالتدقيقتبعاًلاختلافعدد العاملين فيمكتبالتدقيق.

وتدعم نتائج اختبار هذه الفرضية النتائج الواردة في الفرضية السابقة إذ إن مكاتب التدقيق الأربعة الكبار غاليا ما يكون عدد العاملين فيها أكثر من 50 مدققاً، وأن المكاتب المرتبطة بمكتب عالمي يتراوح عدد العاملين فيها بين 11 إلى 50 مدققاً، وأن مكاتب التدقيق التي لا يكون لها ارتباط عالمي في الأغلب عدد العاملين فيها بين 6 إلى 10 مدققين.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

5-1المقدمة
5-2 الاستنتاجات
5-3 التوصيات

1-5 : المقدمة :

هدفتالدراسةإلى التعرف علىمدىالتزاممكاتب التدقيق فيالأردنبنموذج مخاطر التدقيق، والتعرف على الاستجابات المطبقة في حالة وجود مخاطر التدقيق، وقد وضع الباحث مجموعة من التساؤلات والفرضيات التي تتعلق بالدراسة، وتوصل إلى عدة استنتاجات أسهمت في حل مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وفرضياتها ، كما يلي:

2-5: الاستنتاجات:

بينت نتائج التحليل الإحصائي أن مكاتب التدقيق في الأردن تلتزم بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق بشكل محدود ومتواضع وذلك من خلال:

اولاً تحديد قيمة مخاطر التدقيق المقبولة إذأظهرت الدراسة أن مكاتب التدقيق في الأردن تعمل على تحديد قيمة مخاطر التدقيق المقبولة بقيمة منخفضة في حالة وجود العوامل المؤثرة على مخاطر التدقيق المقبولة بشكل محدود، إذ إن مكاتب التدقيق في الأردن تخفض قيمة مخاطر التدقيق المقبولة بشكل جيد في حالة وجود شكوك في أمانة إدارة العميل وتعد مكاتب التدقيق في الأردن أن أمانة إدارة العميل أهم عامل من العوامل المؤثرة على مخاطر التدقيق المقبولة ويعد هذا أمراً جيداً، وتقوم مكاتب التدقيق في الأردن بتخفيض قيمة مخاطر التدقيق المقبولة بشكل مقبول إذا كانت درجة اعتماد المستخدمين الخارجين على القوائم المالية عالية وكذلك إذا كان من المتوقع أن يواجه العميل صعوبات مالية مستقبلية. تستجيب مكاتب التدقيق في الأردن لانخفاض قيمة مخاطر التدقيق المقبولة بشكل ملائم ، وتعد زيادة كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة أكثر الاستجابات المطبقة لدى مكاتب التدقيق في الأردن في حالة انخفاض قيمة مخاطر التدقيق المقبولة، وأظهرت النتائج أن مكاتب التدقيق في الأردن تطبق الاستجابات الأخرى وهي تغيير في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة وتغيير نوع أدلة التدقيق واستخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة بشكل محدود ، وبينت النتائج أن مكاتب التدقيق في الأردن لا تقوم بالاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق و أن الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق أقل

استجابة تطبيقاً لدى مكاتب التدقيق في الأردن وذلك ربماالارتفاع تكاليف هذه الاستجابة أو عدم قناعة المكاتب بها أصلاً في ضوء عدم إلزاميتها في كثير من الأحيان .نستنتج مما سبق أن مكاتب التدقيق في الأردن غالباً ما تعمل على تحديد قيمة مخاطر التدقيق المقبولة بقيمة منخفضة في حالة وجود العوامل المؤثرة على قيمة هذه المخاطر، وتستجيب مكاتب التدقيق في الأردن لانخفاض قيمة المخاطر المقبولة بشكل محدودإذ تقوم بتطبيق جميع الاستجابات إلا استجابة الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق.

ثانيا تحليل المخاطر الملازمة، أظهرت نتائج الدراسة أن مكاتب التدقيق في الأردن تلتزم بتحليل المخاطر الملازمة ، وبينت النتائج أن أهم عامل من العوامل المؤثرة على المخاطر الملازمة هو وجود مؤشرات احتيال في القوائم المالية للعميل ، إلا أنها لا تعطي العوامل المؤثرة على المخاطر الملازمة الأهمية الكبيرة فبعض هذه العوامل ذات أهمية عالية وتؤدي إلى ارتفاع قيمة المخاطر الملازمة بشكل كبير لكن مكاتب التدقيق في الأردن ربما لم تع أهمية هذه العوامل مما يؤدي إلى الالتزام بشكل محدود بتحليل المخاطر الملازمة، تستجيب مكاتب التدقيق في الأردن لارتفاع قيمة المخاطر الملازمة بشكل جيد حيث أنها تطبق جميع الاستجابات لكن بشكل محدود نسبياً .

ثالثاً تحليل مخاطر الرقابة، بينت الدراسة أن مكاتب التدقيق في الأردن تلتزم بتحليل مخاطر الرقابة لكن بشكل محدود، إذ إنها تقوم بتقييم مخاطر الرقابة بشكل أقل مما يجب أن تكون عليه في حالة وجود العوامل المؤثرة على مخاطر الرقابة ، تشير النتائج إلى أن عدم وجود نظام محاسبي فعال لدى العميل كان أهم عامل من العوامل المؤثرة على مخاطر الرقابة، إذ إنه على الرغم من وجود عوامل ذات أهمية كبيرة ومؤثرة بشكل كبير على قيمة مخاطر الرقابة إلا أن مكاتب التدقيق في الأردن لم تعط لها أهمية كبيرة مما يدل على الالتزام المحدود بتحليل مخاطر الرقابة. تستجيب مكاتب التدقيق في الأردن لارتفاع قيمة مخاطر الرقابة بشكل محدود، و تعمل على تطبيق أربع استجابات لارتفاع قيمة مخاطر الرقابة أما استجابة الاستعانة بخبراء من خارج

مكتب التدقيق لا يتم تطبيقها وربما يكون سبب ذلك أن استخدام الخبير الخارجي يميل إلى حدٍّ ما أن يكون بسبب طبيعة العميل أكثر منه بسبب ضعف الرقابة الداخلية .

تبين من نتائج الدراسة أن مكاتب التدقيق في الأردن تستجيب لمخاطر التدقيق بشكل محدود، إذ إنها تعمل على زيادةكميةالاختباراتوحجمعينةالأدلة وتغييرفيتوقيتاختباراتالتدقيقوجمعالأدلة وتغييرفينوعأدلةالتدقيق وكذلك استخدامفريقتدقيقأكثرخبرةورتبةإذ إنه يتم تطبيق هذه الاستجابات في أقل صورة ممكنة، أما استجابة الاستعانةبخبراءمنخارجمكتبالتدقيق في مكاتب التدقيق في الأردن لا تطبق هذه الاستجابة بشكل عام على الرغم من أهمية هذه الاستجابة ووجودها في معايير التدقيق الدولية وقد يعود ذلك إلى ارتفاع تكلفة تطبيق هذه الاستجابة أو عدم القناعة بجدواها.

بينت الدراسة من خلال نتائج التحليل الإحصائي أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المدققين حول الالتزام بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق والاستجابات لهذه المخاطر تعود لاختلاف العمر والرتبة الوظيفية والخبرة والمؤهل العلمي والمؤهل المهني. و تبين للباحث أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في الالتزام بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تعود لنوع مكتب التدقيق من حيث ارتباطه بمكتب تدقيق عالمي، إذ تبين من نتائج التحليل الاحصائي أن المكاتب الأربعة الكبار في الأردن أكثر التزاماً في تطبيق نموذج مخاطر التدقيق من المكاتب التي لديها ارتباط بمكتب عالمي لكنه ليس من الأربعة الكبار ومن المكاتب التي ليس لديها أية ارتباط عالمي. و تبين للباحث أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في الالتزام بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق تعود لعدد العاملين في مكتب التدقيق، إذ تبين من نتائج التحليل الإحصائي أن المكاتب التي يعمها بها أكثر من خمسين مدققاً هي أكثر التزاماً بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق من المكاتب التي عدد العاملين بها أقل من خمسين مدققاً.

3-5التوصيات:

وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي للبيانات وكذلك الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، تم الخروج بالتوصيات الاتية:

1- أن تهتم مكاتب التدقيق في الأردن وتلتزم بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق بدرجة أكبر لما لذلك من الفائدة ، ولكون تقييم هذه المخاطر جزءاً من تعليمات معايير التدقيق الدولية.

2- إذإن النتائج أظهرت أن بعض عوامل مخاطر التدقيق أكثر أهمية لدى مدققي الحسابات من غيرها فإن هذه الدراسة توصي بزيادة الاهتمام بالعوامل التي ظهر أن مكاتب التدقيق لا تهتم بها بالقدر الكافي.

3- أن تقوم جمعية المحاسبين القانونيين الأردنية وغيرها من الجهات المعنية بعقد دورات تدريبية للمدققين قليلي الخبرة لتعريفهم بمخاطر التدقيق وكيفية تقييمها والاستجابة لها.

4- أن تستعين مكاتب التدقيق في الأردن بخبراء من خارج المكتب للأمور غير المالية عند اللزوم، حيث أظهرت الدراسة قلة اهتمام مكاتب التدقيق نسبياً بهذا الأمر.

5- أن تقوم الجهات الرقابية والتشريعية المعنية بزيادة الرقابة على التزام مكاتب التدقيق بمتطلبات معايير التدقيق الدولية عموماً وما يتعلق بمخاطر التدقيق خصوصاً.

قائمة المراجع

اولاً : المراجع العربية:

1- إبراهيم، إيهاب نظمي،(2009)**. التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور،** عمان: المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

-2 الاتحاد الدولي للمحاسبين "***اصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة 2010***".ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

-3 توماس،وليم، و هنكي، أمرسون،(2003). **المراجعة بين النظرية والتطبيق،** ترجمة أحمد حامد حجاج و كمال الدين سعيد، الرياض: دار المريخ للنشر.

-4 الذنيبات، علي عبد القادر،(2006). **تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية و الأنظمة والقوانين المحلية: نظرية وتطبيق،** عمان: الجامعة الأردنية.

-5 عبدالله، خالد أمين، (2004). **تدقيق الحسابات،**ط2، القدس: جامعة القدس المفتوحة.

6- عرار، شادن، (2009)، "***مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية*** "،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.

7- عودة، علاء الدين،(2011)، ***" اثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الاعمال على جودة التدقيق الخارجي"***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.

8- القرم، ناصر محمد،(1994) "***تقييم مخاطر التدقيق: دراسة على مدققي الحسابات في الاردن***" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، الاردن.

9- القريري، عبدالغني راجح، (2003) " ***العوامل المؤثرة في تقييم المراجع الخارجي للخطر الحتمي لاغراض تخطيط عملية المراجعة : دراسة ميدانية*** " رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية.

10-كرسوع،أرزاق(2008)،"***مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة***"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.

11- لطفي، أمين السيد،(2007).***التطورات الحديثة في المراجعة***، الاسكندرية: الدار الجامعية.

12- لطفي، أمين السيد، (2006). **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الاسكندرية: الدار الجامعية.

13- نور، احمد محمد،و عبيد، حسين، وشحاتة، السيد،(2007)، ***دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات***، الاسكندرية: الدار الجامعية.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

1- Abdullatif, M**,** (2006), " The effectiveness of audit committees in Jordanian public shareholding companies and potential company characteristics affecting it: Perceptions from auditors in Jordan", ***Dirasat: Administrative Sciences***, 33(2), 450-467

2 – Abdullatif, M & Al-Khadash,H,(2010) "Putting audit approaches in context: The case of business risk audits in Jordan", ***International Journal of Auditing*,**14(1),1–24 **.**

3- Abdullatif,M, & Kawuq,S,(2012)" The role of internal auditing in risk management Evidence from banks in Jordan" Paper presented at the 16th International Business Research conference**,**Dubai,UAE,12-13 April.

4- Arens,A,Elder,R,&Beasley,M,(2012), ***Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach*,** 14th edition: Prentice Hall, ,Harlow ,England.

5- Blay,A,Kizirian,T & Sneathen ,L,D, (2008) " Evidential Effort And Risk Assessment In Auditing*",* ***Journal of Business & Economics Research*,**6(9),39-52

6- Curtis,E & Turley,S (2005), " From business risk audits to audit risk standards", paper presented at the National Auditing Conference, Birmingham, UK, 11-12 March.

7- Elder,R,& Allen,R ,(2003)"A longitudinal field investigation of auditor risk assessment and sample size decisions", ***Accounting Review,***78(4), 983-1002.

8- Fogarty, J, Graham, L, & Schubert, D,(2006)," Assessing and responding to risks in a financial statement audit", ***Journal of Accountancy***, 202(1), 43-49

9 -Fukukawa ,H,Mock,T ,& Wright,A,(2006),"Audit programs and audit risk:Astudy of Japanese practices**" , *International Journal of Auditing,***10(1),41-65.

10-Gray,L, & Manson,S,(2008), ***The Audit Process***,4th edition: Thomson, Tunbridge,Wells.

11-Hajihaa,Z,(2012), " Application of Delphi method for determining the affecting factors upon audit risk model", ***Management Science Letters*,** 2 (1), 379-390.

12- Houston,W,(1999),"The effects of fee pressure and client risk on audit seniors' time budget decisions"**, *Auditing: A Journal of Practice and Theory,***18 (2),281-288.

13-Kizirian, G; Mayhew, W,& Sneathen, L,(2005), "The Impact of Management Integrity on Audit Planning and Evidence",***Auditing: A Journal of Practice and Theory,***24(2),49-67.

14-Knechel,W, Salterio,S & Ballou,B,(2007),***Auditing: Assurance and Risk,***3rd edition,Canada: Thomson South-Western.

15-Kotchetova,N,Kozloski,T, & Messier,W**, (2006) " *Linkages between Auditors Risk Assessments in a Risk-Based Audit*"*,* working paper,www.ssrn.com

16-Law,P,(2008), " Auditors' perceptions of reasonable assurance in audit work and the effectiveness of the audit risk model", ***Asian Review of Accounting,*** 16 (2), 160 – 178.

17-Louwers,T, Ramsay,R, Sinason,D,& Strawser,J, (2005),***Auditing and Assurance Services,*** Mcgraw-Hill, New York.

18-Manson,S,(1997), **"**Audit Risk and Sampling**,**in Sherer,M & Turley,S(editors) ***Current Issues In Auditing***,3rd edition,Paul Chapman Publishing,UK. 234- 253

19-Martinis,M, Fukukawa,H, &Mock,T, (2011) "Exploring the role of country and client type on the auditor's client risk assessments and audit planning decisions", ***Managerial Auditing Journal***, 26 (7), 543-565.

20- Matarneh, G, (2011), " The commitment of Jordanian auditors to assess audit risks*", **International Journal of Business and Management,***Nov 2011. 6,(11). 267-274.

21- Messier,J, William ,F & Austen, L. (2000)." Inherent risk and control risk assessments: Evidence on the effect of pervasive and specific risk factors. ***Auditing: A Journal of Practice and Theory,***19(2), 119-131.

22- Porter,B, Simon,J, &Hatherly, D,(2008), ***Principles of External Auditing,*** 3th edition, Johnwiley and sons : England.

23-Soltani,B,(2007),***Auditing: An International Approach,*** PrenticeHall, Harlow,England.

24- Zikmund,WG, Babin,BJ,Carr,JC,&Griffin,M,(2010***),Business Research Methods,*** 8TH Edition ,*South-Western,*Cengage Learning.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1)

جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال

قسم المحاسبة

السيد/ السيدة مدقق الحسابات المحترم ....

تحية طيبة،

الاستبانة المرفقة هي جزء من بحث يقوم به الطالب رائد الخطيب كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الاوسط. يتعلق البحث بكيفية تعامل مكاتب التدقيق في الأردن مع المخاطر التي تواجهها، وكذلك التعرف على أكثر الاستجابات تطبيقاً لدى مكاتب التدقيق في الأردن في حالة وجود هذه المخاطر.

وقد تم اختيارك ضمن مجموعة من مدققي الحسابات الذين يتميزون بدرجة عالية من التأهيل العلمي والمهني للمشاركة في هذا الاستبيان، يرجو الباحث أن تتكرم بقضاء بعض من وقتك الثمين للمشاركة بتعبئة هذا الاستبيان، مؤكداً لكم بأن جميع البيانات التي ستدلون بها سوف تستعمل لغايات الدراسة والبحث العلمي فقط وسيتم التعامل معها بسرية تامة. وفي حالة نشر البحث او مناقشته ستكون النتائج المذكورة مجمعة ولا تتعلق بمدقق محدد او مكتب تدقيق محدد.

يقوم هذا الاستبيان بطرح مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالخلفية العلمية والمهنية لمدقق الحسابات في الأردن، وعرض مجموعة من المخاطر المؤثرة على عملية التدقيق، ويقوم بالاستفسار عن اهمية كل عامل من هذه العوامل، والتعرف على الاستجابات المطبقة في حالة وجود كل عامل.

إنه بالرغم من كون الاستبيان طويلا نسبيا، إلا إن إجابته لا تستغرق وقتا طويلا حيث إنه باستثناء عنوان كل عامل مؤثر في مخاطر التدقيق فإن بقية الأسئلة التالية له متشابهة لكل مجموعة، و بالتالي لا تستدعي وقتا طويلا لقراءتها.

إذا رغبت بالاستفسار عن أي شيء ورد بالاستبانة يرجى التكرم بالاتصال بالباحث على الرقم : 0796860722

شاكراً لكم حسن تعاونكم.

الباحث: رائد صالح الخطيب

أولا: البيانات الشخصية:

1- الرجاء وضع إشارة (✓) على الإجابة التي تدل على عمرك:

أ- اقل من 25 سنة ☐ ب- بين 25 و 30 سنة ☐ ج- ☐ 3 و 40 سنة ☐

د- بين 41 و 50 سنة ☐ - اكثر من 50 سنة ☐

2- الرجاء وضع إشارة (✓) على الإجابة التي تدل على رتبتك الوظيفية في مكتب التدقيق الذي تعمل لديه حاليا:

أ- مساعد مدقق(junior) ☐ دقق (semi-senior) ج- مدقق رئيس ☐ senio) ☐

د – مشرف تدقيق أو مساعد مدير تدقيق (supervisor or assistant manager) ☐

ه – مدير تدقيق (manager) و ☐ (partner) ☐

ي- أخرى الرجاء ذكرها --------------

3- الرجاء وضع اشارة (✓) على الإجابة التي تدل على أعلى مؤهل علمي حصلت عليه:

أ- دبلوم كلية مجتمع فأقل ☐ ب- بكالوريوس ☐ ج- دبلوم دراسات عليا ☐

د- ماجستير ☐ ه- دكتوراه ☐

4- الرجاء وضع اشارة (✓) على الإجابة التي تدل على سنوات خبرتك في تدقيق الحسابات:

أ- دون 5 سنوات ☐ 5 و 10 سنوات **ج-** بين ☐ 15 سنة ☐

د- بين 16 و 20 سنة ☐ ر من 20 سنة ☐

5- هل أنت حائز على شهادة مهنية في تدقيق الحسابات (مثلاCPA أو CA)؟

أ- نعم ☐ ب- لا ☐

ثانياً: معلومات خاصة بمكتب التدقيق:

1- هل مكتب التدقيق الذي تعمل لديه حاليا مرتبط بمكتب تدقيق عالمي؟

أ- نعم من الاربعة الكبار ☐ نعم ليس من الاربعة الكبار ☐

ج- لا ☐

2- الرجاء وضع اشارة (✓) على الإجابة التي تدل على عدد المدققين في مكتب التدقيق الذي تعمل لديه حالياً:

أ- دون 6 مدققين ☐ ب- من 6 مدقق الى 10 مدقق ☐

ج – من 11 مدقق إلى 20 مدقق ☐ د- من 21 الى 50 ☐

ه- أكثر من 50 مدقق ☐

تعليمات الإجابة: العوامل المشار إليها أدناه هي من العوامل التي قد تؤثر على تقييم مخاطر التدقيق، لذا يرجى وضع إشارة أمام كل عبارة في الخانة التي تعبر عن مدى أهمية العامل عند قيام مكتبكم بتخطيط عملية التدقيق، ودرجة اشتمال خطة التدقيق على الاستجابات المقترحة التي من الممكن اتخاذها في كل حالة من الحالات. إن المطلوب هو رأيك حول ما يتم تنفيذه عملياً وليس بالضرورة ما ورد في معايير التدقيق او التشريعات.

العامل الاول : درجة اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية عالية.

	إن وجود هذا العامل:	موقف المدقق غير موافق جداً			محايد			موافق جداً
1	يؤثر بشكل كبير في تخطيط عملية التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
2	يتطلب زيادة في كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
3	يتطلب تغييرا في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
4	يتطلب تغييرا في نوع أدلة التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
5	يتطلب استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة.	1	2	3	4	5	6	7
6	يتطلب الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7

العامل الثاني: تدار أعمال العميل من خلال فرد واحد أو أفراد قليلين لهم سلطات وصلاحيات كبيرة تمكنهم من تجاوز إجراءات الرقابة.

	إن وجود هذا العامل:	موقف المدقق غير موافق جداً			محايد			موافق جداً
1	يؤثر بشكل كبير في تخطيط عملية التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
2	يتطلب زيادة في كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
3	يتطلب تغييرا في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
4	يتطلب تغييرا في نوع أدلة التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
5	يتطلب استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة.	1	2	3	4	5	6	7
6	يتطلب الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7

العامل الثالث: لدى العميل عدد كبير من الأطراف ذات العلاقة(أي الأطراف التي يمكن أن تؤثر في العميل أو تتأثر منه بشكل مختلف عن الأطراف الأخرى – و من ذلك تعامل العميل مع أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية العليا و أقربائهم المباشرين و الشركات التابعة و القابضة له)

	إن وجود هذا العامل:	موقف المدقق غير موافق جداً			محايد			موافق جداً
1	يؤثر بشكل كبير في تخطيط عملية التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
2	يتطلب زيادة في كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
3	يتطلب تغييرا في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
4	يتطلب تغييرا في نوع أدلة التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
5	يتطلب استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة.	1	2	3	4	5	6	7
6	يتطلب الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7

العامل الرابع: يتوقع أن يواجه العميل صعوبات مالية مستقبلاً.

	إن وجود هذا العامل:	موقف المدقق غير موافق جداً			محايد			موافق جداً
1	يؤثر بشكل كبير في تخطيط عملية التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
2	يتطلب زيادة في كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
3	يتطلب تغييرا في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
4	يتطلب تغييرا في نوع أدلة التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
5	يتطلب استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة.	1	2	3	4	5	6	7
6	يتطلب الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7

العامل الخامس: أسلوب إدارة الموارد البشرية لدى العميل (تعيين ،ترقية، فصل،...الخ) فيه بعض العيوب

	إن وجود هذا العامل:	موقف المدقق غير موافق جداً			محايد			موافق جداً
1	يؤثر بشكل كبير في تخطيط عملية التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
2	يتطلب زيادة في كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
3	يتطلب تغييرا في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
4	يتطلب تغييرا في نوع أدلة التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
5	يتطلب استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة.	1	2	3	4	5	6	7
6	يتطلب الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7

العامل السادس: عمليات العميل وحساباته تتصف بكثرة استخدام الأحكام الشخصية والتقديرات.

	إن وجود هذا العامل:	موقف المدقق غير موافق جداً			محايد			موافق جداً
1	يؤثر بشكل كبير في تخطيط عملية التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
2	يتطلب زيادة في كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
3	يتطلب تغييرا في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
4	يتطلب تغييرا في نوع أدلة التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
5	يتطلب استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة.	1	2	3	4	5	6	7
6	يتطلب الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7

العامل السابع: يعاني العميل من ضعف في مجال فصل المهمات ذات الارتباط ببعضها

	إن وجود هذا العامل:	موقف المدقق غير موافق جداً			محايد			موافق جداً
1	يؤثر بشكل كبير في تخطيط عملية التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
2	يتطلب زيادة في كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
3	يتطلب تغييرا في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
4	يتطلب تغييرا في نوع أدلة التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
5	يتطلب استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة.	1	2	3	4	5	6	7
6	يتطلب الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7

العامل الثامن: لا يقوم العميل بالحماية الكافية لسجلاته وأصوله.

	إن وجود هذا العامل:	موقف المدقق						
		غير موافق جداً			محايد			موافق جداً
1	يؤثر بشكل كبير في تخطيط عملية التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
2	يتطلب زيادة في كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
3	يتطلب تغييرا في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
4	يتطلب تغييرا في نوع أدلة التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
5	يتطلب استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة.	1	2	3	4	5	6	7
6	يتطلب الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7

العامل التاسع: يوجد لدى العميل مؤشرات على احتمال وجود الاحتيال في قوائمه المالية.

	إن وجود هذا العامل:	موقف المدقق						
		غير موافق جداً			محايد			موافق جداً
1	يؤثر بشكل كبير في تخطيط عملية التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
2	يتطلب زيادة في كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
3	يتطلب تغييرا في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
4	يتطلب تغييرا في نوع أدلة التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
5	يتطلب استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة.	1	2	3	4	5	6	7
6	يتطلب الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7

العامل العاشر: يعاني العميل من غموض وعيوب في تفويض الصلاحيات لتنفيذ الأعمال.

	إن وجود هذا العامل:	موقف المدقق						
		غير موافق جداً			محايد			موافق جداً
1	يؤثر بشكل كبير في تخطيط عملية التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
2	يتطلب زيادة في كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
3	يتطلب تغييرا في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
4	يتطلب تغييرا في نوع أدلة التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
5	يتطلب استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة.	1	2	3	4	5	6	7
6	يتطلب الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7

العامل الحادي عشر :طبيعة عمل العميل تجعله متأثراً بعدد كبير من المخاطر المتنوعة.

	إن وجود هذا العامل:	غير موافق جداً			محايد			موقف المدقق موافق جداً
1	يؤثر بشكل كبير في تخطيط عملية التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
2	يتطلب زيادة في كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
3	يتطلب تغييرا في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
4	يتطلب تغييرا في نوع أدلة التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
5	يتطلب استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة.	1	2	3	4	5	6	7
6	يتطلب الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7

العامل الثاني عشر: لا يوجد لدى العميل نظام معلومات محاسبي فعال.

	إن وجود هذا العامل:	غير موافق جداً			محايد			موقف المدقق موافق جداً
1	يؤثر بشكل كبير في تخطيط عملية التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
2	يتطلب زيادة في كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
3	يتطلب تغييرا في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
4	يتطلب تغييرا في نوع أدلة التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
5	يتطلب استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة.	1	2	3	4	5	6	7
6	يتطلب الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7

العامل الثالث عشر: إدارة العميل تتبنى أسلوب أخذ مخاطر كبيرة في قراراتها.

	إن وجود هذا العامل:	غير موافق جداً			محايد			موقف المدقق موافق جداً
1	يؤثر بشكل كبير في تخطيط عملية التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
2	يتطلب زيادة في كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
3	يتطلب تغييرا في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
4	يتطلب تغييرا في نوع أدلة التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
5	يتطلب استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة.	1	2	3	4	5	6	7
6	يتطلب الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7

العامل الرابع عشر: لا تشرف إدارة العميل على مدى تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية وإمكانية تطويرها

	إن وجود هذا العامل:	موقف المدقق غير موافق جداً			محايد			موافق جداً
1	يؤثر بشكل كبير في تخطيط عملية التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
2	يتطلب زيادة في كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
3	يتطلب تغييرا في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
4	يتطلب تغييرا في نوع أدلة التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
5	يتطلب استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة.	1	2	3	4	5	6	7
6	يتطلب الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7

العامل الخامس عشر: لا يوجد لدى العميل تدقيق داخلي فعال.

	إن وجود هذا العامل:	موقف المدقق غير موافق جداً			محايد			موافق جداً
1	يؤثر بشكل كبير في تخطيط عملية التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
2	يتطلب زيادة في كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
3	يتطلب تغييرا في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
4	يتطلب تغييرا في نوع أدلة التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
5	يتطلب استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة.	1	2	3	4	5	6	7
6	يتطلب الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7

العامل السادس عشر: هناك شكوك في أمانة إدارة العميل.

	إن وجود هذا العامل:	موقف المدقق غير موافق جداً			محايد			موافق جداً
1	يؤثر بشكل كبير في تخطيط عملية التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
2	يتطلب زيادة في كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
3	يتطلب تغييرا في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
4	يتطلب تغييرا في نوع أدلة التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
5	يتطلب استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة.	1	2	3	4	5	6	7
6	يتطلب الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7

العامل السابع عشر: لا تقوم إدارة العميل بعمل إدارة مخاطر بالقدر المناسب تجاه ما يمكن أن تواجهه من مخاطر.

	إن وجود هذا العامل:	موقف المدقق غير موافق جداً			محايد			موافق جداً
1	يؤثر بشكل كبير في تخطيط عملية التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
2	يتطلب زيادة في كمية الاختبارات وحجم عينة الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
3	يتطلب تغييرا في توقيت اختبارات التدقيق وجمع الأدلة.	1	2	3	4	5	6	7
4	يتطلب تغييرا في نوع أدلة التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7
5	يتطلب استخدام فريق تدقيق أكثر خبرة ورتبة.	1	2	3	4	5	6	7
6	يتطلب الاستعانة بخبراء من خارج مكتب التدقيق.	1	2	3	4	5	6	7

- من خلال خبرتك في مجال تدقيق الحسابات هل ترى أن هناك عوامل أخرى تؤثر في تقييم مخاطر التدقيق لا تتضمنها هذه الاستبانة؟ الرجاء ذكر هذه العوامل وذكر الاستجابات المتوقعة في حال وجودها.

نشكر لكم اهتمامكم و تعاونكم

ملحق رقم (2):

أسماء محكمي الاستبانة:

قام الباحث بتحكيم استبيان الدراسة من خلال عرضه على مجموعة من ذوي الخبرة والاختصاص الأكاديمي بموضوع الدراسة وهم:

1- الدكتور أسامة عبد الجبار - تخصص محاسبة - جامعة الشرق الأوسط

2- الدكتور عبدالله الدعاس - تخصص محاسبة - جامعة الشرق الأوسط

3- الدكتور مالك الحاج– تخصص محاسبة - جامعة الشرق الأوسط

4- الدكتورةريم الأعرج –تخصص محاسبة - جامعة الشرق الأوسط - شريك في مكتب تدقيق –المكتب الدولي المهني للتدقيق.